عبد الهادي النشاش

الانتفاضة الفلسطينية الكبرى

الانتفاضة الفلسطينية الكبرى

دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق ص.ب ٦٣٤٨
هـ: ٤٢٨٤٦٨-٣٣٢٤٩١٤

التوزيع في مصر:
دار الثقافة الجديدة
٣٢ ش صبري أبو علم -القاهرة
هـ : ٣٩٢٢٨٨

التوزيع في لبنان :
دار مختارات ص.ب ٦٠٢١٦ بيروت (الزلقا)
هـ :٨٩٠٣٣٣- ٨٩٨١٩٤

الإهداء

الى أبنائي الأعزاء:

أحمد، نادية، أمل، محمد، محمود،
وليد، حنان، عيسى

الى أبناء جيلهم:

شبّان وأطفال الإنتفاضة الباسلة
الذين يواجهون العدو بصدورهم العارية

تقديم

مأزق الانتفاضة ومأزقنا أننا عاجزون عن فهمها،عن تصور أسباب قيامها واستمرارها. أنها لاتملك جهازا اعلاميا ذا كفاءة يعبر عنها،ونحن نحكم عليها من خلال ظروفنا.

جاءت الانتفاضة خارج سياق زماننا وبعيداً عن توقعّنا فجاهد الخارج ـ الفلسطيني والعربي ـ لأن يجعلها جزءاً منه، إمتداداً له ، وكأن العجز والانهيار وتسليم المقدرات إلى النوايا الطيبة لأميركاً و(اسرائيل) قادر على أن يخلق ثورة ضد العجز والانهيار والاستسلام.

وبكلمة مختصرة تبدو الانتفاضة وكأنها حدث غير مفهوم في نجم بعيد نتابع أخبارها فنزداد اغتراباً عنها. نشاهد في التلفزيون شبانا ملثمين يرفعون أيديهم بشارة النصر، يركضون إلىالامام والى الخلف ،يلقون حجارة ، ثم يزوغون، ونساء بملابس فلسطينية تقليدية، وأخريات بملابس حديثة يهزجن، ويمكسن بالجنود أو يصرخن في وجوههم محاولات تخليص المعتقلين من بين أيديهم.

أما الجنود(الاسرائيليون) فان الكاميرا قريبة منهم، فنستطيع أن نرى ملامحهم بوضوح. نراهم وهم يركضون، ثم يتوقفون فجأة ينحنون ويصوبون بنادقهم التي تحمل القنابل الغازية ثم يطلقونها، الكاميرا لاترينا الهدف، الذين يطلقون عليه.فيبدو الجنود بحركاتهم الغريبة وتربصهم واطلاق القنابل كأنهم يمثلون فيلما هزليا.

كل ذلك يتم في صمت، فيضفي على المشهد جوا غريبا، فانتزيا.نسمع ونقرأ التعليقات السياسية فنندهش من انتساب تلك المشاهد الى تلك الافكار السياسية.

وجاء الشعراء وكتاب الوجدانيات ليضفوا على المشهد طابعاً ميتافيزيقيا. زادوا في بلبلتنا دون أن يزودونا علما بالانتفاضة . وضعوهافي إطار المطلق واللامعقول جاعلين منها صنما مقدساً ومن الحجر مقولة مطلقة .

وسائل الاعلام والكتابة تعطينا معلومات دون أن ترسم لنا صورة مفهومة ثم جاء السياسيون.

عند هؤلاء السياسيين تتجمد الانفعالات ويتقولب الحماس لتصبح مقولات رصينة مفهومة، ولكن الأيام برهنت أنهم لايعرفون أكثر مما يعرف متابع التلفزيون. قالوا أن الانتفاضة قد بدأت بمناسبة ذكرى انطلاقة إحدى الفصائل الفلسطينية، وبمناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وتبين أنهم لم يكونوا يعرفون المعلومات الأولية عن سبب قيام الانتفاضة ، وهي مقتل أربعة شبان عرب على أيدي المستوطنين الصهاينة.

وقال السياسيون أن الانتفاضة سوف تستمر اسبوعين، أو ربما شهرا، ولكنها تدخل شهرها الرابع عشر باطمئنان وثقة. وأعلن بسام أبو شريف أنه سيوقف الانتفاضة إذا خفف (الاسرائيليون)من تعنتهم!!!

وتستمر الامثلة لما لانهاية، وكلها تشير إلى العجز عن فهم مايدور في الأراضي المحتلة ، والى محاولة ادعاء ملكيتها . والغريب أن هنالك إجماعاً على مفارقة مستحيلة :أن الانتفاضة ، وهي ممارسة صدامية، قد قامت واستمرت لتتيح

للمتخاذلين والمستسلمين مزيدا من التخاذل والاستسلام. انهم يدّعون أن الانتفاضة سوف تتهي عندما يصل المستسلمون إلى أهدافهم الاستسلامية !!

أما الاستجابة العربية للانتفاضة فهي أكثر تعقيداً . فتحت ستار النصح لها،والجو الدولي المتسم بالانفراج ، والانسجام العربي تريد غالبية الانظمة العربية من الانتفاضة أن تتوقف، أو أن تحدد هويتها بانتسابها إلى أحد الأنظمة العربية أو إلى القيادة الفلسطينية المنحرفة . إن موقف هذه الأنظمة يشبه موقفها من الغزو (الاسرائيلي) للبنان عام ١٩٨٢ إنها لاتريد لحرب الشعب أن تنتصر، حتى لايكون ذلك مثالاً لشعوبها تحتذيه ، وتزيحها من السلطة.

اذكر أننا غادرنا بيروت بعد الحصار على ظهر السفن اليونانية أنني كنت على ظهر واحدة من السفن المتجهة الى عدن . عندما أصبحت السفينة قرب ميناء جدة تبين أنه لم يكن لدينا ماء أو طعاماً يكفيان أكثر من يوم واحد. كان مايزال أمامنا سفر خمسة أيام على الأقل.

اتصل قبطان السفينة بميناء جدة وطلب شراء كميات طعام وماء تكفي ٥٣٧ راكبا فوق السفينة، توقع قبطان السفينة ردا سريعا ومرحباً، فهؤلاء المقاتلون الخمسمائة والسبعة والثلاثون مضى عليهم ثلاثة شهور وهم يقاتلون داخل بيروت في ظروف بالغة الصعوبة . فقد قام الغزاة وحلفاؤهم الكتائبيون بقطع الماء والكهرباء وامدادات الطعام عنهم، فعاشوا ظروفاً مفجعة . ولكن الرد من حاكم جدة أدهش القبطان، كما أدهش عدد من القادة اليمنيين . قال حاكم جدة أنه لن يزودنا بقطرة ماء واحدة .

ماذا كان يعني ذلك؟

كان المقاتلون مرهقين، وهم بحاجة حقيقيةإلى الغذاء والراحة. وكان انقطاع الماء فاجعاً لان درجة الحرارة كانت أربعة وأربعون مئوي . لهذا كان هذا الرفض يعني الموت للمقاتلين .

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي بين أيدينا . وتأتي أهمية هذا الكتاب من كونه قد جعل الانتفاضة مسألة مفهومة ، أي أنه وضعها في سياقها على الصعد المحلية والعربية والعالمية.

يحدد المؤلف أن «الانتفاضة المجيدة لم تأت معزولة عن السياق العام لنضال الشعب الفلسطيني على مدى عشرات السنوات..» وهي أيضاً نتاج «ظروف ذاتية» إن أهمية هذا التحديد هو أنه يشكل رداً على أولئك الذي يعتبرون الانتفاضة امتدادا ـ مجرد امتداد ـ لأوامر ومناورات الخارج إلى حد جعل بسام أبو شريف يعلن أنه قادر على إنهاء الانتفاضة، لوأراد.

إن تحديد هذه المسألة كنقطة انطلاق ضرورة هامة سواء في المنهج أو في الدلالة السياسية . بالنسبة للمنهج ينكشف ذلك الفهم التآمري البوليسي الذي يفسر الحركات التاريخية باعتبارها تآمراً وتدبيراً خارجياً .لقد توقفت عند مقولات ثابتة لاتحيد عنها . فمنذ زمن بعيد كان الكاثوليك يقولون أن البروتستنتية هي مؤامرة حاكها المسلمون واليهود ضد الكنيسة . كما كان البروتستنت يقولون الشيء ذاته عن الكنيسة الكاثوليكية .

خلال الاشهر الفائتة كانت جريدة (الشرق الأوسط) مسرحا لحوار مذهل، يدور حول: هل كان طه حسين ماسونيا؟ وقد بنى اتهام طه حسين بالماسونية من خلال هذا المنهج التآمري ذاته . فالثورة الفرنسية هي : الحرية والمساواة والاخاء. وقد أثبت الكاتب الذي قام بتوجيه الاتهام أن طه حسين كان يؤمن بالحريةوالمساواة والاخاء، لهذا فهو ماسوني!!

وهذا المنهج هو منهج القيادة اليمينية الفلسطينية المنحرفة . والمنهج ليس منفصلاً عن بنيته الأيديولوجية التي يقدمها، بل أن المنهج يكاديكون هو جوهر الايديولوجيا . فهل يمكن أن نتوقع منهجا ماركسيا لدراسة ظاهرة وتحليلا غير ماركسي لها؟

إن منهج القيادة اليمينية يكشف الكثير من نوايا هذه القيادة، ويكشف كذلك عن أيديولوجيتها . يكشف أولا: فهمها للتاريخ وللحركات الاجتماعية . فحسب هذا المنهج تصبح التحركات التاريخية الكبرى من صنع أفراد ، يصّدرون أوامرهم فتحدث التحولات الكبرى. إن مئات الألوف التي تشارك في صنع الأحداث لاوزن لها، إنها مجرد تتالٍ ميكانيكي للمحرك الأول.

هذا المنهج هو نفس المنهج اللاهوتي الذي يرى أن الله هو العلة الأولى وإن كل مايحدث هو توالي العلل والمعلولات التي تعود إلى العلة الأولى .

من هنا نستطيع أن نفهم بشكل أجودقصيدة محمود درويش «مديح الظل العالي» حين يسُبغ على عرفات صفات الله، فهو- أي عرفات - يستطيع أن يوقف الانتفاضة إذا شاء. فالجماهير المنتفضة هي ، بالنسبة لبسام أبو شريف ، مجرد أدوات لارأي لها ولاموقف، ولاذات لها ولاإرادة . يأمرها عرفات أن تنتفض فتطيع، ثم يأمرها بالسكوت فتسكت.

يشير هذا المنهج ،ثانياً، إلى العجز العقلي والروحي الذي تتسم به القيادة اليمينية . فهذا المنهج هو منهج الطبقات المهزومة ، التي تكرر نفسها بلا نهاية ولاتتعلم أن أساليبها ومفاهيمها لن تؤدي إلا إلى هزيمتها . إن أميركا قد كررت نفسها في فيتنام وكوبا وغواتيمالا وأفغانستان، وهي تعيد موقفها من الاتحاد السوفيتي بعد ثورة أكتوبر ورغم كل الهزائم لم تتعلم .

القيادة اليمينية كررت نفسها - باستعمال الجماهير كوسيلة لاحول لها ولا ارداة - في الأردن ولبنان - وهي الأن تكرر نفسها حين أصبحت قيادة لاأرض لها سوى الطائرة تنتقل بها بين عواصم العالم . والقيادة التي لم تحترم ولم تتحالف مع الشعب الاردني واللبناني لايمكن لها أن تحترم شعبها.

إن هذه الحركة النملية - نسبة إلى النمل - تعبر عن جمود العقل وعن الدوران في حلقة مفرغة.

ماهي دلالة هذا المنهج على الصعيد السياسي ؟

يقول شامير :

«لن يستطيع أحد إرغام (اسرائيل) على التفاوض مع منظمة التحرير تحت ضغط العنف ، ثم أن اتفاقيات كامب ديفيد هي الطريق الوحيد للتوصل إلى السلام..»

يعلق المؤلف على ذلك:

«وكنتيجة منطقية لهذه (الرؤية) فإنه يصبح المطلوب عندها تقديم كل التنازلات التي من شأنها دفع المواقف إلى مستوى من التطابق أو الاتفاق المشترك على أقل تقدير، من هنا جاءت جملة السياسات اللاحقة المساومة في طابعها العام : حكومة المنفى، الموافقة على قرار مجلس الامن الدولي (٢٤٢) وثيقة بسام أبو شريف (الاعتراف بالعدو) وثيقة الاستقلال وغيرها» ويتحدث المؤلف عن حكومة المنفى فيقول أنها طرحت في السابق «غير أن إعادة بحثها في ظل الانتفاضة يحمل في طياته بعدا جديدا، إنها الآن باختصار أداة مفاوضات..»

ويضيف :

«جرى طرح (حكومة المنفى) في الماضي لاسباب عديدة ، وفي خدمة أهداف سياسية محددة ، فقد طرحت عشية انعقاد (المؤتمر الدولي) بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ بغية تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركةكطرف في المفاوضات...»

بهذا تحدد هذا المنهج على الصعيد السياسي : التفاوض بدلا من الكفاح المسلح .

لماذاإذا يتم اصرار القيادة اليمينية عل التفاوض :كأسلوب رغم عدم منطقية ذلك؟

إنه ذلك المنهج في حال تطبيقه الواقعي الذي يرى التاريخ تآمراً بين مجموعة محدودة من الاشخاص يحددون الخطوط العامة لحركة التاريخ، فيطبع التاريخ

والواقع. إن هذا المنهج لايولي اهتماما لعلاقات القوى. هل كان يمكن أن تتم معاهدة بوتسدام بعد الحرب العالمية الثانية ويتم تقسيم المانيا ونزع أجزاء منها لو ان هتلر هو الذي انتصر؟ والان ـ هتلر هو المنتصر، هل نتوقع أن يضع توقيعه على معاهدة بوتسدام؟

يؤكد المؤلف :

«إن أي متتبع لتطورات العملية النضالية داخل فلسطين المحتلة يدرك بجلاء أن الانتفاضة الراهنة قد جاءت لتمثل حلقة هامة ضمن سلسلة من النشاطات التي تعود الى سنوات عديدة خلت ..»

فلقد تصاعدت العمليات الفدائية بعد غزو لبنان حتى بلغت(٥٦٩) عملية في عام ٨٥/٨٦ . كما حدثت عمليات عسكرية نوعية مثل عمليتي حائط المبكى عام ١٩٨٦ وعملية قبية. ويتحدث المؤلف عن عملية قبية:

فقد أشاعت نهوضا وطنيا عارمافي أوساط الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، وأسهمت في تعزيز ثقة الجماهير الفلسطينية بمنظماتها الوطنية، الأمر الذي انعكس ايجابيا على تطور الانتفاضة لاحقاً»

ويضيف المؤلف أن هذا التأكيد ضروري «لأن ثمة من يحاول توصيف الانتفاضة على أنها حدث نوعي أملته ظروف موضوعية لاتتكرر ، وبالتالي فإن الحكمة تفرض (استثمارا) سريعا لها...»

كما يرى المؤلف أن ارتفاع مستوى احتدام الصراع يرتبط «اليوم مثلما سيرتبط في المستقبل بدرجة نضج الشرط الذاتي عند أبناء الشعب الفلسطيني..»

أوردنا هذه الاقتباسات الطويلة لتأكيد أن هنالك رؤية أخرى ، منهجاً أخر في فهم الانتفاضة . أن هزيمة عام ١٩٨٢ أمام الغزو الاسرائيلي هي هزيمة القيادة اليمينية المنحرفة، لانها لم تعد نفسها في كل مناطق الغزو لمواجهة العدو، وانها رغم صمود بيروت فقد انصرفت إلى التعلق بالاوهام التي زرعها فيليب

حبيب ، وجعلت كل همها الانسحاب (المشرف) إن الوضع في بيروت كان يستدعي مواجهة أقوى ، وأطول زمنا، ولكن القيادة اليمينية استعجلت الأمور حتى لايسطع مثال الحرب الشعبية، كما سبق وقلنا.

إن الزخم الذي تولد من الكفاح المسلح استمر رغم الخروج من لبنان، ورغم الاوهام التي زرعها عرفات حول اقتراب الحل، رغم سعي عرفات لابعاد القوات الفلسطينية عن المناطق المجاورة ل(إسرائيل) ورغم الحرب التي شنها ضد القوات التي رفضت الانسحاب . وبكلمة أخرى ، أنه في الوقت الذي تخلت فيه طبقات كاملة عن الكفاح المسلح فإن طبقات أخرى واصلت النضال بكثافة أشد مما كان عليه قبل الغزو (الاسرائيلي) فمن المعروف أنه قبل الغزو (الاسرائيلي) كانت منظمة التحرير قد إلتزمت باتفاق لوقف كل العمليات العسكرية ضد (اسرائيل).

من هذا المنطلق تصبح الانتفاضة الفلسطينية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بكفاح الشعب الفلسطيني ، ذلك الكفاح الذي تحدى سياسة اليمين التي قبلت الهزيمة وحمل السلاح دفاعا عنها .

وفي هذا الوقت هنالك العنصر الذاتي في الانتفاضة . وليس هذا مجال التفصيل في ذلك . يكفي أن نذكر التفرقة العنصرية ، وتغيير الهياكل الانتاجيةحيث تحول الاف الفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية الى عمال، وحيث أفلست أو أصبحت على شفا الافلاس عشرات المصانع الصغيرة والشركات الخاصة ، ثم التفرقة في الأجور بين العمال العرب و(الاسرائيلين) ، وانتزاع مناطق واسعة من الأرض العربية لاقامة مستوطنات (اسرائيلية) أو تحويل تلك الآرض إلى مناطق عسكرية.

بإختصار فإن تحويل الطاقات العربية داخل الأرض المحتلة إلى أيد عاملة رخيصة وتدمير البنى الاجتماعية العربية قد أثار كل طبقات المجتمع ضد الاحتلال (الاسرائيلي). يضاف إلى هذا وجود الاحتلال ذاته. كل ذلك قد ولد من اليأس والاحباط مما جعل الاستمرار في قبول ظروف كهذه مستحيلا.

ولكن اليأس والاحباط والقمع لايخلق ثورة. إن هذه عوامل محرضة ولكنها لاتولد فعلا جماهيريا ضخماً ومستمراً كما هو شأن الانتفاضة .فكيف نفسر قيامها إذاً؟

هنا تأتي أهمية هذا المنهج التفسير، الذي يؤكد على تفاعل العنصر الذاتي والعنصر الموضوعي . أن تكثيف النضال العسكري الفلسطيني والقيام بعمليات نوعية داخل الأرض المحتلة قد ولد شعوراً بأن هذا الاحباط ليس قدراً، بل يمكن تجاوزه بالفعل.

ويمكننا حسب هذا المنهج أن نفسرمختلف التفاعلات التي ساهمت في قيام الانتفاضة. المنظمات الفلسطينية المؤيدة لخط الاستسلام حاولت اجهاض الانتفاضة بأسلوبين:

الأول : القول بأن الانتفاضة مؤقتة وسوف تنتهي خلال اسبوعين قالوا ذلك بثقة العارف ببواطن الأمور.

الثاني : القول بأن هذه الانتفاضة من فعلهم وبأنهم يستطيعون إيقافها متى شائوا.

ولكن الانتفاضة استمرت، وتبين أنها قادرة على اصدار الاوامر للذين ادعوا أنهم وراءها . إن تنظيمات الداخل المرتبطة بالتنظيمات الخارجية المهادنة قد اتخذت مواقف حادة ضد القيادة الفلسطينية اليمينية مما جعل بعضها يصدر بيانات ضد هذه القيادة ، والتخلي عن موقف التأييد أو الصمت تجاهها .

أصبحنا نشهد مفارقة مدهشة، تنظيمات الخارج تتخذ مواقف مهادنة . ونفس التنظيمات في الداخل تتخذ مواقف متشددة. وبعد فترة صمت تأخذ منظمات الخارج في تغيير مواقفها لتصبح أكثر تشددا . إن الحماس العام للانتفاضة قد وضعنا في إطار الاحترام وشبه التقديس وأصبحت توجهاتها شبه أوامر لمنظمات الخارج.

أما القيادة اليمينية فقد كان لها منهج آخر، وهو أسلوبها المعروف باستعمال المال للإفساد والتشويه . جعلت ثمنا لكل من يحمل صورة عرفات في المواجهات

والمظاهرات، وحاولت شق الصفوف ، والإدعاء أن الانتفاضة هي جناحها الضارب. كل هذا اضطرها لأن تصبح طرفاً في الانتفاضة .

ومن المعروف أن المنظمات المعارضة لنهج الانحراف أيدت الانتفاضة واعترفت لها بحقها في التمايز وساهمت في استمرارها. لم تدع أن الانتفاضة من صنعها ، وهي منذ قيامها ساهمت فيها.

هنالك ، بالطبع، بعض الفجوات في المعلومات عن الإنتفاضة التي نملؤها بمنهج يرتبط بين الخاص والعام، وبين الذاتي والموضوعي . فنحن أو أنا على الأقل لاأعرف كيف ولد تغيير الهياكل الاجتماعية المؤسسات أو الأشكال التنظيمية التي تعبر عنه . كما أنني لاأعرف كيف تتكون العلاقات بين مختلف القوى في الداخل . كل ذلك متروك لمؤرخي وعلماء اجتماع الداخل، إن وجدوا، ولكننا نستطيع أن نحدد الخطوط العامة . لاشك أن دراسة جادة لظروف الداخل سوف تثرى هذا المنهج وقد تدخل بعض التعديلات عليه ، ولكن لاشك أن منهجا كهذا هو القادر أن يكون مفتاحاً للانتفاضة وإزالة صفة التغريب عنها.

ماهي الأهمية العلمية لتحديد هذين المنهجين في تفسير الانتفاضة وفي التزام أحدهما؟

عندما نحدد المنهج الذي نلتزمه فنحن نحدد مواقف عملية أيضاً المنهج اليميني يرى الانتفاضة كتلة منسجمة ، تنطلق من معطياته .أي باعتبارها وسيلة للضغط على حكام (اسرائيل) لقبول التفاوض مع القيادة اليمينية ، مع «دولة المنفى» لماذ ا الاصرار على مفهوم الانسجام وإلغاء الجدل في ظاهرة اجتماعية معقدة ؟

إن القيادة اليمينية تتبع سياسة تمزيق أية مجموعة سياسية أو فعل سياسي جذري، تاريخها يشهد على ذلك تريد التمزيق لتسيطر، وهي السياسة المعروفة: فرق تسد. إذاً الانسجام المطلوب هو انسجام جزئيات غير مترابطة ، خاضع لمركز توجيه موحد.

إننا أمام المنهج الفاشي الذي سبق لنا ذكره . الزعيم الفاعل والجماهير المنفعلة. إننا هنا أمام الفلسفة الجبرية الاسلامية . لايسأل الحاكم عما يفعل. لأن ذلك متروك ليوم الأخرة . ظلم الحاكم الجائر قد يكون عقاباً إلهيا.فالأعتراض عليه هو إعتراض على أمر إلهي. والله يفعل مايشاء، فهو يستطيع أن يؤيد الابرار في النار ويدخل الأشرار إلى الجنة . إن الامام يحيى بن الحسين هو الذي كشف الخلفية الاجتماعية لرؤية المجبرة للرب . قال :إن الهدف وراء هذه الصورة للرب هو تبرير جور الحاكم الظالم . ودعاإلى مقاومة الحاكم الظالم بكل الوسائل .

إذاً فمنهج اليمين الفلسطيني هو تقديس الزعيم واضفاء صفات الألوهية عليه، كما فعل محمود درويش ، ومن ثم تبرير خيانته ، لذلك يقال لنا دوما . حتى من حلفاء عرفات اليساريين، لنرجيء الحكم على عرفات فقد يكون مصيباً، وقد يكون مخطئاً فهو مأجور،إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد.وهكذا يكرر التاريخ نفسه على شكل مهزلة. ونعني بذلك التحالف بين المجبرة والمرجئة، هذا التحالف الذي يتجسد في الجبهة الموحدة بين الجبهة الشعبية وعرفات .

إن مفهوم الارجاء الفلسطيني الذي تتبناه الجبهة الشعبية هو مفهوم خطير .إن هذا المفهوم يلغي جدية القول بأن هنالك استراتيجية لهذا التنظيم . فأية فاعلية حقيقية لتنظيم سياسي يقول ليس لنا القدرة على الحكم على مواقف مصيرية تحدد مصير الوطن وقضيته وقد تلغي الوطن والقضية أو يتخذ هذا التنظيم موقف الجماهير المنفعلة . نحن نطيع الأوامر ولاننناقش .

إن هذا يقودنا إلى سؤال خطير : هل يختلف موقف الارجاء من ناحية فعلية، عن موقف اليمين ، إن الارجاء جزء عضوي من موقف اليمين إذ أن موقفه لايكتمل إلابتبني الاخرين لموقف الارجاء .إن تعليق الحكم على مواقف السلطة يعني الخضوع لها.

نأتي الأن إلى وجهةالنظر الأخرى التي ترى في الانتفاضة ظاهرة متنوعة، ترتبط بعلاقات جدلية . إنها لاترى في الانتفاضة كتلة موحدة تضم أطرافاً متماثلة

،بل تراها كعناصر متمايزة ، يجمعها إطار التسوية ، حيث يبحث المشاركون عن الأسس المشتركة بينهم . هنا يصبح الانسان فاعلاً ومنفعلاً.

هذا المنهج يرى قيام واستمرار ظاهرة مافي علاقاتها الداخلية ، وفي علاقاتها بالظواهر الأخرى . وعندما نطبق هذه الرؤية على الانتفاضة فإنها لايمكن أن تكون مقودة من الخارج ، ولكنها في الوقت ذاته غير منفصلة عنه.

تحدثنا عن رؤية اليمين، وقلنا إن مايحكمها هو رؤية جبرية للواقع أما بالنسبة لهذه الرؤية فإن جوهرها هو حرية الاختيار. إن التقاء الارادات الحرة هو جوهر العلاقة بين الداخل والخارج. ولهذا لايمكننا أن نتحدث عن الزعيم الفاعل فقط ولاعن الانتفاضة المنفعلة فقط . وهذه الرؤية تدرك الان أن مركز الثقل قد انتقل للانتفاضة لأن فعلها أكثر كثافة وتأثيرا.

إن ذلك لايعني الاستغراق في الرثاء للذات وفي إهانة الذات . إن للخارج دوره الذي إزداد أهمية وفاعلية بسبب الانتفاضة . وهكذا فإن المنهجين لايشكلان فقط موقفين سياسيين مختلفين بل يعبران عن رؤيتين متباينتين للعالم وللانسان.

كيف يتم التفاعل ، حسب هذين المنهجين ، بين الثورة الفلسطينية والعالم الخارجي؟

إن اليميني المخلص لفكره يرى في الوضع الدولي تسلسلا هرميا للسلطة، تصدر الدولة الأكبر أوامرها للدولة الأصغر فتطيع . وفي هذا المجال، يجب العمل على جعل أميركا تصدر أوامرها للكيان الصهيوني بالانسحاب. إذا فعلت ذلك فإن كل شيء سوف يتم حسب المرجو . تنسحب (اسرائيل)من الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وتسمح للفلسطينين أن يقيموا دولتهم المستقلة.

هذا الفهم للعلاقات بين الدول امتداد لفهم القيادة اليمينية للعلاقات داخل منظمة التحرير، ولعلاقة هذه القيادة بالانتفاضة :

مركز فاعل وتسلسل هرمي منفعل. هذا الفهم نفسه ينسحب على المؤتمر الدولي:

الكبار يأمرون والصغار ينفذون.

وهكذا قامت القيادة اليمينية إنطلاقاً من هذا الفهم بمحاولة جادة لإلغاء كل ماهو ثانوي في رأيها ، مثال ذلك سحب القوات الفلسطينية من ساحة المواجهة مع العدو، التنازل عن الأرض مقابل سلام وهمي، إلغاء منظمة التحرير واستبدالها بدولة المنفى، لأن المنظمة أصبحت ترتبط بالكفاح المسلح في أذهان شعوب العالم، الاعتراف بالعدو الخ... ينطلق منهج كهذا من الإحساس العميق بإحتقار الشعب والإعتقاد بأن الإرادة الحرة للجماهير شيء لاوجود له وأن حركة التاريخ هي من صنع أناس متميزين.

لن نطيل ، لأن هذا الكتاب يسجل كل ماقلناه بتفصيل ودراية، والمقدمات الطويلة لاتصلح مهما طالت أن تكون عوضاً عن الكتاب الذي تقدمه.

غالب هلسا

مقدّمة

تدخل انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني عامها السابع، تقدّم يومياً المزيد من الشهداء والجرحى والمعتقلين، وهي تحفر بفعلها الثوري أثراً عميقاً، في الوجدان العربي والعالمي على حدّ سواء. فالشعب الفلسطيني، الذي تعرّض ومايزال، إلى حملة منظمة لطمس هويته الوطنية، وشطب وجوده من الجغرافيا والتاريخ، يقدّم إلى العالم بأسره نموذجاً حيّاً لصراع الشعوب من أجل البقاء والتحرّر والانعتاق، ويدفع جراء ذلك ثمناً باهظاً من دم أبنائه.

بيد أن الكفاح البطولي، الذي جسدته الانتفاضة، أمراً واقعاً، وحقيقةً صارخة، يتعرض الآن إلى أخطر مؤامرة، لا تستهدف إيقافه وحسب، وإنما ترمي إلى تحويله إلى مصيدة لاقتناص النضال الوطني برمّته، ومن ثمّ تدميره تدميراً شاملاً، والعودة بالأمور، إلى ما كانت عليه، قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، عندما كان الشعب الفلسطيني مجرد جموع لاجئين، يقبعون في مخيماتهم، لا يقوون على رفع أصواتهم، في وجه جلاديهم داخل الوطن المحتل وخارجه.

صحيحٌ أن المؤامرة على الانتفاضة بدأت منذ الأيام الأولى لاشتعالها، حين باشرتها الإدارة الاميركية، بالتزامن مع إجراءات القمع الدموية، لكن الصحيح أيضاً، أنها تأخذ الآن أبعاداً جدّ

خطيرة، على غير صعيد، وعلى أيدي أكثر من جهة، في آن معاً، فالأكيد أن أطرافاً عديدة لها مصلحة في تصفية الانتفاضة، أو وقفها ضمن حدود معينة، لا تألو جهداً في سبيل ذلك.

بيد أن أكثر الأمور مدعاة للاستياء، وإثارةً للمخاوف هي سياسة التنازلات التي بدأت منذ سنوات خلت، ووصلت ذروتها مؤخراً، غداة توقيع اتفاق "غزة-أريحا"، هذا الاتفاق الذي أبرمته القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني، وتعهدت بموجبه العمل على وقف الانتفاضة الشعبية، واضعةً نفسها بذلك، في خندق واحد مع هذا الكيان، في مواجهة الأمة بأسرها!!

من هنا، فقد حاولتُ من خلال هذا الكتاب "الانتفاضة الفلسطينية الكبرى" أن أقدّم صورة عن الانتفاضة: ظروف اشتعالها وواقعها وآفاقها، على ضوء المستجدات الخطيرة، التي أشرت إليها.

وفي الحقيقة، فإن هذا البحث، هو طبعة ثالثة، مزيدة ومنقّحة من كتيّب، كنتُ قد أصدرته، قبل خمس سنوات ونيّف، حين كانت الانتفاضة في مرحلة اشتعالها الأولى.

وأرجو أن أكون قد وُفقت في القيام بهذا الواجب الوطني والقومي، ذلك أنّ الانتفاضة تستحق منا جميعاً، العمل من أجل حمايتها، وفق إمكانياتنا المتاحة، فقد كانت ولا تزال بارقة أمل وبقعة ضوء، في هذا الليل العربي المدلهم.

عبد الهادي النشاش

دمشق ١٩٩٤/٣/١٥

مدخل

تاريخ المقاومة الفلسطينية

عند كتابة أي موضوع، ذي صلة بالانتفاضة الشعبية، الفلسطينية، المستمرة منذ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٧، يظلُّ من الضرورة بمكان، استعراض تاريخ الهبّات، الإنتفاضات والثورات الفلسطينية، على امتداد العقود المنصرمة، ذلك أن "القضية" التي شكلت عنصر التفجير الأساس، لكل هذه النشاطات الثورية، ما زالت قائمة، وستظل قائمة، مادام الشعب العربي الفلسطيني، يتعرض إلى الظلم والاستعباد، وما دامت أرضه، ترزح تحت نير الإحتلال الصهيوني البغيض.

ومع أنّ كتابة التاريخ السياسي، القديم والوسيط، لفلسطين، تكتسي أهمية خاصة، لأسباب عديدة، إلا أن هذه "المهمة" الجليلة تتطلب جهداً ومثابرة، غير عاديين، ذلك أن تاريخ فلسطين، القديم، وكذلك الوسيط، وبحدودٍ كبيرة، الحديث أيضاً، يرتبط بتاريخ المنطقة، بحيث يصعب معه، على أيّ باحث، ولوج هذا المجال، دون أن يجد نفسه غارقاً في تفاصيل كثيرة.

وطبقاً لرأي أحد الباحثين، فإنّ بالإمكان تقسيم الزمن الفلسطيني، السابق للتاريخ، على النحو التالي : العصر الحجري القديم، ويمتد من وقت، يتعذر تحديده، وحتى بداية الألف الثاني عشر

(ق.م)، العصر النطوفي - نسبة إلى وادي النطوف - ، ويمتد من نهاية العصر السابق، وحتى أواخر الألف التاسع (ق.م)، عصر أريحا، ويمتد من أواخر الألف التاسع، وحتى أواخر الألف الخامس (ق.م)، وأخيراً طور الانتقال إلى التاريخ، ويمتد من الألف الرابع، وينتهي في أواسط الألف الثالث(ق.م).

وبعد ذلك، بقليل، تدخل فلسطين، في التاريخ، الأمر الذي يعني أن دخولها، قد جاء متأخراً، أكثر من ٥٠٠ سنة على دخول مصر أو العراق. (١)

وتمتاز فلسطين، وهي المعروفة تاريخياً بهذا الإسم، بأنها أكثر مناطق العالم تنوعاً، في تضاريسها، فمن قمة جبل الجرمق، الذي يبلغ إرتفاعه حوالي ٤٠٠٠ قدم، والواقع في تلال الجليل، نزولاً إلى الجنوب ٣٥٠ ميلاً حتى صحراء النقب والبحر الميت، الذي ينخفض عن سطح البحر حوالي ١٣٠٠ قدم.

وشكلت فلسطين، منذ زمن بعيد، نقطة تقاطع قارات العالم القديم الثلاث، وتعرّض ممرّ (مجيدو)، في الشمال، والوديان المحيطة به، لموجات من الغزو، من بينها ، الغزو الصليبي، الذي قاده ريتشارد الأول، وكذلك سعى نابليون للوصول إلى العراق، عبر هذا الممر عام ١٧٩٩م. (٢)

ولعلّ موقع فلسطين، الاستراتيجي هذا، قد جعلها هدفاً مباشراً لموجات الغزو التاريخية على مرّ العصور.

بيد أن اللافت للنظر، أنّ سيطرة الشعوب الغربية، واليونانيين، والرومان، على امتداد عشرة قرون، لم تخلّف أثراً يذكر، في الحياة الخلقية والمدنية، لسورية الطبيعية، ومن ضمنها فلسطين، بينما أسبغ الفتح العربي الإسلامي، في النصف الثاني، من القرن السابع، على المنطقة، البناء الداخلي والأخلاق السياسية، التى لا تزال باقية فيها إلى الآن، رغم ما أعقب ذلك من غزوات وفتوحات.

ويمكن القول، أن الفتح العربى، أنعش العنصر الشعبي، الذي عاش في هذه البلاد، منذ أقدم العصور، وأسبغ عليه المزيد من الوحدة، حيث انتشر الدين الجديد بسرعة، وما لبثت اللغة،

التي كانت واسطة الدعوة إليه، أن أزاحت، من الاستعمال، لا اللغة اليونانية فحسب، بل واللغات الكلدانية والسريانية والعبرية أيضاً.(٣)

وعندما تعرضت المنطقة، للغزوات الصليبية، ساهم العرب الفلسطينيون، جنباً إلى جنب، مع إخوانهم العرب، في التصدي لها، وذلك في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد، ثم تابعوا معاً، بعد طرد الصليبيين، إقامة الكونفدراليات مع الأمراء الحاكمين الآخرين، وخاضوا حروباً صغيرة، بغية بسط نفوذهم، على المناطق الأخرى، من سورية، التي كانت تعترف حينذاك، بسلطة السلاطين المصريين عليها.(٤)

وفي الواقع، فإن معظم مدن الساحل الفلسطيني، والسوري بعامّة، قد أصبحت خراباً، في أواخر القرن الثالث عشر، لكن بعضها أخذ ينهض من جديد، بعد مرور جيل واحد، على انتهاء الحروب الصليبية، في فلسطين عام ١٢٩١، فقد وصل ابن بطوطة إلى غزة، زهاء عام ١٣٣٠، ووصفها بقوله "متسعة الأقطار، كثيرة العمارة، حسنة الأسواق، بها المساجد العديدة"، وكذلك وصف الرملة "بأنها مدينة كبيرة، كثيرة الخيرات"، ووصف ابن بطوطة الخليل بقوله "عجيبة المخبر، في بطن وادٍ، ومسجدها أنيق الصنعة، محكم العمل، بديع الحسن،سامي الارتفاع..".

أما نابلس، فقد قال عنها ابن بطوطة "مدينة عظيمة، كثيرة الأشجار، مطردة الأنهار، من أكثر بلاد الشام زيتوناً، وبها البطيخ، المنسوب إليها، وهو طيّب عجيب، ومسجدها الجامع، في نهاية من الإتقان والحسن".

لقد ازدهرت مدن فلسطين، في القرن الرابع عشر، ومن أبرز أعمال السلطان بيبرس فيها، أنّه حصن مدينة صفد، وجعلها عاصمة لفلسطين، كما أنشأ مكتبة ضخمة، في مدينة غزة، وحسّن مسجد القدس، وحرم الخليل، وبنى جسر دامية، على نهر الأردن، وجدّد جامع الرملة، وأنشأ فندقاً ضخماً، في كل من القدس وأسدود.(٥)

ومع قرب نهاية حكم المماليك، في المنطقة، دبّ الضعف في أجهزة كيانهم، منذ أوائل القرن الخامس عشر، جراء سوء إدارتهم، والصراع بين أمرائهم، مما أدّى إلى تفشي الفقر والمجاعة، في أوساط الناس.

وطوال هذين القرنين، كان الأتراك العثمانيون، في حروب دائمة مع أوروبا، فأزالوا الدولة البيزنطية، بعدما فتحوا القسطنطينية، كما أنهم اندفعوا في البلقان، وحوض الدانوب، حتى وصلوا إلى حدود النمسا، في أوائل القرن السادس عشر.(٦)

في القرنين، السادس عشر والسابع عشر، اشتهرت فلسطين، بزراعة الحبوب، لاسيّما، زراعة الشعير في غزة، والقمح في الشمال، كما ازدهرت فيها زراعة القطن والزيتون، وراحت تصدر الصوف والقطن والزيت والحبوب والحرير والأقمشة القطنية، ونشط ميناء يافا، نشاطاً مرموقاً.

غير أنّه، في عام ١٦٦١، حلّت بفلسطين مجاعة رهيبة، نتيجة القحط والجفاف، وغزو الجراد، وابتداءً من هذا التاريخ، أخذت أحوال الإقليم تتردى، والحقيقة أن الدولة العثمانية أخذت تنتقل من القوة إلى الضعف، إبتداءً من أواخر القرن السابع عشر، فأخذت المدن تضمر، وعدد السكان يتقلص، أما الإقتصاد، لا سيّما، الإنتاج الزراعي فقد صار إلى اضمحلال، وتفشى الفساد في الأجهزة الإدارية، أما الجيش فترهّل، وأخذ يتقهقر في أوروبا الوسطى، وذلك ابتداءً من حصار ڤيينا الفاشل عام ١٦٨٣.(٧)

وفي عام ١٧٩٩ ميلادية، خرج نابليون بونابرت إلى فلسطين، قادماً من مصر، التي احتلها قبل ذلك بعامين، فتصدت له، مدينة يافا الباسلة، وقاومته طوال يومين، لكنه اقتحم المدينة، ونهبها، وفتك بسكانها، وحاميتها، ودمّر تحصيناتها، ثم اتجه إلى عكا، التي كان يحكمها أحمد باشا الجزار، وضرب الحصار عليها، وراح يقصفها بمدافعه، دون رحمة، وحاصرها أكثر من شهرين ونصف، وفي أيار من العام نفسه، تراجع نابليون عن عكا، وارتد إلى مصر، ثم تحالف العثمانيون والانجليز ضده، وطردوه من مصر، وكان في الفرقة العثمانية التي نزلت الدلتا، ضابط ألباني يدعى محمد علي باشا، وقد تمكن هذا الضابط، من الهيمنة على مصر، بعدما دبّر مجزرةً للماليك وقضى عليهم.

وكان هذا الباشا طموحاً حقاً، فعقد العزم على أن يقيم في العالم العربي، امبراطورية عربية، ينتزعها، من جسم الدولة العثمانية، ولهذا عمد إلى تنشيط اللغة العربية، واعتمد على الناطقين بها، في ثورته على العثمانيين.(٨)

وعندما أفلح محمد علي، في بسط نفوذه على بلاد الشام، وبلغ أضنة إلى الشمال من إنطاكية، تدخلت الدول الأوروبية، لصالح السلطان العثماني، ذلك أنها كانت ترفض، وتقاوم، فكرة إقامة دولة عربية قوية، على أنقاض الدولة العثمانية.

المفارقة هنا، أن الثورة عمت بلاد الشام، ضد المصريين، وشرع العثمانيون والانجليز، يقدمون لها كل الدعم والمساندة، الكفيلة بانتصارها، وأسهمت فلسطين في هذه الثورة، حيث اشتعلت فيها انتفاضة عارمة، ربيع ١٨٣٤، بعد إعلان السلطات المصرية قراراً، يقضي بجمع الأسلحة والمجندين هناك، وقد أباد المنتفضون الحاميتين المصريتين، في نابلس والخليل، وحاصروا الوحدات المصرية في القدس، ولم يُرفع الحصار عنها إلا بعد الوعد بإلغاء التجنيد الإجباري!!(٩)

وقد بلغ عدد سكان فلسطين عام ١٨٨٠ زهاء ٤٥٠ ألف نسمة، يعيش ربعهم في المدن، التي أخذت تتوسع وتزدهر، بالتدريج، بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. فقد ابتدأ البنك الفرنسي، كريدت ليونز، العمل في فلسطين، عام ١٨٩٢، والبنك الألماني الفلسطيني عام ١٨٩٧، والبنك العثماني الرسمي عام ١٩٠٥، والبنك التجاري لفلسطين-فرنسي- عام ١٩١١، كذلك أنفق اللورد روتشيلد أكثر من خمسة ملايين جنيه استرليني، من أجل توطين اليهود في فلسطين، وذلك بين عامي ١٨٨٣-١٩١٧.

أما الأرض فكانت ملكيتها، أو ملكية معظمها، محصورة بين عدد من العائلات، فقد كان، على سبيل المثال، خمسة من عائلة سرسق الأرمنية، التي تعيش في بيروت، والتي باعت أراضيها لليهود، يسيطرون على مائتى ألف دونم، فى منطقة عكا، وحيفا والناصرة، فضلاً عما يملكونه من مرج ابن عامر.(١٠)

هدفتُ، في الحقيقة من هذا الاستعراض، السريع، المكثف للغاية، أن أصل إلى نقطة البدء، في الحديث، عن المقاومة العربية الفلسطينية(الانتفاضات والثورات)، تلك المقاومة، التي نشأت، في مواجهة الهجرات اليهودية الأولى إلى فلسطين عام (١٨٨٢).

وقبل ذلك، لا بُدّ من الإشارة، إلى أنّ جزءاً من الوجود اليهودي في فلسطين، يرجع لعهودٍ خلت،

فهناك "اليهود المستعربون" الذين كانوا في البلاد، عند الفتح الإسلامي لها، أو الذين جاؤوا إليها، في ظل هذا الفتح، ومنهم الذين وفدوا من إسبانيا، عندما طُرد اليهود السفارديم من هذا البلد، لأسباب دينية عام ١٤٩٢، أي بعد سقوط الحكم العربي، الذي كان يحميهم. (١١)

غير أن وجود هؤلاء جميعاً، لم يقترن يوماً، بأطماع سياسة خاصّة، وبالتالي فإنّ تقدير عددهم، لم يكن مثار حديث، إلا بعد ظهور التيارات الصهيونية، فالتقديرات الأولى، التي ظهرت بين عامي ١٨٦٢-١٨٨٠، جاءت مختلفة ومتضاربة، بحيث يصعب الاعتداد بها، ولعل أول التقديرات، التي يُمكن الأخذ بها، ولو بتحفظ، لصدورها عن مصدر صهيوني، له مصلحة في المبالغة، ظهر عام ١٨٨٠، حين قيل أن عدد اليهود في فلسطين بلغ ٢٢,٠٠٠ نسمة، وبعد عامين، قدّرت مصادر غربية سكان فلسطين بـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وأن عدد اليهود من بينهم بلغ ٣٥,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٨٩٥ أعطي تقدير آخر، جاء فيه، أن عدد اليهود بلغ ٦٠,٠٠٠، من بين عدد السكان كلّهم، البالغ ٤٥٧٥٩٢ نسمة. (١٢)

وبصرف النظر، عن التفاصيل، فإن الوجود اليهودي، الذي جرى الحديث عنه، والذي سبق الوجود الصهيوني، لم يكن يثير اعتراض العرب الفلسطينيين، إلا بالقدر الذي كان يُثيره أي وجود أجنبي آخر، لكن هذا الوضع بدأ يختلف شيئاً، فشيئاً، عندما أخذت المطامع الصهيونية، تصل تباعاً إلى عدد من المعنيين العرب، الذين يُتقنون اللّغات الأجنبية، من ذلك، مثلاً، أنّ قارئاً عربياً، بعث رسالة لإحدى الصحف في عام ١٨٦٨، فقامت بنشرها، يُظهر تخوفه من قيام اليهود بشراء الأرض فيقول "إن أفراد الجمعية اليهودية، وهو يقصد دون شك، الاليانس اليهودي الفرنسي، يشترون حقولاً ومزارع في الأراضي المقدسة، لتعليم أولاد اليهود الزراعة والحراثة، وهم لا يلبثون أن يُجلونا عن هذه الأرض، كما أجليناهم عن جزيرة العرب" (١٣)

الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية

يؤكد عدد من الباحثين، المهتمين بالقضية الفلسطينية، وبالصهيونية، أن التخطيط لهجرة يهودية منظمة، إلى فلسطين، قد بدأ عملياً، مع بداية تحوّل الصهيونية من "فكرة" إلى "حركة"

سياسيّة منظمة، غير أن كتب التاريخ، التي تهتم بقضية فلسطين تحفظ رسالة، كتبها أحد اليهود في العام ١٧٩٨، يقول فيها "إن البلاد التي نقترح احتلالها، سوف تضم - وذلك يخضع للترتيبات التي تراها فرنسا مناسبة -، مصر السفلى، بالإضافة إلى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكّا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبي للبحر الميت، إلى البحر الأحمر، وهذا الموقع المتفوق على ما عداه، والمتميز عن سائر المواقع، في العالم، سوف يجعل منا، حين نمخر عباب البحر الأحمر، أسياد تجارة الهند والجزيرة العربية، أو جنوب إفريقيا وشرقيها والحبشة، وأن قُرب حلب ودمشق، يسهّل تجارتنا مع بلاد فارس، وعن طريق البحر الأبيض المتوسط، نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا واسبانيا وايطاليا، وسائر أنحاء القارة الاوروبية.. ألا نتحمل قيمة التضحيات أمام تحقيق هدف كهذا ؟!".(١٤)

ومن الناحية الإجرائية، فقد بُذلت جهود معينة، قبل نشأة الحركة الصهيونية، بغية، استصدار قرارات تسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، لتوطينهم فيها، ولعلّ أكثر هذه المحاولات أهمية، هي تلك التي تمثّلت في مسعى حكومة المديرين الفرنسية، في عام ١٧٩٨، لدى حاكم مصر، محمد علي باشا، ثم محاولات يهود بريطانيين، للاستفادة من التوافق في المصالح بين بريطانيا ومحمد علي، عندما احتل جيش هذا الأخير، بلاد الشام، إلا أن المحاولة الفرنسية، شهدت نهايتها، باندحار جيش نابليون أمام عكا، كما شهدت المحاولة الثانية نهايتها، عندما تراجعت قوات محمد علي باشا إلى مصر.(١٥)

ويؤكد عدد من الباحثين، أنّ نابليون بونابرت، هو أول سياسي أوروبي يتخذ موقفاً صهيونياً، في التاريخ الحديث، هذا الموقف يتلخص في دعوته إلى إنشاء "دولة يهودية" في فلسطين، ففي بيانه، الذي وجّهه إلى اليهود، يوم كان يحاصر عكا، خاطبهم، بأنهم ورثة فلسطين الشرعيين !!، وأعلن أنه، يقدم لهم "إرث إسرائيل" !!، في وقت لا يتوقعه أحد.(١٦)

أغلب الظن، أن بيان نابليون، هذا المتصهيين، لم يأت من فراغ، فقد كانت أوروبا الغربية، مهيأة لمثل هذا "البيان"، بعد أن عاشت مائتي سنة، تشرّب سياسيّوها، وغالبية قادة الفكر فيها، خلالهما، الصهيونية "كفكرة"، أي قبل أن تتحول إلى "حركة" سياسية منظمة.

ويمكن القول، بكل طمأنينة> إلى أنّ مارتن لوثر، هو أول صهيوني في الناريخ، وأن عصره، هو لحظة الانتقال من اللاسامية إلى الصهيونية، فى أوروبا، وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر، أي بعد مرور نصف قرن على وفاة مارتن لوثر، كتب الشاعر الانجليزي كريستوفر مارلو، مسرحيته "اليهودي المالطي"، وهي نص أدبي معادي لليهود، وبعد ظهور هذه المسرحية، بقليل، كتب وليم شكسبير مسرحيته المشهورة، "تاجر البندقية" .

لكن موقف الانجليز من اليهود تغيّر جذرياً، بعد مضى جيل واحد، على وفاة شكسبير، فقد هيمنت "الحركة البيوريتانية" على انجلترا، في أواسط القرن السابع عشر، والبيوريتانبون، قومٌ مولعون بالتوراة، ويقدسونها أكثر من الإنجيل، وقد آمنوا، بأن توطين اليهود في فلسطين، هو الشرط الوحيد لظهور المسيح المنتظر !!(١٧)

ثمة أمثلة كثيرة، تؤكد ترسّخ الصهيونية، كفكرة في أوروبا منذ ذلك الحين، فقد أخذت الآداب الأوروبية، تميل كثيراً إلى التعبير عن وجوب توطين اليهود في فلسطين، فما أن حلّ القرن التاسع عشر، حتى كان التيار الصهيوني قد ترسّخ تماماً في الآداب الأوروبية، وقد تمادى اللورد بايرون، الشاعر الانجليزي المعروف، ونشر عام ١٨١٥ مجموعة شعرية، عنوانها "الألحان العبرانية"، وهي عمل صهيوني من الغلاف إلى الغلاف.

كذلك دخلت الصهيونية، إلى حيّز الرواية، فنشر دزارئيلي، رواية عنوانها "ديفيد ألروي" عام ١٨٣٣، وهي رواية عرقية متطرفة، ودزارئيلي، يهودي تنصّر، ثم أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء بريطانيا.

ونشرت الكاتبة الانجليزية، اليوت، رواية عنوانها "دانيال ديروندا" لتقدّم الشخصية اليهودية، بوصفها، يقظة الوعي، واكتشاف الذات والماضي والتراث !! .

وفي عام ١٨٦١، نشر الحاخام اليهودي الألماني هيرش كاليشر، كتاباً عنوانه "البحث عن صهيون"، وكان هذا الحاخام، شديد النشاط، بحيث استطاع أن يؤسس أول جمعية صهيونية في ألمانيا.

وفي روسيا، أخذت الصهيونية تستشري، بعد مقتل القيصر إسكندر الثاني، عام ١٨٨١، فبعد

مضي سنة على اغتياله، نشر كاتب يهودي اسمه لوبينسكر، كتاباً عنوانه "التحرر الذاتي" كما أسس جمعية "أحباء صهيون"، وفي ظلال هذه الجمعية، لمع اسم الكاتب الصهيوني آحاد هعام، ومن المعروف، أن هذه الجمعية، هي التي اعتمدت مبدأ "التجمع والاقتحام"، أي التنظيم والزحف باتجاه فلسطين.(١٨)

وقبل أن تتحول الصهيونية من "فكرة" إلى "جمعيات"، ثم إلى "حركة" سياسية منظمة عام ١٨٩٧، بدأت موجات الهجرة اليهودية تتدفق إلى فلسطين، فبعد اغتيال قيصر روسيا ١٨٨١، تعرض اليهود إلى الاضطهاد، داخل الامبراطورية القيصرية، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى الهجرة المبكرة إلى فلسطين، وهكذا فإن الهجرة اليهودية الأولى جاءت من روسيا عام ١٨٨٢، فارتفع عدد اليهود، بعدها، إلى خمسة وعشرين ألفاً.

أما الهجرة الثانية، من روسيا، فقد بدأت عام ١٩٠٥، وجاء معها ديفيد بن غوريون، الزعيم الصهيوني المعروف.

وكانت بريطانيا، قد أعلنت، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقبل تبلور الفكرة الصهيونية إلى حركة سياسة عالمية منظمة، أن لدى اليهود المال والرجال لاستعمار فلسطين، وجعلها قاعدة للامبراطورية البريطانية، في الشرق الأوسط، وذلك لحماية المصالح البريطانية، في قناة السويس.

وبعد هذه الدعوة، أسس ناتان بيرنباوم عام ١٨٨٢، جمعية "كديمة" للطلاب اليهود، في جامعة فيينا، وتضمن برنامجها الأساسي، محاربة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وبلورة الشعور القومي "اليهودي"، واستيطان فلسطين، واستعمارها.(١٩)

وبعيداً عن الإغراق في التفاصيل، رغم أهميتها، فإن ثمّة حقيقة ثابتة، لا يختلف حولها اثنان، وهي أن الهجرة والاستيطان اليهوديين، قد احتلا، موقعاً بارزاً في الاستراتيجية الصهيونية، قبل إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

ومن هنا، فقد نظرت اليهودية العالمية، إلى مسألة اندماج اليهود في مجتمعاتهم على أنّها شرّ، ينبغي أن يُواجه، فعملت ما في وسعها للحؤول دون ذلك، ووظفت علاقاتها الدولية، وبخاصة، مع

أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود، من شتى أصقاع الأرض.

المقاومة العربية للهجرة اليهودية (البدايات)

مع بداية تدفق المهاجرين اليهود الروس إلى فلسطين، على شكل حجّاج، راحت ردود الأفعال العربية، تظهر تدريجياً، تحذر من مخاطر هذه الهجرة، وتدعو إلى وقفها، والتصدي لها، فقد طالبت مجلة "الجوانب"، في عددها، رقم ٨/٣٥٦ لعام ١٨٦٨ الحكومة التركية بالنظر فيما يجري في فلسطين، لأن اليهود سوف يطردون العرب.(٢٠)

وعندما أُقيمت مستوطنة "بتاح تكفا"، على أراضي قرية ملبّس العربية، احتج العرب الفلسطينيون في القدس ويافا، لدى حاكم القدس التركي رؤوف باشا، الذي قدّم، بدوره، احتجاجاً إلى القنصلين الألماني والروسي، في القدس، على ما قام به اليهود، لأن هؤلاء كانوا مهاجرين من رعايا المانيا وروسيا.

وبتاريخ، ١٨٨٤/٢/٢٨، أصدرت الحكومة العثمانية، في الآستانة، فرماناً، يمنع يهود روسيا، وبلغاريا، من الاستيطان في فلسطين، وتضمن الفرمان، فقرة تمنع استيطان اليهود القادمين إلى فلسطين، على شكل حجاج، كما حدّد إقامتهم بواحد وثلاثين يوماً.

ويرجع موقف الحكومة التركية هذا إلى تزايد مخاوف العرب، من هجرة اليهود، ومعارضتهم لها، والاحتجاج عليها، والطلب من السلطات التركية وقفها.(٢١)

ولأن الهجرة اليهودية لم تتوقف، بسبب عدم وفاء الحكام الأتراك بتعهداتهم، وبالتالي، عزوفهم عن تطبيق القوانين العثمانية بهذا الشأن، لذا، فقد أرسل وجهاء مدينة القدس، بتاريخ ١٨٩١/٤/٢٤، عريضة إلى الآستانة، يطالبون فيها بشدّة، تحريم إدخال اليهود إلى فلسطين، ومنع امتلاكهم الأراضي.

وبتاريخ ١٨٩١/٤/٢٨، بعث اليهود في الآستانة عريضة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، طلبوا فيها، السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين، لكن السلطان رفض طلبهم، ووجّه رداً إلى

مجلس وزرائه جاء فيها "إن المذكرة يجب إعادتها، لن يكون مسموحاً أن تُنفّذ، .. من الضروري أن يُرسل هؤلاء إلى اميركا .. يجب أن يركبوا السفن إلى اميركا".(٢٢)

تابع اليهود مساعيهم، من أجل الهجرة، ومع خلع عبد الحميد الثاني، ووصول جمعية الاتحاد والترقي إلى السلطة، في تركيا، عام ١٩٠٨، طرأ تغيّر ملحوظ، على هذا الصعيد، لصالح اليهود، فاسنغلت الحركة الصهيونية هذا التطور، وراحت تمارس نفوذها، لدى الآستانة، من أجل السماح بالهجرة عى نطاق واسع، وقد نجحت بالفعل، في مبتغاها، الأمر الذي دفع العرب إلى اتهام جمعية تركيا الفتاة، بالتورط مع اليهود والحركة الماسونية، وأنهم بأي اليهود-يسيطرون على قيادة جمعية الاتحاد والترقي، ويخططون لإقامة مملكة يهوذا في فلسطين.(٢٣)

وفي السجال ذاته، نصدّت الصحافة العربية في دمشق لمخاطر الهجرة اليهودية، سيما، بعد الكشف عن صفقة بيع أراضي مرج ابن عامر من قبل عائلة سرسق وتويني وبطرس لليهود، عام ١٩١٠، حيث كتبت جريدة "المنارة" عن خطر الصهيونية، وأطماعها التوسعية، وأشارت إلى خطر الهجرة اليهودية، التي تتجاوز فلسطين، وتصل إلى بعض نواحي دمشق. (٢٤)

ونشرت مجلة "المفيد" الدمشقية، بتاريخ ١٩١١/٨/١٩ رسالة الشيخ سليمان التاجي، الذي أوضح فيها الخطر الصهيوني عل فلسطين، وشعبها العربي، وذكر أن المهاجرين مسلحون بالمال والعلم، ولذا فإن نخبة من الشبان العرب، شكلت حزباً مناهضاً للصهيونية، من أهدافه إغلاق باب الهجرة، وتطبيق الإجراءات التركية لمنعها.

كذلك أثار النائبان شكري العسلي، نائب دمشق، وروحي الخالدي، نائب فلسطين، قضية النشاط الصهيوني، في مجلس المبعوثان (البرلمان التركي)، وقتئذٍ، وحذّروا من هذا النشاط، الذي يرمي إلى شراء الأراضي المشرفة على سكة حديد الحجاز بغية التوسع في سورية والعراق.(٢٥)

مما سبق، نستنتج، أن خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قد اسنأثر، باهتمامٍ ومعارضةٍ واسعة، في أوساط عدد كبير من السياسيين والمثقفين العرب، داخل فلسطين وخارجها، قبل صدور وعد بلفور، وقبل أن تشرع حكومة بريطانيا، في تقديم العون المباشر للحركة الصهيونية،

وعصاباتها، لتحقيق ما ورد في الوعد، وتجسيده أمراً واقعاً، وذلك بأقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين.

لكننا نستنتج، أن هذا الاهتمام، وهذه المعارضة، العربية لم ترتق إلى مستوى الخطر الداهم، الذي جسدته الخطوات الأولى لهجرة اليهود إلى فلسطين، وربما يعود ذلك إلى سببين اثنين:

أولهما : تسلط الحكم التركي على الشعب العربي، وإبقائه أسير التخلف والفقر، وحرمانه من إنجاز وحدته القومية، في مواجهة الأخطار المحدقة به، وفي مقدمتها، خطر إقامة الكيان الصهيوني، على جزء من وطنه (فلسطين) .

ثانيهما : غياب الوعي الشعبي العربي، سيّما الفلسطيني، لخطر الهجرة اليهودية، واكتفاء القيادات العربية، بمذكرات الاحتجاج الرسمية، دون غيرها، من وسائل التحريض المباشرللجماهير، داخل فلسطين وخارجها.

وعد بلفور: الهجرة تزداد والمقاومة تتصاعد

لم تكن فلسطين، حين ظهرت الصهيونية، كحركة سياسية منظمة، في مطلع القرن العشرين، وحدة جغرافية مستقلة، أو كياناً سياسياً منفرداً، ذلك أنها كانت تؤلف مع أقاليم أخرى، سورية الطبيعية، وبالتالي لم تنشأ فيها، حركة وطنية مستقلة، بالمعنى المتعارف عليه، ومن هنا، فقد انخرط الوطنيون الفلسطينيون، إلى جانب إخوانهم العرب، في التعبيرات التنظيمية والسياسيّة، للحركة القومية في المشرق، تلك الحركة التي تعود بوادرها الأولى، إلى القرن التاسع عشر، قبل أن تأخذ تعبيرها المؤسساني، في مطلع القرن العشرين، حيث تألفت، كما هو معروف، الجمعيات والنوادي القومية العربية المتعددة.

وكان واضحاً، أن المعركة فى الولايات العربية العثمانية، قد نشطت من أجل حقوق العرب عامة، وفي مقدمتها "اعتراف السلطة العثمانية بالعرب، أمةً حيّة، ذات حقوق قومية، في لغتها وإدارتها". (٢٦)

وفي هذا السياق، تلمست الحركة القومية العربية، باهتمام شديد، مخاطر الهجرة والاستيطان

الصهيوني، في فلسطين، مبكراً، ودعت إلى التصدي له، بكل الوسائل، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ساند العرب بريطانية، بعد أن تعهدت الأخيرة، للشريف حسين، الذي أعلن الثورة على الأتراك، بتنصيبه ملكاً، على جميع الأراضي العربية، في الهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية.

لكن الانجليز كانوا في الوقت ذاته، يتفاوضون مع حلفائهم الفرنسيين، على تقاسم المنطقة بأتفاقية سايكس بيكو، ولمّا انتصرت الثورة العربية، وتمّ طرد الأتراك، من آسية العربية كلها، فوجئ قادة الثورة، بإعلان بريطانية لوعد بلفور، في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧، هذا الوعد الذي يمنح اليهود "وطناً قومياً" !!، في فلسطين.

ومن نافل القول، أنّه لم يكن ثمة جندي بريطاني واحد، في فلسطين، يوم أعلنت بريطانية، عن وعدها المذكور، وأغرب ما في أمر هذا "الوعد"، أنه لم يذكر العرب قط، بل أشار إليهم، باسم الطوائف غير اليهودية، مع أنهم، كانوا يؤلفون تسعة أعشار السكان يومذاك. (٢٧)

وبعد مضي شهر، ونصف الشهر، على صدور وعد بلفور، دخل الجنرال الانجليزي اللنبي، إلى القدس، قادماً من مصر، وفي السنة الثانية، احتلّ الانجليز فلسطين، وعندذاك، أدرك الجميع أن هذه الخطوة ترمي إلى وضع وعد بلفور، موضع التطبيق، سيّما وأن مؤتمر سان ريمو، الذي انعقد عام ١٩٢٠، قد أصدر قراراً يخوّل بريطانية، حق الإشراف على فلسطين!! في ما بعد.

لقد اعتبرت الحركة الصهيونية وعد بلفور-وكانت محقة- التزاماً بريطانياً رسمياً بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، على نطاق واسع، ولهذا بادرت الوكالة اليهودية، إلى استحداث دائرة خاصة بالهجرة، عام ١٩٢٠.

ولأن الأمور سارت على هذا النحو، فقد أخذت تتوضح معالم نشوء حركة تحرر قومية فلسطينية، في مواجهة الهجرة والاستيطان الصهيوني، وتبلور هذا التطور، حين عقد المندوبون الفلسطينيون، في المؤتمر السوري العام مؤتمراً لهم في دمشق، في السابع والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٢٠، رفضوا فيه الوطن القومي اليهودي، واعتبروا الصهيونية خطراً على البلاد، ورفضوا إقامة أية حكومة في فلسطين، قبل أن تعترف هذه الحكومة بعدم فصل البلاد عن

سورية.(٢٨)

وفي الرابع عشر من كانون الأول ١٩٢٠، عقد القوميون الفلسطينيون مؤتمراً وطنياً في حيفا، وقرروا رفض وعد بلفور، وطالبوا بوقف الهجرة اليهودية، وإنشاء حكومة وطنية في فلسطين، تتحد مع سورية ولبنان.(٢٩)

ويقع بعض المؤرخين، وبينهم مؤرخون عرب، في خطأ تاريخي، حين يبدأون بتدوين كفاح الشعب العربي في فلسطين، بالصدامات بين العرب واليهود، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، فالحقيقة أن بداية المعركة، كانت، في رفض الحركة القومية العربية الموحده، في سورية الطبيعية، للاحتلال، ولوعد بلفور، ولمطامع الصهيونية.(٣٠)

صدامات نيسان ١٩٢٠

بسبب الظروف التي أشرنا إليها، وعقب اجتماع ضمّ رؤساء الطوائف، وأعيان البلاد مع الجنرال الانجليزي بولز، والذي أعلن فيه، الأخير، أن مجلس الحلفاء، قرر أن يدمج وعد بلفور، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، في معاهده الصلح، مع تركيا، وأن بريطانية قبلت الانتداب على البلاد، وأنها سوف تسمح للمهاجرين بدخولها.

بسبب هذا كلّه، اندلعت مظاهرة ضخمة، اشترك فيها ٤٠ ألف مواطن فلسطيني، وطافت القدس، في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠، وقد طاف المتظاهرون كذلك على قناصل الدول الأجنبية، وسلموهم احتجاجات، على التجزئة الاستعمارية للوطن، والاحتلال، ووعد بلفور، وبعد ذلك بشهر ونيف، حدثت صدامات بين العرب واليهود، في الرابع من نسان (ابريل) ١٩٢٠، استمرت أسبوعاً كاملاً، وانتهت، بعد أن استشهد فيها أربعة من العرب، وقتل خمسة من اليهود، وأصدرت المُحاكم، أحكاماً بالسجن، ضد ٢٣ شخصاً، من بينهم الحاج أمين الحسيني، وعارف العارف، اللذين فرّا إلى شرقي الأردن، فدمشق.

وبعد أقل من عام، قامت مظاهرة فى حيفا، في الخامس والعشرين من آذار (مارس) ١٩٢١، تصدّت لها الشرطة، فاستشهد فيها عربيان، وقتل خمسة من رجال الشرطة، وبعد ثلاثة أيام، نظم

أهالي القدس مظاهرة أخرى، بمناسبة زيارة تشرشل لها، واحتجاجاً على وعد بلفور.

وفي أول أيار (مايو) ١٩٢١، وقعت صدامات دموية، بين العرب واليهود، تميزت عن سابقاتها، بالاتساع والشمول، إذ هاجم العرب مستعمرات رحابوت والخضيرة وبتاح تكفا وديران واليهودية، كما هاجم الصهيونيون بلدة قلقيلية، ونهبوها.

هبّة البراق ١٩٢٩

يؤكد الكتّاب والمؤرخون، أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٥-١٩٢٨، اتسمت بالهدوء في فلسطين، لم تظهر خلالها نشاطات ثورية واسعة، وكان وراء هذا الركود مجموعة أسباب محلية، من بينها، ضعف وتردد قيادة الحركة الوطنية، تحذير سلطات الانتداب للحركة الوطنية وقيادتها، وطبيعة الاستعمار البريطاني،لجهة خبرته وشراسته.

ولكن مع حلول منتصف عام ١٩٢٨، ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأصبح عدد اليهود ثلاثة أضعاف عددهم، في نهاية الحرب العالمية الأولى، كما تضاعفت مساحة الملكيات اليهودية للأراضي، وارتفعت من ٤٢٠ ألف دونم عام ١٩١٨، إلى حوالي المليون دونم عام ١٩٢٨.(٣٢)

وفي الحقيقة، فقد بذلت حكومة الانتداب البريطانية، قصارى جهدها، لتهيئة البلاد، للوطن القومي اليهودي، ولم تدّخر وسعاً، لتيسير مهمة، الجمعية الصهيونية، ومن بعدها، الوكالة اليهودية، في بناء المستعمرات، لاستيعاب المهاجرين اليهود، وتسليحهم.

كذلك سهلت التشريعات، التي سنتها، حكومة الانتداب، تدفق المهاجرين اليهود، حتى فاق عدد من دخل البلاد منهم رسمياً، حتى بداية عام ١٩٢٩، ما يزيد عن مائة ألف مهاجر.(٣٣)

وفي حزيران (يونيو) ١٩٢٩، سمحت حكومة الانتداب، للأوقاف الاسلامية، باستئناف الإصلاحات، التي كانت قد بدأتها في "البراق"، وقد استؤنفت الإصلاحات فعلاً في العشرين من تموز.

وفي بداية آب، بدأت في القدس تظاهرات لليهود، من أتباع الإرهابي الصهيوني المتطرف

جابوتنسكي، وأطلقت شعارات وأناشيد، استفزازية، الأمر الذي دفع المجلس الإسلامي الأعلى، إلى تنظيم مظاهرة عربية مضادة.

وفي اليوم التالي، عاد اليهود للاحتفال بعيد الغفران، ولكن بحشدٍ أكبر، هذه المرّة، وباستفزاز أعلى، وتصادف أن كان يوم جمعة، وعيد المولد النبوي، حيث غادر الأقصى عدد كبير من المصلين الفلسطينيين، في مظاهرة حاشدة، هاجمت الحائط، فاصطدمت مع اليهود، وفي الرابع عشر من آب، هاجم بعض العرب الحي اليهودي في الخليل، وقتلوا ٦٤ مستوطناً يهودياً، وعقدت جماهير نابلس، وطولكرم، وجنين، مؤتمراً في نابلس، ندّد الخطباء فيه، بالحكومة، وطالبوا باستعادة الأراضي، التي انتزعها الصهيونيون.

كذلك هاجمت الجماهير الفلسطينية، مباني الحكومة، للإفراج عن الثائرين حمدي الحسيني ومحمود الأفغاني، كما هاجمت مبنى الحكومة في يافا.

وفي التاسع والعشرين، من آب، هاجم أهالي صفد العرب الفلسطينيون، المستوطنين اليهود في مدينتهم، وقتلوا وجرحوا ٤٥ منهم، في حين استشهد ٩ وجرح ٢٦ من العرب، وقد شنّ عرب صفد، هذا الهجوم، على المستوطنين اليهود، بعد أن قتل هؤلاء أحد البدو المسالمين. (٣٤)

وقد استخدمت القوات البريطانية، المدفعية والدبابات والطائرات والغازات، في مواجهة العرب الثائرين، وألحقت أضراراً جسيمة، في قرى لفتا ودير ياسين، وغيرهما.

وبعد توقف الصدامات، سيق المئات من العرب، إلى سجون ومعتقلات الحكومة، وأُصدرت بحق عشرين منهم أحكاماً بالإعدام، وفي يوم الثلاثاء، السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٠، نُفذ حكم الإعدام، بسجن عكا، في الأبطال العرب الفلسطينيين الثلاثة: فؤاد حجازي، عطا الزير ومحمد جمجوم.

ويُجمع الكتّاب، والمؤرخون، على أن "هبة البراق"، هي أهم تحرك فلسطيني شعبي، في مواجهة الاستعمار البريطاني، والاستيطان الصهيوني، في ذلك الحين، رغم أنها، لم تتطور إلى ثورة، لعدّة أسباب ذاتية وموضوعية، من بينها: حرمان الحركة الوطنية من القيادة الثورية، ضعف الثورة نتيجة تفتتها، غياب الوعي الكافي لمعسكر العدو والصديق، غياب التنظيم الثوري،

والموقف العالمي المنحاز لليهود. (٣٥)

ومهما يكن، من أمر، فقد أفلحت هذه الهبّة، في الحد من تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، إذ لم يدخل البلاد، في السنوات الثلاث، التي أعقبت "هبة" البراق، سوى ١٦ ألف مهاجر يهودي.

انتفاضة ١٩٣٣

شهدت الفترة، ما بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٣ سلسلة نشاطات وطنية فلسطينية، فتشكلت الأحزاب السياسيّة، وتأسست الجمعيات النقابية، وفي مجال، مقاومة بيع الأراضي، تأسس عام ١٩٣٢ "صندوق الأمة"، لشراء الأراضي، وإنقاذها، والحيلولة دون وقوعها في أيدي الصهيونيين.

وشنّ المجلس الإسلامي الأعلى، حملة دعائية واسعة، من خلال المساجد، والصحف، ضد بيع الأراضي لليهود.

بيد أنه خلال عام ١٩٣٣، اتسعت الهجرة اليهودية، أكثر من ذي قبل، فدخل البلاد ١٥ ألف مهاجر يهودي، في مدّة خمسة أشهر فقط، واتخذ المؤتمر الصهيوني، المنعقد في براغ، في آب (أغسطس) ١٩٣٣ قراراً، ناشد فيه، الحكومة البريطانية، فتح فلسطين لهجرة يهودية، غير محدودة، حتى يتسنى إقامة وطن قومي يهودي. (٣٨)

ولهذا، بات الوضع، ينذر بالانفجار، فأقرت اللجنة التنفيذية العربية، تحت ضغط الجماهير، في اجتماع عقدته بالقدس في ١٩٣٣/٩/٢٥، القيام بمظاهرات، في كل أنحاء البلاد، وتظاهر خمسة آلاف عربي، في القدس، يوم ١٩٣٣/١٠/١٣، واصطدمت الشرطة بالمتظاهرين، وسقط ٣٥ جريحاً منهم، وخمسة من أفراد الشرطة، ونظمت مظاهرة أخرى في يافا، يوم ١٩٣٣/١٠/٢٧، كان على رأسها، رئيس اللجنة التنفيذية، وطالب المتظاهرون، بوقف الهجرة، ووقف بيوع الأراضي، إلا أن البوليس وحرس الحدود، فتحوا النار عليهم، مما دفع هؤلاء إلى مهاجمتهم، هاتفين، بسقوط الاستعمار البريطاني، وتمخضت تلك الصدامات، عن مقتل أحد

أفراد الشرطة، وجرح ١٢ آخرين، في حين استشهد ١٢ عربياً، وأصيب ٧٨ بجراح، وألقي القبض على عشرات المتظاهرين.

وسرعان ماانتقلت الشرارة إلى حيفا، حيث هاجم المتظاهرون محطة السكة الحديد ومركز البوليس، واقتحموهما، أما في نابلس، فقد هاجم ثلاثة آلاف متظاهر محطة السكة الحديد، وفرع بنك باركليز البريطاني في المدينة، وأعلن الطلبة الإضراب. (٣٩)

حركة الشيخ عز الدين القسّام

الشيخ عز الدين القسّام، مجاهدٌ عربي سوري، من جبلة، ولد عام ١٨٨٢، لجأ إلى فلسطين، في منتصف عام ١٩٢١، مخلّفاً في سوريا، ثورة منتكسة، وحكماً ضده بالإعدام، لاشتراكه في قيادة ثورة الشيخ صالح العلي، وقد اختار الشيخ القسّام حيفا، مقاماً له.

وشرع المجاهد القسام، في رصد الواقع، الذي كانت نعيشه الجماهير العربية في فلسطبن، مستفيداً من العلم الذي حصّله في الأزهر، على أيدي العلماء المصريين، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده.

وقد رأى القسام، أن إحراز النصر، غير ممكن، بدون وحدة أداة الثورة، وإقامة تنظيم ثوري، وتعبئة الجماهير، والتخطيط العلمي، والوضوح الفكري، ونضج الظروف.

وقد بدأ بالحلقة الرئيسية، التنظيم، فشرع في بناء الخلايا السرّية، وجعل من شمال فلسطين، مسرحاً لنشاطه السياسي والتنظيمي، حيث اعتمد، بالإضافة إلى الفلاحين، على العمال، الذين كانوا يقيمون في أكواخ من الصفيح، في أطراف حيفا.

واتسع تنظيم الشيخ القسام، مع تزايد السخط الشعبي، بسبب ارتفاع معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وممارسات سلطات الانتداب البريطاني، المعادية للعرب.

وانبثقت عن قيادة التنظيم، خمس لجان قيادية: الأولى للدعاية، والثانية للتدريب العسكري، والثالثة لتأمين الأسلحة، وتخزينها، والرابعة للمخابرات والأخيرة للإتصالات الخارجية. (٤٠)

وفي أثناء هبة البراق، آب ١٩٢٩، طلب بعض أعضاء التنظيم، إعلان الثورة المسلحة، إلا أن

الشيخ القسام رفض طلبهم هذا، مبيّناً لهم أن الظروف لم تحن بعد، وأن الإعداد للثورة لم يكتمل.

وبحلول عام ١٩٣٥، شعر القسام، بحسّه الثوري، المرهف، أنّ الظروف قد نضجت، بما يتيح له، حوض غمار الكفاح المسلح، ضد الانتداب والصهيونية، فخرج مع ٢٤ من رفاقه، في النصف الأول من تشرين الثاني ١٩٣٥، إلى قضاء جنين، للحضّ على الثورة، وتدريب الفلاحين، ثم انتقل إلى الريف، بمجرد عزمه، على إشعال فتيل الثورة، وانتشرت دورياته، في قضاء جنين، واشتبكت مع الشرطة.

وفي مساء ١٨/١١/١٩٣٥، تحركت حملة مسلحة، تقدر بحوالي ٥٠٠ جندي بريطاني، وطوقت المنطقة، ودار بين الطرفين، اشتباك غير متكافئ، قرب قرية الشيخ زيد، واستمرت المعركة من الفجر حتى التاسعة من صباح ١٩/١١/١٩٣٥، وأسفرت عن استشهاد الشيخ المجاهد عز الدين القسام، واثنين من رفاقه، هما، الشيخ يوسف الزيباوي، والشيخ محمد حنفي أحمد، من مصر. (٤١)

وفي مجمل الأحوال، فإن حركة القسّام، حملت من الأصالة الثورية، ما لم تحمله الهبات، والانتفاضات السابقة، فقد خلى تنظيمه من العناصر الرجعية، واتسم طابع حركته، بفهم أكثر وعياً لمعسكر العدو والصديق.

ورغم أن حركة القسام، لم تحقق أهدافها، إلا أنّ بعض الكتّاب والمؤرخين، يعتبرونها، مقدمةً، وبداية حقيقية لثورة ١٩٣٦.

ثورة ١٩٣٦

شكّل حادث قطع طريق عادي، قام به بعض العرب، في منطقة المثلث، ضد قافلة يهودية، فتيل تفجير لثورة عام ١٩٣٦، الأمر الذي يؤكد أنه ماكان لمثل هذه "الحادثة" الصغيرة أن تفجّر الثورة لولا تهيؤ البلاد لمثل هذه الثورة، (٤٢)، فأيّ متتبع للأوضاع السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، في تلك الفترة، يتبين ببساطة، وجود مقدمات حقيقية لثورة، فقد

اتسعت الهجرة اليهودية، واستمر طرد الفلاحين من أراضيهم التي انتزعها الصهيونيون، ورفض مجلس العموم البريطاني، في آذار (مارس) ١٩٣٦ الموافقة على الحدّ من الهجرة اليهودية، كما رفض المجلس مطالب زعماء الحركة القومية، بإنشاء حكومة نيابية، وبوقف الهجرة وبيوع الأراضي، هذه المطالب، التي جاءت في مذكرتهم إلى المندوب السامي، في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥.

وفي مجال آخر، واصل الصهيونيون، اعتداءاتهم على العرب المجاورين لتل أبيب، وقد اعترف وزير المستعمرات البريطاني، المستر توماس، في خطاب ألقاه، في مجلس العموم البريطاني، يوم ١٣ نيسان (إبريل)، بأن اليهود هم الذين بدأوا العدوان على العرب، وسببوا حالة التوتر والاضطرابات. (٤٣)

وكان المؤتمر الصهيوني، الذي انعقد في لوزان، صيف عام ١٩٣٥، قد أشاد بدور بريطانية، في فلسطين، وطالبها الاضطلاع، بمسؤولياتها !!، لتنمية "الوطن القومي اليهودي" !!

ويكفي أن نشير، بهذا الصدد، إلى أن الأراضي، التي أصبحت بحوزة اليهود، جاوزت ١,٣٢٢,٠٠٠ دونم عام ١٩٣٦، بالقياس إلى ٥٤٤ ألف دونم عام ١٩٢٥. (٤٤)

وإذا أضفنا إلى هذه العوامل، الأوضاع الاقتصادية المتردية، التي عاشها العرب الفلسطينيون، في تلك الفترة، نستطيع أن نتبيّن الأسباب الجوهريّة المباشرة، التي أدّت إلى إشعال الثورة.

وفي الأحداث، تمخضت المصادمات التي وقعت، في النصف الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، بين العرب من جهة، وبين القوات البريطانية والصهيونية، من جهة أخرى، عن ثورة حقيقية، عاشتها البلاد، لأكثر من ثلاث سنوات.

وفي الخامس، من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، التأم اجتماعٌ ضمّ الأحزاب العربية في فلسطين، وانبثقت عنه لجنة عليا، سُمّيت "اللجنة العربية العليا"، برئاسة الحاج أمين الحسيني وأعلنت "مواصلة الإضراب إلى أن تغيّر الحكومة البريطانية، سياستها الحاضرة، تغييراً جوهرياً، يبدأ بمنع الهجرة اليهودية". (٤٥)

وفي الأحداث، أيضاً، عمت التظاهرات المدن الكبيرة، وخرجت الجماهير، وهي تهتف بشعارات

متصاعدة ضد بريطانية والصهيونية، وزادت حوادث الاصطدام بالبوليس، من شعور العرب بالمرارة، ونظم الشباب العرب الحرس الوطني، بغية تقوية الروح المعنوية للشعب. (٤٦)

وقد استمر الإضراب في فلسطين، لمدّة ستة أشهر، إلى أن بذلت بريطانية المستعمرة، مساعيها لدى الدول العربية، بهدف الضغط على القيادة الفلسطينية التقليدية، من أجل وقف الإضراب والثورة، وقد استجابت القيادة الفلسطينية لهذه المساعي!!، وطالبت الجماهير الفلسطينية وقف الإضراب والثورة!!

لكن الاشتباكات، سرعان ما تجددت، واندلعت شرارة الثورة المسلحة، حيث نفذ العرب الفلسطينيون غاراتهم ضد الأهداف البريطانية والصهيونية، على الطرق العامة، في أيلول وتشرين الأول ١٩٣٧، وتكونت في دمشق اللجنة المركزية للجهاد، لقيادة وتوجيه الكفاح، في فلسطين، وتمكن الثوار الفلسطينيون، خلال الفترة ما بين أيار (مايو) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، من السيطرة الكاملة، على مدن الخليل، بئر السبع، طبريا ونابلس والاستيلاء على أموال الإدارة والبنوك البريطانية، كما استولى الثوار في أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها، على أموال جمرك ميناء حيفا. (٤٧)

وبصرف النظر، عن أسباب إخفاقها، فقد كان تأييد الجماهر الفلسطينية لثورة ١٩٣٦ كاسحاً، ومن الوقائع ذات الدلالة، استجابة الجماهير لنداء الثورة، في صيف عام ١٩٣٨، بارتداء الكوفية والعقال، ذلك أن الثوار كانوا يرتدون هذا الزي.

وأخيراً، ومهما يكن من أمر، فأن ثورة ١٩٣٦، كانت ثورة وطنية شاملة، بكل معنى الكلمة، شاركت فيها قطاعات واسعة جداً من أبناء الشعب الفلسطيني.

حرب ١٩٤٨ وقيام الكيان الصهيوني

غداة نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، واجهت البشرية جمعاء، وضعاً خطيراً للغاية، فألمانية النازية، الدولة الفتية، دشنت بهجومها على بولونيا، محاولة للسيطرة على أوروبا والعالم، وقد تأثرت فلسطين، كبقية دول العالم بمجريات الحرب وتطوراتها.

ومع أن دعاة الصهيونية ومحازبيها في العالم، حاولوا نسج أسطورة كاذبة، زعموا فيها أن الشعب العربي الفلسطيني ساند النازية، إلا أن الحقيقة الثابتة، أن شعب فلسطين ظلّ يرى، أن معركته الأساسية هي مع الاستعمار البريطاني والعصابات الصهيونية، بغض النظر عن أهمية الحرب وأهدافها، ولا يقلّل من شأن هذه الحقيقة، ما قيل عن علاقة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني بالقيادة النازية.

أما القيادة الصهيونية، فقد تلخصت سياستها، خلال الحرب، بملمحين جوهريين، مقاومة الكتاب الأبيض، عن طريق تجاوز القيود التي فرضها على الهجرة، وانتقال الأراضي، من ناحية، وتأييد الجبهة المعادية للنازية من ناحية أخرى، على اعتبار أن دحر النازية، سيخلق ظروفاً أفضل، لتمارس الصهيونية سياستها. (٤٨)

وقد دخلت المنظمة الصهيونية العالمية، معركتها الرئيسية، تحت شعار "الدولة اليهودية"، وحظيت بمساندة الدول الاستعمارية، وبتأييد متعاظم في الولايات المتحدة الامريكية، فما إن حلّ عام ١٩٤٤، حتى قدّم عدد كبير، من الشيوخ والنواب، إلى الكونغرس، مشروع قرار، يدعو إلى هجرة غير محدودة إلى فلسطين، وإلى إقامة الدولة اليهودية، ففي معركة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة خريف ١٩٤٤، نشر الشيخ واغنر، نص رسالة كتبها الرئيس الاميركي روزفلت، أعلن فيها، تأييده فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية، غير محدودة، تؤدي إلى إقامه دولة يهودية. (٤٩)

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، في أيار (مايو) ١٩٤٥، حتى كانت الحركة الصهيونية قد أفلحت، في إحراز نجاحات، ذات شأن، على صعيد موضوعي، الهجرة والاستيطان، وتدريب وتسليح العصابات الإرهابية، في الوقت الذي شردت فيه حكومة الانتداب، أو اعتقلت غالبية القيادات الوطنية الفلسطينية !!.

وفي ظل تفاقم أزمته، أحال الاستعمار البريطاني، قضية فلسطين، إلى الأمم المتحدة، أملاً في الحصول على حل مناسب !!، وبدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مناقشة المسألة الفلسطينية، في أيار (مايو) ١٩٤٧، وانتهت بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق، وعندما قدّمت اللجنة تقريرها، في

أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين، بين العرب واليهود، أجمعت الحركة الوطنية الفلسطينية، على استنكار هذا التقرير.(٥٠)

وفي التاسع والعشرين، من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أقرّت الجمعية العامّة للأمم المتحدة، قرار التقسيم !!، فدخلت المسألة الفلسطينية، مرحلة جديدة، إذ سرعان ما نشبت الصدامات المسلحة بين العرب واليهود، حيث أعاد الفلسطينيون تشكيل "اللجان القومية"، وشكلوا فصائل المقاتلين، التى عرفت باسم "الجهاد المقدس"، بقيادة الشهيد عبد القادر الحسيني، ثم دخل جيش الإنقاذ، إلى فلسطين، والمكوّن، من مقاتلين عرب متطوعين، من البلدان العربية، بقيادة فوزي القارقجي.

ورغم، ضعف الإمكانيات التدريبية والتسليحية، للفلسطينيين، بالقياس للإمكانات التدريبية والتسليحية للصهيونيين، إلا أنّ عرب فلسطين، أهل البلاد الشرعيين، نجحوا فى الحفاظ على أغلب مدنهم وقراهم، إلى أن دخلت جيوش الدول العربية فلسطين، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وهو تاريخ انسحاب القوات البريطانية.

لكن الجيوش العربية، ولأسباب تتعلق بطبيعة أنظمتها، الموالية للاستعمار، لم تتمكن من كسب المعركة، وبالتالى فقد تمخضت حرب ١٩٤٨ عن نتائج خطيرة، مباشرة، على الشعب العربى الفلسطيني، وبقية شعوب الأمّة العربية، حيث جرى احتلال ما مجموعه ٧٥٪ من فلسطين، أقيمت عليها، الدولة الصهيونية (إسرائيل)، وباستثناء ١٦٠,٠٠٠ مواطن فلسطينى، معظمهم في منطقة الجليل، شُرّد سكان فلسطين، بفعل الإرهاب والمذابح الجماعية المنظمة، إلى شرقي البلاد (الضفة الغربية)، وقطاع غزة، والبلدان العربية المجاورة: سوريا، لبنان وشرق الأردن.

ثم جرى بعد ذلك، إلحاق فلسطين الشرقية (الضفة الغربية)، بإمارة شرق الأردن، وقطاع غزّة أصبح تحت الإدارة المصرية، اعتباراً من ٢٧ أيار (مايو) ١٩٤٨.(٥١)

عشر سنوات عجاف .. ولكن !!

بُعيد إلغاء اسم فلسطين، من الخارطة السياسيّة، بإقامة الكيان الصهيوني، ودمج الضفة الغربية،

بإمارة شرق الأردن، في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، راحت الدوائر الاستعمارية والصهيونية تعمل على طمس الهويّة الخاصّة للشعب الفلسطيني، عبر مشاريعها الداعية إلى توطينهم، في البلدان التي هُجّروا إليها، ودمجهم في مجتمعاتها.

بيد أن الموقف الاستعماري والصهيوني، الذي تأسس على فكرة تذويب الفلسطينيين في "مجتمعاتهم الجديدة" لم يحقق أية نتائج، ذات قيمة، بسبب تضافر مجموعة عوامل موضوعية وذاتية، من بينها: الوعي الشعبي القومي العام الرافض لنتائج هزيمة ١٩٤٨، والموقف العربي الرسمي، الذي تمثل في مقررات جامعة الدول العربية بتحريم منح الفلسطينيين الجنسية والحدّ من حرية تملكهم، وإنشاء وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

أما من الزاوية الذاتية، فقد أدّى تشتّت الشعب الفلسطيني، إلى أكثر من بلد عربي، إلى تحطيم تكوينه الطبقي، وتحوّله إلى لاجئين، لا يجدون ما يقتاتون به، وقد أدّى وجودهم في معسكرات خاصّة بهم، وفي ظروف بالغة القسوة، إلى اختزان وعيهم بالآلام والتطلعات نحو العودة، ولذلك لم يذوبوا في مجتمعاتهم الجديدة " وظلوا يختزنون آلامهم وتطلعاتهم، ويحافظون على جنين وعيهم، بتفرد الهوية والمضارع الخاص".(٥٢)

كذلك أسهمت بعض المؤسسات الوطنية الفلسطينية، بدور هام، في حماية الشخصية الوطنية الفلسطينية، من بينها الهيئة العربية العليا لفلسطين، التي بذلت ما في وسعها، للحفاظ على الشخصية الوطنية، فقد رفضت الهيئة قرار التقسيم، وطالبت بحزم، بإنشاء إدارة فلسطينية للأراضي التي لم يشملها قرار التقسيم، وخاضت معركة التمثيل الفلسطيني مبكراً مع الحكومة الأردنية، ودعت إلى عقد مؤتمر في غزة، انبثقت عنه، حكومة عموم فلسطين، وجرى تشكيل مجلس وطني فلسطيني، وأصبح الحاج أمين الحسيني، رئيساً للمجلس، وأحمد عبد الباقي رئيساً للحكومة، واعترفت دول الجامعة العربية، بهذه الحكومة، باستثناء الأردن.

وقاوم الفلسطينيون، بدأب ومثابرة، عملية الضم والإلحاق القسري، لما تبقّى من فلسطين، وأدركوا منذ البداية، الأهداف الاستعمارية من ورائها، أما قطاع غزة، فاحتفظ بطابع خاص، يعكس إلى حدّ بعيد، ملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية، وقد جاء تطور الأوضاع في مصر،

عام ١٩٥٢، وصعود قوى معادية للاستعمار إلى السلطة (ثورة يوليو)، ليعطي انعكاسات إيجابية، لمصلحة الحفاظ على الشخصية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

ومع أنّ الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٧ شهدت ركوداً واضحاً، إزاء تطور الشخصية الوطنية الفلسطينية، بسبب اندثار فاعلية المؤسسات الفلسطينية، التي جسّدت هذا التطور (الهيئة العربية العليا)، إلا أن الفلسطنيين انخرطوا، في فصائل الحركة القومية العربية، يحدوهم الأمل، في الدور الذي يمكن أن نضطلع به، من أجل تحرير وطنهم.

الثورة الفلسطينية المعاصرة

رغم الظروف الصعبة والمعقدة، التي عاشها الفلسطينيون، داخل الوطن، وفي الشتات، إلا أنهم لم يتخلّوا، للحظة، عن التفكر والعمل، من أجل تحرير وطنهم، ولم يكن انخراطهم، في العديد، من القوى والأحزاب القومية والماركسية، كحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي، والأحزاب الشيوعيّة، إلا بدافع النضال من أحل تحقيق هذا الهدف، سيّما وأن القضية الفلسطينية قد احتلّت موقعاً مركزياً في برامج هذه الأحزاب، إلى جانب القضية المركزية الأخرى، ذات الصلة، وهي النضال من أجل الوحدة العربية.

وهكذا، ظفر عدد كبير من الشباب الفلسطيني، المتحمّس، بمواقع قيادية متقدّمة فيها، كذلك انتسب فلسطنيون آخرون، وإنّ بنسبة أقل، إلى الحركات الإسلامية، التي لم تكن تلقى تأييداً كبيراً، في أوساط الفلسطينيين، خاصة إثر الخلافات الحادة التي نشأت بين ثورة تموز (يوليو) في مصر، بقيادة جمال عبد الناصر، وبين جماعة الأخوان المسلمين، من ناحية، ولأن الأخيرة لم تظهر موقفاً علنياً واضحاً ضد الأحلاف الاستعمارية، في المنطقة، ولم تشارك في المظاهرات الشعبية، المناهضة لها، عام ١٩٥٦، من ناحية ثانية.

ولا ريب أن عدداً من الفلسطينيين، الذين ساندوا الحركات الإسلامية، قد تأثروا بالروح الجهادية، التي أظهرها المتطوعون من "الأخوان"، على جبهات القتال، في جنوب فلسطين وغزة عام ١٩٤٨.(٥٣)

لكن توزّع الشباب الفلسطيني، على التيارات السياسيّة، الآنفة الذكر، لم يستمر، وفق وتيرة متّصلة، فقد لاحظ عدد منهم، إلى جانب آخرين، لم يشاركوا أصلاً، في تلك التيارات، أن على الشعب الفلسطيني، المبادرة إلى إقامة منظمات خاصة به، تمكّنه من الإمساك بزمام المبادرة، في ما يتصل بقضية النضال، من أجل تحرير فلسطين، دون أن يستبعدوا، أو يستصغروا شأن الدور القومي المركزي، في دعم هذا النضال، وتمكينه من تحقيق أهدافه.

ولهذا، تنادى عدد من الشبّان الفلسطينيين، إلى عقد اجتماع تأسيسي في الكويت، في تشرين الأول، عام ١٩٥٩، لتنظيم أطلقوا عليه اسم "فتح"، وكان اجتماعاً سرياً، تقرّر فيه، تشكيل جهازين، أحدهما عسكري، والآخر سياسي، وقد استمرت مرحلة الإعداد، من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٤، واعتمدت "فتح" الكفاح المسلح والعنف الثوري، أسلوباً، ومبدأً، لتحرير فلسطين، وأبرزت الخصوصية الفلسطينية.(٥٤)

ويذكر قادة "فتح" أن البدايات الأولى لعملهم، تعود إلى منتصف الخمسينات، عندما كان عدد منهم، موجوداً في القاهرة، للدراسة، وأنهم فكروا، في ذلك الوقت، بالعمل الفدائي، لتحرير فلسطين.(٥٥)

وفي فترة زمنية، متقاربة، تشكّل في سورية، عام ١٩٥٩، تنظيم فدائي آخر، اسمه، جبهة التحرير الفلسطينية، وكان على رأسه، السيد أحمد جبريل، الذي كان ضابطاً في الجيش السوري، وما لبث أن سرّح من الجيش، بسبب نشاطه السياسي وعمله في الجبهة.

وطرحت جبهة التحرير الفلسطينية، تحرير فلسطين، بأسلوب الحرب الشعبية، أو حرب العصابات، وأبرزت كذلك الخصوصية الفلسطينية، على اعتبار أن الشعب العربي الفلسطيني، هو المسؤول عن قضيته، ومن خلفه الشعوب العربية.(٥٦)

واستمرت عمليات الإعداد والتحضير، قرابة خمس سنوات، بالنسبة لهذين الفصيلين "فتح وجبهة التحرير الفلسطينية"، وكانت سورية مقراً، لهذه النشاطات، وتجدر الإشارة، إلى أنّ العملية الأولى، التي نفذتها "قوات العاصفة"، الجناح العسكري لحركة "فتح" كانت ليلة الحادي والثلاثين، من شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٦٤، وصدر البيان السياسي الأول للعاصفة،

بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨ وجاء فيه "إننا لن نضع السلاح، طالما لم تتحرر فلسطين، ولم تحتل المكانة التي تستحقها في قلب الأمة العربيّة.

ولأن الفصيلين، انطلقا، في فترة واحدة، تقريباً، وانتهجا ذات الأسلوب، فقد جرى اتصال بينهما، ودار حوار، تمخض، عن اتفاق للتوحّد، وللعمل المشترك، حيث شُكّل مجلس للطوارئ، ضمّ قياديين، من "فتح" والجبهة، انبثقت عنه، لجان عسكرية وإعلامية، لكنّ هذا لم يدم طويلاً، وآثر كل منهما، العمل منفرداً.

أما فيما يتعلق بالمناطق الفلسطينية، التي احتلت عام ١٩٤٨، ومع أنّ الكيان الصهيوني، فرض عليها عدداً من الإجراءات التعسفية، الإدارية والقانونية، من بينها: الحكم العسكري، قانون أملاك الغائبين، قانون حيازة الأراضي، قانون التقادم وغيرها، ومارس إرهاباً، ومجازر جماعية منظمة كما حدث في مجزرة كفر قاسم، في ١٩٥٦/١٠/٢٩، حيث استشهد ٤٧ فلسطينيا"، إلا أنّ كفاح العرب الفلسطينيين، في تلك المناطق، لم يتوقف، فانتسب عدد كبير منهم إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ذلك أن "وحدة الشيوعيين العرب واليهود، في الحزب، وفّرت غطاء قانونياً لنشاط العرب الفلسطينيين، تحت وطأة البحث عن قوّة سياسيّة خارج السلطة". (٥٧)

بيد أن عدداً، من العرب الفلسطينيين، المتعاطفين، مع الحركة الناصرية، أقاموا إطاراً سياسياً شعبياً، عُرف في ما بعد، بالجبهة الشعبية الديمقراطية، ولعلّ هذه أول محاولة جادّة، لإقامة تنظيم سياسي عربي مستقل، ومقاوم، بين فلسطيني ١٩٤٨.(٥٨)

والتأم، في نيسان (ابريل) ١٩٥٩ اجتماع تأسيسي، حضره كل من: منصور كردوش وحنا مسمار (الناصرة)، حبيب قهوجي وزكي البحري (حيفا)، محمود السروجي وعبد الرحمن يحيى (عكا)، من أجل إقامة حركة سياسيّة عربية مستقلة هي "حركة الأرض"، وتقرر في الاجتماع، إصدار صحيفة أسبوعية، علنية، اسمها "الأرض".

ووزعت الحركة بيانها الأول، الذي جاء فيه "إن الجناح القومي، في الجبهة الشعبية الديمقراطية، يعلن أنه جزء من الشعب الفلسطيني، الذي هو، بدوره، جزء من الأمة العربية، وأن هذا الجناح يناضل داخل البلاد، من أجل المساواة التامّة بين العرب واليهود".(٥٩)

وكما لاحظنا، فقد مثّلت الحقبة التاريخية، التي سبقت، نزعةً واضحةً لإبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، في أوساط وتجمعات الفلسطينيين، على امتداد المنطقة العربية.

وبهذا المعنى، فإن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤)، لم يتم وفق الإرادة العربية الرسمية وحسب، وإنما جاء استجابةً لحالة قائمة، في الواقع الفلسطيني ذاته، فقد كانت الحقائق الحسيّة، القائمة آنذاك، في الحياة السياسيّة الفلسطينية تنذر بالبشارة الكيانية، ونشير إلى قرب انعتاقها من تحت سطح رقابة الجامعة العربية(٦٠)، ذلك أن هذه الحقبة مثّلت في تاريخ القضية الفلسطينية عموماً، مرحلةً متميزةً نوعياً عن الفترة السابقة، حيث تصاعدت النزعة الكيانية الفلسطينية في كافة الأوساط الفلسطينية، من شعبية وحزبية ورسميّة.(٦١)

وفي الحقيقة، فإن إقامة "كيان فلسطيني" لم يكن موضع إجماع على المستوى العربي المباشر، فقد تزعّم الأردن اتجاهاً يرفض مثل هذا الكيان، لما له من تأثير مباشر، على أوضاع الفلسطينيين، في الضفة الغربية والشرقية، على حد سواء.

بينما تزعم النظام المصري، بقيادة عبد الناصر، الاتجاه الآخر، الداعي إلى إيجاد صيغة تمثيلية للشعب الفلسطيني.

ورغم أن قرار القمّة العربية الأول (١٩٦٤)، لم يُشر صراحةً إلى إنشاء كيان فلسطيني، إلا أن السيد أحمد الشقيري، المدرك لواقع الشعب العربي الفلسطيني، أمسك عملياً، بهذا الهدف، وراح يسعى خلال جولاته اللاحقة، من أجل تمهيد الطريق لعقد أول مؤتمر فلسطيني.

وبغض النظر، عن الطريقة، التي تمّ فيها تسمية أعضاء المؤتمر، فإنه دون شك أرسى أساس مؤسسة فلسطينية، معبّرة عن الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني في تلك المرحلة، وقد أظهر الفلسطينيون اهتماماً واضحاً بإنشاء المنظمة، وكذلك الأمر، بالنسبة للمنظمات والقوى السياسيّة الفلسطينية، التي لم تعارض فكرة إنشاء المنظمة، رغم الملاحظات التي أبدتها، على هذا الصعيد.

وجاء إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، في الثامن والعشرين من أيار (مايو) ١٩٦٤، في المؤتمر الفلسطيني الأول، حيث أُقر "الميثاق القومي الفلسطيني"، وهي أوّل وثيقة برنامجية

التاسع للحزب، في شباط (فبراير) ١٩٦٨، إقامة هذه المنظمة الفدائية.

أما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني(*)، فقد تشكلت، في الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٩٦٧، من عناصر فلسطينية، من أبناء الضفة الغربية، لاسيّما أبناء القدس.

وفي عام ١٩٧٦، حدث انشقاق في الجبهة الشعبية-القيادة العامّة، أفضى إلى تشكيل جبهة التحرير الفلسطينية(**).

وقرر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته، بالقاهرة، عام ١٩٧٢ عدم الاعتراف بمنظمات فلسطينية جديدة، لكنّه عاد وأقرّ في دورته بدمشق عام ١٩٨١ إضافة منظمتين هما: جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي. (٦٢)

واكتسبت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت، في القاهرة، في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٦٨، أهمية خاصّة، بالنسبة للثورة الفلسطينية المعاصرة، لأنها التأمت في الوقت الذي انعقد فيه، لواء القيادة، للفصائل الفلسطينية، صاحبة نهج الكفاح المسلح، أولاً، ولأنها أقرّت، وبمشاركة القوى كافة، الميثاق الوطني الفلسطيني، ثانياً.

وجاءت القرارات السياسيّة، التي اتخذتها الدورة الرابعة، لتؤكد الطابع الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ جرى التأكيد القطعي أن الكفاح المسلح "هو خيار الشعب الفلسطيني وأسلوبه في تحرير وطنه، وأن عدو الشعب الفلسطيني والأمة العربيّة يتألف من قوى ثلاث مترابطة: اسرائيل، الصهيونية العالميّة، الاستعمار العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكدت القرارات السياسيّة، أن منظمة التحرير الفلسطينية، جبهة وطنية، من أجل ثورة مسلحة،

(*) انشقت جبهة النضال عام ١٩٩١، واحتفظ الطرفان بنفس الاسم.

(**) انشقت جبهة التحرير مرتين، الأولى بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧، والثانية بعد وفاة أمينها العام سنة ١٩٨٨، (طلعت يعقوب).

للشخصية الوطنية الفلسطينية.

وبعكس، ماأدّت إليه حرب ١٩٤٨، من نتائج مدمّرة، ألحقت أفدح الضرر بالشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، (إلحاق الضفة الغربية بالأردن)، والقضاء على بقايا مؤسسات هذه الشخصية (الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين)، فقد أدّت حرب حزيران ١٩٦٧ إلى تطور البناء المؤسساتي الأشمل لهذه الشخصية، ذلك أن الإحتلال الإسرائيلي، لما تبقّى من فلسطين، وحّد عملياً ما يزيد على مليون ونصف المليون من الفلسطينيين في تجمعاتهم الثلاثة: الضفة العربية، قطاع غزّة، والمثلث والجليل، فأصبح ممكناً أن يجري اتصال مباشر، بين المواطنين الفلسطينيين، في مناطقهم الثلاث.

وشهد النصف الثاني، من عام ١٩٦٧ بداية التأثير الفعلي، لفصائل حركة المقاومة الفلسطينية، وبشكل خاص، في الأردن، حيث أكبر تجمع سكّاني فلسطيني، وشرعت هذه الفصائل، في ممارسه نشاطاتها العسكرية، بعد الحرب مباشرةً، كما بدأت في إنشاء قواعد عسكرية ثابتة، شرقي نهر الأردن، في التلال المحيطة، والمناطق المجاورة.

وإضافةً، إلى حركة "فتح"، تحالفت جبهة التحرير الفلسطينية مع منظمتي شباب الثأر وأبطال العودة، وشكّلوا معاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وما لبثت هذه الجبهة أن انشقت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، واحتفظت جبهة التحرير الفلسطينية باسم الجبهة الشعبية-القيادة العامة، بينما ظلّ شباب الثأر (الجناح العسكري لحركة القوميين العرب) يعملون تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، التي ما لبثت أن انشقت بدورها، جرّاء خلافات نظرية داخل حركة القوميين العرب، فأفضت إلى تأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٩.

وشهدت فترة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، نشوء فصائل فلسطينية أخرى، فجرى تأسيس طلائع حرب التحرير الشعبية-قوات الصاعقة، في المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، في دمشق.

كما أنشأت جبهة التحرير العربيّة، بمبادرة من حزب البعث، في العراق، فقد أعلن المؤتمر القومي

تحرّر الوطن، وهي تجمّع للقوى الفلسطينية. (٦٣)

ومنذ انطلاقتها المعاصرة، فقد اضطلعت الثورة الفلسطينية، بدور هام كان يتنامى باضطراد، في إطار حركة التحرر العالمية، مما جعلها هدفاً، مبكراً، ومباشراً للمخططات الامبريالية والصهيونية، وعرضتْ لمختلف أشكال القمع والإبادة والتصفية والتخريب، من قبل بعض الأنظمة العربية (مجازر أيلول في الأردن ١٩٧٠، معارك لبنان ١٩٦٩).

وبذلت القيادة الصهيونية جهوداً متواصلة، لتصفية الثورة، على امتداد الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧-١٩٩٢، ومن بين هذه المحاولات: معركة الكرامة ١٩٦٨، الإجتياح الإسرائيلي للبنان، ربيع عام ١٩٧٨، الغزو الإسرائيلي للبنان صيف عام ١٩٨٢.

وفي الحقيقه، فإن الهجوم السياسي والعسكرى، الذي تعرضت له الثورة، على امتداد العقود المنصرمة، يؤشر إلى أهمية الموقع الذي احتلته، من جهة، وإلى المخاطر الجدّية، التي جسّدها استمرارها على المصالح الاستعمارية، من جهة ثانية.

غير أن هذا الواقع، فتح الباب على مصراعيه أمام تنامي الاتجاهات الفلسطينية المستسلمة والمتخاذلة، التي راحت تروّج لسياساتها الانهزامية واستطاعت لاحقاً، أن تعمّقها في الواقع السياسى الفلسطيني!!، بدءاً من إقرار "البرنامج المرحلي" عام ١٩٧٤، وانتهاءً باتفاق غزة-أريحا عام ١٩٩٣، وما بينهما.

وعلى العكس، من الهبّات والثورات الفلسطينية السابقة، فقد ظل مركز قيادة الثورة الفلسطينية المعاصرة، خارج فلسطين، ويرجع هذا بالطبع، إلى ظروف نشأتها، وإلى الواقعين السياسي والاجتماعي اللذين عاشهما الشعب الفلسطيني بعد احتلال وطنه بالكامل عام ١٩٦٧.

لكن فصائل الثورة، استطاعت، وبنسب متفاوتة، خلال المراحل الماضية، أن تمدّ جذورها إلى داخل فلسطين المحتلّة، بعضها نجح في ذلك، والبعض الآخر لم يحقق نجاحاً ذا شأن، ومن بين الفصائل التي أفلحت، على هذا الصعيد: حركة "فتح"، والجبهتان الشعبية والديمقراطية، وبينما استطاعت فصائل أخرى أن تتمايز عن غيرها بعملياتها العسكرية الموجعة لإسرائيل، في مقدمتها الجبهة الشعبية-القيادة العامّة، ظلت بعض الفصائل محدودة التأثير.

وقد تنبّهت الثورة الفلسطينية المعاصرة، إلى أهمية وضرورة بذل كلّ مافي وسعها للتمدّد داخل الأرض المحتلة، غداة المحاولات التي استهدفت خلق بدائل لها، إن كان من جانب اسرائيل، أو من جانب النظام الأردني.

وفي هذا الإطار برز مسعيان خطيران، الأول من جانب الأردن، وهو مشروع المملكة العربية المتحدة، في آذار (مارس) ١٩٧٢، والثاني المشروع الإسرائيلي للانتخابات البلدية عام ١٩٧٢ ومشروع الإدارة المدنية.

لكنّ هذين المشروعين أخفقا، نتيجة اليقظة الوطنية الفلسطينية، حيث سارعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية، داخل فلسطين المحتلة، وذلك في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣.

وفي الخامس عشر من آب (أغسطس)، أعلن رسمياً، عن إنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية، وجاء في بيانها الأول "إن الجبهة جزء لا يتجزأ، من الحركة الوطنية الفلسطينية، الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وأن إنشاءها، يستجيب للدعوة التي أطلقتها المنظمة"(٦٤)

وبرزت فعالية الجبهة الوطنية الفلسطينية، للمرّة الأولى، عندما دعت العمال العرب إلى مقاطعة انتخاب الهستدروت (نقابات العمال الاسرائيليين)، وبعد عدّة أسابيع، وخلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، طلبت من العمال العرب، عدم الذهاب إلى عملهم في المنشآت الإسرائيلية، واستجيب لمطلبها، بشكل واسع.(٦٥)

لقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية، القوّة السياسيّة السائدة، في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وذهبت أدراج الرياح، المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى خلق بدائل لها، كروابط القرى، التي قادها، في البداية: مصطفى دودين، ثم خلفه جميل العملة، في منطقة الخليل، وجميل قمصية في بيت لحم، وجميل الخطيب في رام الله، وجودت صوالحة في نابلس.(٦٦)

ولعلّ نجاح المنظمة، في فرض حضورها السياسي، داخل فلسطين المحتلة وخارجها، إضافة إلى عوامل أخرى، قد شقّ الطريق أمام الإعتراف العربي الرسمي بها، في التاسع والعشرين من

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، وهو تاريخ انعقاد القمة العربية السابعة في الرباط، ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بلا منازع.

ومع ذلك، فقد ظلّت الأوضاع داخل الأراضي المحتلة، دائمة التأثر بالظروف التي تمرّ بها الثورة ومنظمة التحرير في الخارج، إنْ لجهة النهوض، أو الانحسار، غير مسقطين، بالطبع، الظروف الخاصّة، التي أدّت، في مراحل معينة، إلى مواجهات مباشرة مع الاحتلال الاسرائيلي.

وفي هذا السياق، جاءت الهبّات المتلاحقة، بدْءاً من هبة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، مروراً بيوم الأرض ١٩٧٦، وهبة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وانتهاءً بهبّة آذار ١٩٨٢ وهبات كانون الأول ١٩٨٦، وشباط وأيلول ١٩٨٧.

مما سبق، نستنتج، وبالوقائع الملموسة، أن الكفاح الوطني الفلسطيني، لم يتوقف، وبالتالي، فإن الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، المستمرة، منذ نهاية عام ١٩٨٧، والتي سنتحدث، في الفصول اللاحقة، عن مقدمات اشتعالها، وقواها الأساسيّة، وأفاقها، هي جزء أصيل من التراث الكفاحي للشعب العربي الفلسطيني، في مواجهته للغزو الاستيطاني الصهيوني، وفي سبيل تحرير وطنه.

الهوامش

(١) يوسف سامي اليوسف، تاريخ فلسطين عبر العصور، دار الأهالي، دمشق،

(٢) بامبيلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة الهام الخوري، دار ال
١٩٩١

(٣) قسطنطين بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، دار التقدم، مو

(٤) سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، مصدر سبق ذكره

(٥) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(٦) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(٧) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(٨) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(٩) سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، مصدر سبق ذكره

(١٠) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(١١) فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٩٠

(١٢) د.خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، مركز الأ
١٩٧٣

(١٣) جذور الرفض الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(١٤) النص الكامل لهذه الرسالة في ملف وثائق فلسطين ج١، القاهرة، وزارة ال
العامة للاستعلامات ١٩٦٩، ص٣٧

(١٥) جذور الرفض الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن د.خيرية قاسـ
الصهيوني

(١٦) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(١٧) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(١٨) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(١٩) د.غازي حسين، اسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، دمشق، ١٩٩٢

(٢٠) مجلة الأرض، العدد العاشر، تشرين الأول، ١٩٨٨، دمشق، ص٢٢

(٢١) اسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، مصدر سبق ذكره

(٢٢) اسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن مجلة الأرض

(٢٣) مجلة الأرض، العدد العاشر، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن يقظة العرب، باريس

(٢٤) النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، مصدر سبق ذكره

(٢٥) د.اميل توما، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت ١٩٧٣

(٢٦) جريده الأهرام، بيان مجموعة من القوميين العرب،١٩١٢/٨/٨، القاهرة

(٢٧) تاريخ فلسطين عبر العصور، مصدر سبق ذكره

(٢٨) جذور القضية الفلسطينيه، مصدر سبق ذكره

(٢٩) الثورة الكبرى، أمين سعيد، الجزء الثالث، القاهرة ١٩٣٤

(٣٠) جذور القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(٣١) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، دار الجليل، دمشق

(٣٢) جذور القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(٣٣) كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره

(٣٤) كفاح الشعب الفلسطني، مصدر سبق ذكره

(٣٥) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٣٦) الثورة الكبرى، مصدر سبق ذكره

(٣٧) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٣٨) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٣٩) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٤٠) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٤١) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٤٢) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٤٣) اميل الغوري، المؤامرة الكبرى، القاهرة ١٩٥٥

(٤٤) تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض، رقم ٥٤٧٩، النسخة العربية، إصدار حكومة فلسطين، القدس ١٩٣٧

(٤٥) د.عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨

(٤٦) د.طلال ناجي، الاستيطان الصهيوني، المركز الجغرافي الفلسطنى، دمشق ١٩٨٧

(٤٧) كفاح الشعب الفلسطبني مصدر سبق ذكره

(٤٨) جذور القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(٤٩) جذور القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(٥٠) كفاح الشعب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

(٥١) عبد الهادي النشاش، الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينبة، دار النديم، دمشق ١٩٨٥

(٥٢) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطنية، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت

(٥٣) فلسطين والفلسطينون، مصدر سبق ذكره

(٥٤) صلاح خلف "أبو إياد"، فلسطيني بلا هوية، بيروت ١٩٧٨

(٥٥) الاستيطان الصهيوني، مصدر سبق ذكره

(٥٦) الاستيطان الصهيوني، مصدر سبق ذكره

(٥٧)جبريل محمد، واصف نزال، زهير الصباغ، فلسطبنيو ١٩٤٨، دار كنعان، دمشق ١٩٩١

(٥٨) فلسطينيو ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره

(٥٩) فلسطينيو ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره

(٦٠) الكيانية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(٦١) حسين أبو النمل، قطاع غزة-تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث، بيروت

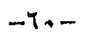
(٦٢) الاستيطان الصهيوني، مصدر سبق ذكره

(٦٣) راشد حميد، مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، ١٩٦٤-١٩٧٤، م.ت.ف

(٦٤) كزافييه بارون، الفلسطينيون شعباً، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكاتب، بيروت ١٩٧٨

(٦٥) الفلسطينيون شعباً، مصدر سبق ذكره

(٦٦) عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية-١٩٦٧-١٩٨٧، الطبعه الأولى ١٩٩٢



الفصل الأول

مقدمات الإنتفاضة

لم تشتعل الانتفاضة الفلسطينية الراهنة، كما أسلفنا، بمعزل عن السياق العام لكفاح الشعب الفلسطيني. على مدى عشرات السنين، فهي امتداد طبيعي، لهبّات وانتفاضات متلاحقة، ولا يقلّل من شأن ذلك، أن انتفاضة ما، قد تصاعدت حجماً، وتأثيراً، على نحو أشدّ من غيرها، فالأمر يتصل عموماً، بظروف ذاتية، وموضوعية، تؤسس لواحدة وتتفاعل معها، فتميزها عن أخرى، وبالتالي تشكّل سماتها العامة، وتحدد مستوى تأثيرها داخل فلسطين المحتلة، وخارجها، على حدّ سواء.

ومن هذا المنطلق، فإن استعراض الظروف الذاتية والموضوعية، التي أحاطت بالشعب الفلسطيني، داخل الوطن المحتل، سيؤدي إلى فهم أعمق، لطبيعة الانتفاضة المستمرة منذ ست سنوات ونيّف، وسيمكننا من تفسير الزخم الذي تميزت به، وبادئ ذي بدء، لا بد من التأكيد، أن لكل انتفاضة، أي انتفاضة، قانون عام يحكم مسارها، ويحدّد أهدافها، مهما اختلف الزمان أو المكان، ذلك أن شرط تفجّر الثورة أو الانتفاضة، هو وجود طرفين نقيضين، يرتفع مستوى احتدام الصراع بينهما، كلّما سعى أحدهما، أو كلاهما، لتحقيق أهدافه، بوتائر أعلى.

وهذا لا يتعارض، بطبيعة الحال، مع توفّر سمات خاصة، لثورة، أو انتفاضة بعينها، تميزها عن غيرها، وتطبعها بطابعها، وهذا ما نحن بصدد معالجته هنا، في إجابة، على سؤال محدّد: ما هي الظروف التي أدّت إلى الانتفاضة الفلسطينية الكبرى؟ وبماذا تميزت عن غيرها؟

في الإطار العام، إنّ القانون الذي حكم، ويحكم علاقة الجماهير بالاحتلال الصهيوني، هو العداء المطلق بينهما، الذي يرتكز إلى قاعدة صراعيّة، بصدد مسألتين رئيسيتين: الأرض والهوية، الاحتلال يرمي إلى تهويد الأرض وطمس هوية شعبها، وأصحاب الأرض الشرعيون يسعون إلى استعادة أرضهم والتمسك بهويتهم القومية، وعليه، فإن الشرط العام، لاشتعال الانتفاضة، في مثل هذه الحالة، هو موضوعي، تاريخي ومستمر.

أما في ما يتصل، بارتفاع مستوى احتدام الصراع، فهو موضوع، ارتبط منذ قيام اسرائيل، ويرتبط اليوم، مثلما سيرتبط في المستقبل، بدرجة نضج الظرف الذاتي والموضوعي، عند الشعب الفلسطيني، لمواصلة مهمة تحرير وطنه، أي الكفاح من أجل استعادة الأرض المحتلّة، وبناء الشخصية الوطنية عليها، أسوة بشعوب العالم قاطبةً.

لقد جاء اشتعال الانتفاضة، في غمرة ظروف ذاتية، وموضوعية بالغة التعقيد والصعوبة، على الصُعُد: الفلسطينية، العربيّة والدولية، وسنتناولها هنا، انطلاقاً من الممارسات التى تعرّض لها الفلسطينيون تحت الاحتلال، ثم نستعرض واقع الثورة الفلسطينية، وأخيراً الواقع العربي والتطورات الدولية ذات الصلة.

أولاً: ممارسات الاحتلال الاسرائيلي

تعرّض الشعب الفلسطيني، داخل المناطق المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة، في السنوات الخمس الأخيرة، إلى سلسلة ممارسات اسرائيلية إضافية، على غير صعيد، بغية تيئيسه، ودفعه إلى الاستسلام، للمخططات الصهيونية، الرامية إلى تهويد أرضه، وطرده منها، واستقدام مهاجرين يهود جدد، بأعداد كبيرة، من مختلف بقاع الأرض.

وقد شكّل **الاستيطان الاسرائيلي**، الذي هو السمة الأساسية للاحتلال الصهيوني لفلسطين، منطلقاً مركزياً، في العمل الصهيوني، خصوصاً، في شقّه اليهودي، إذ تم اعتماده سبيلاً لتجسيد المشروع الصهيوني برمته، فالصهيونية، كما هو معروف، حولت اليهودية، من رابطة دينية روحية، شأنها شأن سائر الأديان، إلى رابطة قومية عنصرية، وادّعت بأن "المسألة اليهودية" مسألة قومية، وبالتالي فقد طرحت لها حلاً "قومياً "، يقوم على أساس بناء "دولة قومية"، ومثل هذه الدولة، لا تقوم إلا بالاستيطان، لكون المجموعة البشرية، التي تشكّل العامل الديمغرافي فيها، تنطلق من نقطة الصفر، في العلاقة بالأرض المعنية (فلسطين)، التي تشكل العامل الجغرافي، في الكيان السياسي المزمع إقامته (اسرائيل).(١)

ولهذا، وبعد الاحتلال الاسرائيلي، لما تبقّى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ظلّ موضوع الاستيطان، على رأس المهمات المركزية، لحكومات "المعراخ"، المتعاقبة على السلطة، حتى عام ١٩٧٧، ليس على صعيد البرامج الحزبية الانتخابية وحسب، وإنما على صعيد الخطط والموازنات الحكومية، وغيرها.

وعلى الرغم، من أن الاستيطان الاسرائيلي خلال تلك الفترة، قد شمل المناطق العربية المحتلة كافة، فأن زخمه قد اختلف من منطقة إلى أخرى، تبعاً للأهمية السياسيّة والأمنية، الاستراتيجية.(٢)

وفي وسعنا، أن نتبيّن، أهمية الاستيطان، بالنسبة لحكومات "المعراخ" من خلال ما تضمنته الخريطة الاستيطانية، على امتداد الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٧، فقد صودرت مئات الألوف من الدونمات، وأقيمت عليها ٧٦ مستعمرة استيطانية مدينية وريفية، توزعت على الشكل التالي: ٢١ في غور الأردن، ٧ في منطقتي الخليل وبيت لحم، ١٧ في قطاع غزّة، ٢٥ في الهضبة السورية، ٣ في شرم الشيخ، ٣ في أماكن مختلفة.

وأنفقت هذه الحكومات أكثر من ٢.١ مليار ليرة، على شق الطرق، وتمديد شبكات المياه، والكهرباء، وتمهيد الأرض.(٣)

أما بالنسبة للقدس، فقد شرعت السلطات الاسرائيلية في إجراءات تهويدها، وتغيير طابعها الديني والتاريخي العربي، عقب حرب حزيران، مباشرةً وأعلنت في ١٩٦٧/٦/٢٧ توحيد شطري المدينة، تحت الإدارة الاسرائيلية، ثم راحت تقيم طوقاً، من المستعمرات والأحياء السكنية، داخلها، وفي محيطها.

كذلك، شهدت المناطق المحتلة، مع تولي الليكود السلطة، في الكيان الصهيوني، في أيار (مايو) ١٩٧٧، نشاطاً استيطانياً ملحوظاً، عكس وجهة نظر الليكود تجاه المنطقة المحتلة، ومستقبلها السياسي، وقد جرت عمليات الاستيطان، في مناخ جديد، أفرزته معاهدة كامب ديفيد مع مصر.

وقد لجأت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، إلى أساليب شتّى للاستيلاء على الأراضي، وتمكنت من مصادرة، ما يزيد على ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، ونؤكد بعض المصادر، أن مجموع الأراضي التي صادرها الحكم العسكري، في الضفة الغربية بلغ ٢.٧٠٠.٠٠٠ دونم، ٩٤٪ منها ملكية خاصة.(٤)

وقرّرت الحكومة الاسرائيلية السماح للأفراد والشركات شراء الأراضي، في الضفة والقطاع، اعتباراً من ١٩٧٩/٩/١٦، وتعهدت بإزالة العقبات التي تعترض ذلك (٥)، وبموجب هذا القرار، جرت صفقات، بطرق احتيالية، من دون علم أصحاب الأرض بها.

وفي ما يتصل بحجم الاستيطان، فقد أقيمت خلال أيار (مايو)، وحتى أواخر عام ١٩٧٩ نحو ٣٠ مستعمرة جديدة، أقام فيها ١٧.٤٠٠ مستوطن، ولزيادة عدد المستوطنين، في الضفة الغربية، شجعت السلطات الاسرائيلية عمليات الاستيطان بأن وضعت حوافز متعددة للانتقال من منطقة الساحل الفلسطيني، إلى الضفة الغربية، يحصل الراغبون في الاستيطان بموجبها، على قروض طويلة الأجل، يبلغ القرض الواحد منها أكثر من ١٣٠ ألف ليرة اسرائيلية، إضافة إلى قرض ثان، على مدى خمس سنوات، مقداره ٧٠ ألف ليرة.(٦)

وبناءً على تقديرات أولية، بلغ حجم الإنفاق، على الاستيطان، في الضفة الغربية، خلال العامين

الأولين، من حكم الليكود، نحو ٣ مليارات ليرة اسرائيلية كمصاريف مباشرة، لا تتضمن تكاليف إقامة الطرق ومد شبكات المياه والكهرباء إلى المستعمرات.(٧)

وتميز عام ١٩٨٢ بازدياد عمليات الاستيطان في عموم الأراضي المحتلة، من خلال خطة مدروسة، وفي نطاق سياسة القضم التدريجي للأراضي، لخلق أمر واقع ديمغرافي، بالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية.

وبلغت مساحة الأراضي الفلسطينية، التي صادرتها السلطات الاسرائيلية، في الضفة الغربية، خلال الربعين الثاني والثالث من عام ١٩٨٢، حوالي ٥٦.٥٠٠ دونماً، ليصبح مجموع ما صادرته هذه السلطات منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٢/٩/٣٠ حوالي ٢.٠١٧.١٧٨ دونماً، أي ما نسبته ٣٦.٧٪ من مساحة الضفة الغربية.(٨)

ومع نهاية عام ١٩٨٤، أقيم في الضفة الغربية، ١١٤ مستوطنة، عدا منطقة القدس، يسكنها نحو ٤٢.٦٠٠ مستوطن، من بينها ٢٥ مستوطنة في غور الأردن، و١١ مستوطنة في قطاع غزة و٣٣ مستوطنة في الجولان.(٩)

وكان من نتيجة سلب الأراضي الفلسطينية، عن طريق الاستيطان، أن تمكنت سلطات الاحتلال، من وضع يدها على ما نسبته ٥٣٪ من مساحة الضفة الغربية، و٣٨٪ من مساحة قطاع غزة، وتجاوزت مؤخراً، حسب كل المصادر، حوالي ٦٠٪ من الأراضي الفلسطينية.(١٠)

وقد انخفض جراء عمليات الاستيطان المتواصلة، عدد الفلاحين، الذين استلبت أراضيهم، ويكفى أن نشير للدلالة على ذلك بأن مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الإجمالي للمناطق المحتلة، قد انخفضت من ٣٦.٤٪ عام ١٩٦٩ إلى ما نسبته ٢٩٪ عام ١٩٨٣. (١١) وقد دفع هذا الواقع جزءاً كبيراً، من الفلاحين الفلسطينيين للتحول إلى أعمال مختلفة (بائعين جوالين، حذائين، حمالين، سائقين ... الخ) في ظروف بالغة الصعوبة والقسوة.

وهكذا، ارتبط موضوع "الاستيطان" بحملة اسرائيلية منظمة، ترمي إلى تهويد المناطق الفلسطينية المحتلة، تمهيداً لإلحاقها بالمناطق الأخرى، التي احتُلت عام ١٩٤٨، ولكي تحقق

هذ "الحملة" مبتغاها، فقد ترافقت مع مسعى آخر، لا يقل خطورة، وهو ممارسة سياسة مدروسة **للتهجير والابعاد، (الترانسفير)**، واحتلّ موضوع التهجير موقعاً بارزاً، في الايدولوجيا الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وارتبط عملياً بعد ذلك، بموضوع الاستيطان.

وجرى الترويج لهذين الموضوعين مبكراً، كمبدأين متكاملين، ذلك أن حلم الصهيونية كان يتمثل، في قيام دولة يهودية خالصة، في فلسطين، ولذا فإن الدعوة إلى المجابهة بين اليهود والعرب، لم تكن تهدف إلى تطوير المعتقدات الايدولوجية والاستيطان العملي وحسب، بل أن هذه المبادئ نفسها، الآخذة في التطرف، كانت مرتبطة في حد ذاتها بفكرة "الترحيل".(١٢)

ومن هنا، كان بناء هيكلية الهاغاة العسكرية، ضمن الخلفيات الواردة أعلاه، يرتبط باقتناع القيادة الصهيونية، بأن الحل الوحيد لـ "المشكلة الديمغرافية العربية" لا يؤتى، إلا من موقف القوة العسكرية، ومن خلق الحقائق الاقتصادية والاستيطانية في فلسطين(١٣)، وكان وايزمن، قد خطا عام ١٩٣٠ خطوة أخرى، على طريق البحث الصهيوني عن "حل جذري" لمسألتي الأرض والوضع الديمغرافي، وذلك من خلال اقتراح يدعو إلى ترحيل العرب، وجاء هذا الاقتراح في ضوء الاشتباكات العربية-اليهودية عام ١٩٢٩، ثم طور اقتراحه، بالدعوة إلى ترحيل العرب الفلسطينيين إلى شرقي الأردن والعراق، أثناء اجتماعه مع اللورد باسفيلد وزير المستعمرات البريطاني، في آذار (مارس) ١٩٣٠(١٤)،وتوالت لاحقاً، الخطط الصهيونية الهادفة إلى ترحيل الفلسطينيين.

ولم تكن المجازر الرهيبة، التي نفّذتها العصابات الصهيونية، ضد المواطنين الفلسطينيين الآمنين سوى خطوات عملية للتسريع في تهجير أهل البلاد عن أراضيهم، وعلى سبيل المثال، فإن مجزرة دير ياسين، غربي القدس، التي نفذت في التاسع من نيسان (ابريل)، كانت نقطة تحوّل، في تاريخ حرب ١٩٤٨، وأحد العوامل الحاسمة في التسبب بهجرة جزء كبير من الفلسطنيين.

وفي ما هو راهن، ثمة جنرال احتياط اسرائيلي، اسمه رحبعام زئبقي، يتزعم حزباً، يحتل مقعدين

في الكنيست، يحصر نشاطه في مشروع طرد الفلسطينيين بصورة جماعية.(١٥)

ومع أن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أدّت إلى نزوح مئات الآلاف، من المواطنين الفلسطينيين، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تعمل على تهجير، ما يمكن تهجيره من الفلسطينيين، وذلك من خلال خطط مدروسة ومنظّمة، تبدأ بانتهاج سياسة "التضييق الإقتصادي" ودفع عدد من الفلسطبنيين إلى الهجرة بحثاً عن لقمة العيش، وتنتهي بممارسة سياسة الإبعاد القسري، تحت حجج وذرائع مختلفة، وقد بلغ عدد الذين أبعدوا، بهذه الطريقة، منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٧، حوالي ٢٨٩١ مواطن فلسطيني.(١٦)

وارتكزت سياسة الترانسفير الاسرائيلية، ولا تزال، على تنفيذ مجموعة من الإجراءات العملية، من بينها:(١٧)

- نسف أكبر عدد من بيوت الفلسطينبين، وعدم السماح لهم بإعادة بنائها، من جديد، إلا "بإذن خاص" !!، من الإدارة العسكرية الاسرائيلية، الأمر الذي حمل في طياته؛ نية مبيتة لمنعهم، وبالتالي، دفعهم إلى الهجرة، خارج الوطن، بحثاً عن مأوى.

وفي هذا السياق بلغ عدد البيوت التي هُدّمت، أو أُغلقت منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ٢١ ألف منزل.

-تضييق الخناق الاقتصادي على العوائل الفلسطينية، بشتى السُبل، بما في ذلك منع الجهات الإنسانية، وبخاصة مؤسسات الأمم المتحدة، من تقديم العون لها، بل ومصادرة هذ المساعدات، بصرف النظر عن مصدرها.

-إعداد قوائم بأسماء مئات الفلسطينيين، لإبعادهم، لأسباب أمنية، وبحجة مقاومتهم للاحتلال، وعدم السماح لهم، باستئناف قرارات الإبعاد أمام المحاكم الاسرائيلية، لأن ذلك يطيل، من أمد، الفترة الزمنية، التي يجري فيها تنفيذ قرارات الإبعاد.

-إطلاق يد المستوطنين الصهيونيين، على نحو واسع، للقيام بعمليات إرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين، في مدنهم وقراهم ومخيماتهم، إلى مستوى ارتكاب مذابح جماعية، لدفعهم نحو

خيار الهجرة، خارج الوطن.

وإذا كان موضوعا الاستيطان والتهجير (الترانسفير)، قد شكّلا ضلعي المثلث، في الاستراتيجية الصهيونية، وتالياً في الممارسات الاسرائيلية، فإن الهجرة اليهودية (الضلع الثالث)، بقيت على الدوام، مرتكزاً حيوياً، في تدعيم المشروع الاستيطاني الصهيوني، في فلسطين، ليس في المنظور التاريخي وحسب، وإنما في اللحظة الراهنة أيضاً، ولذا فقد كانت سبباً رئيسياً، في الماضي، كما في الحاضر، في اندلاع الثورات والانتفاضات والهبات الفلسطينية.

إن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، خلال العقود الثلاثة الماضية، لم تتم وفق رغبات قادة الكيان، وارتبطت إلى حدّ بعيد، بالتطورات السياسيّة، التى عاشتها المنطقة، وتأثرت بهذا المعنى، بموضوع آخر، هو توفير مستلزمات الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادى للتجمع الاستيطاني الصهيوني.

وإذا عدنا إلى الفترات التاريخية، التي اسمت باشتداد وتيرة الصراع العربي-الصهيوني، نجد أن معدلات الهجرة، انخفضت، إلى أدنى مستوى لها، ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٢، انخفض معدّل الهجرة اليهودية جرّاء تنامي دور الثورة الفلسطينية المسلحة، وحرب تشرين (اكتوبر)، حيث عزز هذان العاملان القناعة، لدى معظم يهود العالم، بأن الهجرة إلى فلسطين ليست نزهة، كما حاولت أن تصورها لهم الدعاية الصهيونية، الأمر الذي دفع المؤتمر اليهودي العالمي، الذي انعقد في القدس، مطلع عام ١٩٨١، إلى التخلي المؤقت عن الايدولوجيا الصهيونية، التي ترفض فكرة وجود يهودي، يعيش بأمان وسلام خارج فلسطين، فأشار إدغار برونغمان، رئيس المؤتمر، إلى أنه "يجب على الإسرائيليين أن يفهموا، أن معظم اليهود، الذين يعيشون في المهجر، لا يعتبرون أنفسهم في المنفى، ولن يهاجروا إلى اسرائيل، ولا يتوجب عليهم، أن يشعروا بالذنب، حيال عدم هجرتهم".

علاوة على هذا، شهدت تلك الفترة، نزوحاً يهودياً، من فلسطين، فقد هاجر عام ١٩٨٠ حوالى

١٨،٠٠٠ يهودي، حسب دوائر الإحصاءات الاسرائيلية، التي أشارت في استطلاع لها، أن حوالي ١١٪، من الاسرائيليين يفكرون بالهجرة.

وللمرة الأولى، في تاريخ اسرائيل، أظهرت إحصاءات ١٩٨١، أن عدد المهاجرين اليهود من فلسطين، يفوق عدد المهاجرين إليها، وفي الحقيقة، إن هذه الموجة الواسعة من النزوح، التي استفحلت خلال العامين، ١٩٨٠، ١٩٨١ كان قد توقعها إريل شارون، منذ أواسط السبعينات، حين أشار إلى بعض العوامل، التي تدفع المهاجرين إلى النزوح ومن بينها "أن اسرائيل تعيش في وضع من التفكك الروحي، وانعدام الأهداف المحددة، وبالتالي فإنها على عتبة نزوح ضخم. (١٩)

ووصف سيمحا إيريخ، هذه المشكلة، أمام الكنيست، بقوله "أنها أكثر متاكل إسرائيل أهمية، بل أكثر أهمية، من مشكلة الأمن.(٢٠)

وقد علّق بن غوريون، ذات يوم، على أهمية الهجرة، بالقول "إنّ بقاء اسرائيل كدولة، واستمرارها في الوجود، يتوقفان على توفر عامل واحد، هو الهجرة الواسعة إليها" !!

وعلى العكس من ذلك، إذا تتبعنا المرحلة الزمنية، الممتدة بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٧، نجد أن معدل الهجرة اليهودية، فد حقق ازدياداً ملحوظاً، لأن اسرائيل نجحت في توفير قدر لا بأس به، من الأمن لمستوطنيها، خاصةً، بعد غزوها للبنان صيف عام ١٩٨٢، ونجاحها فى توجيه ضربة قاسية، لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وغداة وصول ميخائيل غورباتشوف، إلى السلطة، في الاتحاد السوفياتي السابق، حاملاً معه، برنامج البرويسترويكا، والغلاسنوت (إعادة البناء والعلنية)، تزايد النشاط الصهيوني، في الاتحاد السوفياتي، مما أفسح المجال، أمام هجرة يهودية جديدة، إلى فلسطين المحتلة !!

وفى قمة ريكافيك، عام ١٩٨٦، بين الرئيسين، الأميركي والسوفياتي، اشتد تركيز الإدارة الاميركية، على مسألة حقوق الإنسان!!، في الإتحاد السوفياتي، ومن بينها، حق اليهود في الهجرة!!، وفي قمة موسكو، بعد عامين، ظهرت بوادر استجابة الرئيس غورباتشوف للموقف

الاميركي، ونشرت وكالة نوفوستي، مقابلة مع ف.كريفولين، سكرتير لجنة الرأي العام السوفياتي، المناهض للصهيونية، تحدث خلالها، عن وثيقة أعدتها اللجنة الدولية، من أجل حدود مفتوحة بشأن هجرة اليهود، ذكر فيها أن الحكومة الاميركية، هي أحد أطراف اتفاقيه سرية، وُقعت عام ١٩٨٨، في جنيف وموسكو، بين كل من: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واسرائيل، وأن هذه الإتفاقية، تنص على ما يلي:

١- فتح حدود الاتحاد السوفياتي، أمام هجرة جميع اليهود الراغبين، في معادرة البلاد.

٢- السماح لإسرائيل، والمنظمات اليهودية التابعة لها، في البلدان الأخرى بتدبير شؤون هذه الهجرة.

٣- تقليص عدد اليهود السوفيات، المسافرين إلى الولايات المتحدة، بقدر كبير، وإلغاء الشروط التي كانت تساعد على هذه الهجرة.

٤- منح الاتحاد السوفياتي، بعض التسهيلات الاقتصادية، شريطة أن يساعد في هجرة اليهود. (٢١)

وبالفعل، فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود، من الاتحاد السوفياتي، السابق، إلى فلسطين المحتلة، عام ١٩٩٠، حوالي ٢٠٠ ألف مهاجر، وتعدّ هذه، أكبر موجات الهجرة، التي عرفها تاريخ فلسطين، وكتب الباحث الاسرائيلي ميرون بنفينسي، عن هذا الوضع، فى الواشنطن بوست، قائلاً "إن هؤلاء المهاجرين من اليهود السوفيات العائدين، دائماً يأتون من مدن فيلنا وكوفنا ومينسك، وهذه المدن، هي مهد الحركة الصهيونية، التي جاءت منها الدفعة الأولى، من مؤسسي إسرائيل، وسوف يؤدي هذا، إلى زيادة عدد العناصر المتطرفة، داخل اسرائيل، الذين يؤمنون بقيام اسرائيل الكبرى، وبضرورة إبعاد الفلسطينيين، بهدف تحقيق الحلم الصهيوني". (٢٢)

إن تزايد الهجرة اليهودية، إلى فلسطين، وخصوصاً، من الاتحاد السوفياتي السابق، فتح شهيّة قادة الكيان الصهيوني، لتوسيع رقعة الاستيطان داخل الأرض المحتلة، وحفّزهم أكثر، فأكثر،

للتفكير جدياً، في تنفيذ مخططهم الهادف، إلى تهجير الفلسطينيين خارج وطنهم، وقد انعكس هذا مباشرة على أوضاعهم، في الأراضي المحتلة، في المجالات المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وينبغي أن ندرك، أن الإجراءات، والممارسات التعسفية الاسرائيلية الأخرى، في المناطق المحتلة، تندرج في إطار الاستراتيجية الصهيونية، القائمة على المثلث، الذي أشرنا إليه: الاستيطان، الترانسفير والهجرة اليهودية، فالأكيد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، استمدت سياساتها، نجاه المناطق المحتلة، من هذه الاستراتيجية.

وفي هذا المجال، فإن الحديث، عن هذه الممارسات، يتشعب، فالقائمة طويلة، تبدأ من القتل الفردي والجماعي، وتمر في الإعتقال، بأشكاله المختلفة، ولا تنتهي بالإجراءات ذات الطبيعة الاقتصادية (الضرائب، المياه، الكهرباء..الخ)، ويكفي أن نشير، أن عدد الذين اعتُقلوا، من أول عام ١٩٨٧، وحتى نهاية الشهر التاسع منه، فقط، تجاوز ٤١٦٦ معتقلاً، بينما، وحسب مجلة "كوبيرن راشيت" الاسرائيلية الأسبوعية، بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين، الذين تعرضوا للإعتقال، اعتباراً من عام ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٨٧، أكثر من نصف مليون مواطن.(٢٣)

إن الإجراءات الإرهابية، التعسفية، التي أشرنا إليها، لا تشمل بالطبع، تلك الجرائم التي ارتكبها المستوطنون الصهيونيون، والأمثلة كثيرة للغاية، ففي السادس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٨٣، أقدم أربعة مستوطنين مسلحين، وملثمين، على اقتحام حرم جامعة الخليل، وبدأوا بأطلاق الرصاص من بنادقهم الرشاشة، في كل الاتجاهات، نحو طلاب الجامعة، وألقوا القنابل اليدوية، وصعدوا إلى الأدوار العليا، وألقوا عدداً من الطلبة منها، وكان نتيجة ذلك مقتل ثلاثة طلاب، وجرح ٣٣ طالباً.(٢٤)

أما في مجال كبت حرية الصحافة، والصحفيين الفلسطينيين. فحدّث ولا حرج، ففي استبيان حول معاناة الصحفيين، نتيجة القمع والممارسات النعسفية للسلطات الاسرائيلية، شمل ٨٠٪ من أعضاء رابطة الصحفيين العرب، كان عدد أعضاء الرابطة، حتى نهاية أيلول (سبتمبر)

١٩٨٧، ١٥٤ عضواً، تعرّض منهم ٤٨٪ للاعتقال، وفقد ١١٪ عملهم، بسبب إغلاق المؤسسات الإعلامية التي كانوا يعملون بها.(٢٥)

إن إيراد هذه الأمثلة القليلة بشأن الإجراءات الإرهابية والتعسفية الاسرائيلية، يهدف فقط إلى رسم لوحة عامّة جداً، غير تفصيلية، وذلك للاستدلال بها وحسب، على معاناة الجماهير الفلسطينية، تحت الاحتلال، في محاولة لفهم أحد الأسباب المباشرة، التي فجّرت الانتفاضة الكبرى، منذ مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧.

ثانياً: واقع الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير

لا يختلف اثنان، ممن تابعوا مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة، على حقيقة أن التطورات التي تفاعلت معها، وفي داخلها، خلال السنوات الخمس، التي سبقت اشتعال الانتفاضة الشعبية الراهنة، كانت الأخطر، والأكثر أهمية، إنْ على الصعيد الذاتي الفلسطيني، أو على الصعد الأخرى، فقد شهدت الفترة الممتدة من صيف ١٩٨٢، وحتى بداية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، سلسله أحداث كان لها تأثير بالغ، من بينها: الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وحصار بيروت، الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني شباط (فبراير) ١٩٨٣، الصراع الداخلي في حركة فتح، أيار (مايو) ١٩٨٣ وتفاعلاته، والدورتان السابعة عشرة والثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، ونيسان (ابريل) ١٩٨٧.

وفي الواقع، ومع أن **الغزو الاسرائيلي للبنان**، في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، لم يكن مفاجئاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن حجم هذا الغزو وفق المدى الذي وصل إليه، لم يكن في حسبان أيٍّ من فصائل المنظمة، فالمعلومات والتقديرات الأولية، كانت تشي بأمكانية حدوث هجوم عسكري اسرائيلي، بهدف تصفية الوجود المادي للثورة الفلسطينية، في الجنوب اللبناني، وصولاً إلى الزهراني، توطئة لدفع المنظمة باتجاه مأزق حاد، يمنعها من لعب دور مؤثر، في إفشال الشق الفلسطيني، من اتفاقيات كامب ديفيد (الحكم الذاتي والإدارة المحلية)، بعد

أن وصل إلى طريق مسدود، خلال المرحلة السابقة.

لكن حجم هذا الغزو، المدعوم من الإدارة الاميركية، فاق كل التوقعات، عندما واصلت القوات الاسرائيلية، اندفاعها باتجاه بيروت، عبر سلسلة من المعارك الضارية، مع القوات الفلسطينية واللبنانية والسورية.

وعلى الرغم من الصمود البطولي، الذي سجلته القوات المشتركة، الفلسطينية اللبنانية، في أماكن انتشارها، فإن الاسرائيليين نجحوا في الوصول إلى العاصمة اللبنانية (بيروت)، وأطبقوا حولها حصاراً، من جميع الاتجاهات، وفي داخلها، آلاف المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين.

وكان واضحاً، أن الإدارة الاميركية، قد أعطت الضوء الأخضر، لاسرائيل للاستمرار في غزوها العسكري، حتى النهايات التى وصل إليها، ذلك أنها أخذت على عاتقها، مهمة تطويع الحلقات المعترضة على اتفاقيات كامب ديفيد، ومن بينها بالطبع، منظمة التحرير الفلسطينة.

ولم تخفِ إدارة ريغان، أهدافها تلك، منذ البداية، وعبّرت عنها علناً، في أكثر من مناسبة، ففي العشرين من أيار (مايو) ١٩٨٢ قال الكسندر هيج، وزير الخارجية الاميركية، في حديث أمام مجلس العلاقات الدولية الاميركية "أن التطورات الأخيرة في المنطقة تتطلب معالجة اميركية، شاملة، لمشاكل الشرق الأوسط، التي لا تمثّل إلحاحاً لإحلال السلام فحسب، بل وتُوسّع أيضاً، من البعد الأمني، للعلاقات الاميركية، مع دول المنطقة، إننا نواجه مفترق طرق، وينبغي أن نعمل على تغيير مسار الأحداث في الشرق الأوسط"

أما على الجانب الاسرائيلي، فإن أي متتبع لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين، قبيل الحرب بقليل، يدرك درجة استشراء الغزو المرتقب، فقد أكّد موشي أرينز، السفير الاسرائيلي، لدى واشنطن، في أحد تصريحاته، بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥، أي قبل الغزو، بثلاثة أشهر "أنه إذا استفزّ الفلسطينيون اسرائيل، وبعد هذه الاستفزازات، دخلنا جنوب لبنان، فستكون نهاية منظمة التحرير".

كذلك أعلن اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، آنذاك، وقبل الحرب بقليل "أنه لن تكون هناك حرب استنزاف، ولن يتكرر أبداً ما جرى في صيف ١٩٨١ في كريات شمونة".

ومهما يكن من أمر، فقد ترتّب على الغزو الاسرائيلي جملة دروس هامة، وترتب عليه أيضاً نتائج سياسية بالغة الخطورة، على مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، فمن ناحية، أكّد الصمود الباسل للمقاتلين المحاصرين في بيروت، أن تحقيق الانتصار على اسرائيل أو الصمود في وجه عدوانها على الأقل، أمر ممكن وواقعي، إذا توفّر القرار السياسي الحازم، ذلك أن صمود ثلاثة أشهر متواصلة لبضعة آلاف من المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، في مواجهة آلة الحرب والدمار الاسرائيلية أوضح بجلاء أن بالإمكان إلحاق الهزيمة بالعدو، والقضاء المبرم على أسطورة الجيش الذي لا يقهر، والحرب الخاطفة، وغيرهما من المفاهيم التي حاولت اسرائيل تسويقها.

إن هذا الاستنتاج لا يلغي حقيقة أن اسرائيل، وبسبب عوامل عدّة، حققت جزءاً هاماً من أهدافها، جرّاء الغزو، فالنتائج العسكرية والسياسية التي تمخضت عنه، كانت خطيرة للغاية، ليس بالنسبة لمنظمة التحرير وحسب، وإنما بالنسبة للوضع العربي برمته.

لقد فقدت منظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة الغزو الاسرائيلي، قاعدة ارتكازها الرئيسية، ذلك أن تبعثر المقاتلين الفلسطينيين، وتشتّت مركزهم الإداري، أفقدها عملياً القدرة على الحركة التي كانت تتمتع بها، وجعلها عرضة للتأثيرات الإقليمية والدولية، مما فتح الباب على مصراعيه لمشاريع التسوية التصفوية، الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولعل مبادرة الرئيس الاميركي رونالد ريغان، التي طرحها غداة مغادرة الدفعة الأخيرة من المقاتلين الفلسطينيين لبيروت المحاصرة، تُشكّل أول استثمار سياسي لنتائج الغزو الاسرائيلي، ثم تبعتها مشاريع أخرى، وإن بتعبيرات مختلفة، كمقررات قمة فاس العربية الثانية "مشروع السلام العربي"

إن نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، عمّقت أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تصنعها، فالأزمة كانت قائمة منذ سنوات خلت، في شقيها السياسي والتنظيمي، لقد عصفت بالثورة الفلسطينية

المعاصرة أزمات كثيرة، جرّاء تعرّضها لمحاولات تصفية، وجرّاء الخلافات الداخلية التي نشبت في صفوفها، وبين فصائلها، وأدت في مراحل معينة إلى تراجعها، وبالتالي إلى ازدياد تأثير تياراتها المساومة التي راحت تروّج للحلول السياسية.

وبالقدر الذي شكّل فيه إقرار "البرنامج المرحلي"، في الدوورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، خروجاً عن "الميثاق الوطني"، فإنه أرسى الأساس النظري والعملي لبرنامج التسوية على نطاق واسع، رغم بروز اتجاهين فلسطينيين متعارضين حياله، على مدى ثماني سنوات (١٩٧٤-١٩٨٢)، وما أفضى إليه من نتائج كتأسيس جبهة القوى الفلسطبنية الرافضة للحلول الاستسلامية.(*)

لقد حقق نيار "التسوية" نجاحات واسعة في تعميم برنامجه، غداة انحياز منظمات فلسطينية، كانت محسوبة على خط "الرفض" إلى تيار التسوية، وبشكل خاص، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية استوعبت لاحقاً المنظمات الفلسطينية كافة في مؤسساتها، فإن حركة فتح، وعلى رأسها رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عرفات، ظلت تمسك بناصية القرارات السياسية والتنظيمية، وتنفرد بها، غير آبهة باعتراض المنظمات المختلفة.

وتبعاً لهذا الواقع، دأبت قيادة المنظمة على اتخاذ القرارات السياسية وغيرها، دون إقامة أي وزن أو اعتبار لاعتراض الآخرين، الذي لم يزد عن كونه احتجاجاً كان يظهر ثم لا يلبث أن يختفي دون أن يترك أثراً.

يروي بول فندلي، النائب الاميركي السابق، أنه التقى ياسر عرفات عام ١٩٧٨، وأن الأخير أملى

(*) تشكلت جبهة الرفض الفلسطيني من الفصائل التالية: الجبهة الشعبية، الجبهة الشعبية-القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية.

عليه بياناً ينصّ على "أن منظمة التحرير، ستقبل بدولة فلسطينية، مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ممر يصل بينهما، وفي تلك الحالة ستتخلى المنظمة عن كل وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدولة، وسنعترف بدولة اسرائيل، وسنعيش بسلام مع جميع جيراننا"، ويتابع فندلي: "لقد ابتهجت بهذا التصريح، وربّما أكثر من اللازم، فتعهُّد عرفات يناقض تماماً اللهجة الخشنة للبيانات الفلسطينية العلنية السابقة، والتي كانت كلها تدعو إلى القضاء على دولة اسرائيل، ولم يكن هذا التعهد،بطبيعة الحال، هو كل ما ترغب فيه اسرائيل، أو الولايات المتحدة، إلا أنه بداية مشجعة".(٢٦)

الأمر الذي لايرقى إليه شك أن اللجنة التنفيذية للمنظمة، أو أي مؤسسة تشريعية فلسطينية، لم تفوّض عرفات إعطاء بيانه السالف الذكر،للنائب الاميركى، لكن الحقيقة، أن رئيس اللجنة التنفيذية استند إلى مقدمات سياسية، كان قد أرسى دعائمها، قبل أكثر من أربع سنوات، داخل المؤسسة التشريعية الفلسطينية (المجلس الوطني).(٢٧)

صحيحٌ أن المنظمات الفلسطينية المعارضة كانت تتحدث عن فهم خاص لتلك المقدّمات، لكن الصحيح أيضاً أن موازين القوى داخل المؤسسة الفلسطينية هي التي كانت تحدد أي الفهمين ينبغي أن يسود، ولذا فإن جذر الخلل يعود -برأيي- إلى سيادة الأفكار التسووية، وتعميقها كنهج، في الثورة ومنظمة التحرير، حيث أن هذه الأفكار تحولت إلى سلوك سياسي شامل لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.(٢٨)

فقد جاءت قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في شباط (فبراير) ١٩٨٣، لتُظهر كيف أن قيادة المنظمة استثمرت نتائج الغزو الاسرائيلي، لبث روح اليأس في أوساط الفلسطينيين، تمهيداً للانتقال إلى خطوات تسووية جديدة، كان أبرزها، الترويج لإيجابيات مبادرة ريغان، الموافقة على مشروع قمة فاس الثانية وتشريع العلاقة مع قوى المعارضة الاسرائيلية.(٢٩)

وعلى قاعدة، شعار "الحفاظ !!" على وحدة منظمة التحرير، و"القرار الفلسطيني المستقل"،

اللذين طرحتهما القيادة المتنفذة في المنظمة، في محاولة للابتزاز، تمكنت هذه القيادة من فرض قرارات تسووية جديدة، أشدّ تنازلاً، بعد أن قدّمت المعارضة تنازلات جوهرية من جانبها، فأتاحت المجال أمام القيادة المتنفذة للتصرف فيما بعد، بوحي هذه القرارات، وطبقاً لتفسيرها الخاص لها، الأمر الذي يعني أن الخلل في سلوك قيادة المنظمة لاحقاً، لاينحصر في خروجها على مقررات المجلس، بل يتعداه إلى ميوعة القرارات ذاتها، التي حملت أكثر من تفسير، ووفّرت للقيادة فرصة قراءتها بما ينسجم وبرنامجها الخاص.

وبالإجمال، اتسمت سياسة قيادة المنظمة، بُعيد انفضاض دورة المجلس الوطني السادسة عشرة، باستجابة قياسية عالية، للانخراط في مشاريع التسوية السياسيّة، ولم تظهر أي قدر من الالتزام بقرارات المجلس، رغم ما تضمننه من تراجعات، وراحت تضبط خطواتها على إيقاع البرنامج الامبركي-الاسرائيلي للتسوية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

إن سياسة القيادة المتنفذة في المنظمة، أدت إلى تأزيم الأوضاع الفلسطينية، بحيث بات متعذراً الحؤول دون انفجار الخلافات الداخلية في حركة فتح، كبرى فصائل المنظمة، وما التطورات التي شهدتها الحركة، في أيار (مايو) ١٩٨٣، سوى تعبير عن تفاقم الأزمة الداخلية الفلسطينية، الناجمة عن توجّه قيادة المنظمة نحو الحلول السياسيّة التصفوية.

ولأن ما جرى في فتح هو خلاف جدّي، داخل الفصيل الرئيسي للمنظمة، فقد ترك بصمات واضحة على مجمل الوضع الفلسطيني باتجاهاته كافة، وبالتالي لم يكن من قبيل الصدفة أن تشهد الساحة الفلسطينية حركة جدل واسعة طالت أوضاع الثورة عامّة.

لكن حركة اصطفاف القوى الفلسطينية، بالشكل الذي جرت فيه، غداة أحداث فتح الداخلية، لم تُسهم في كبح جماح القيادة المتنفذة للمنظمة، حيث برز اتجاهان فلسطينيان متباينان في فهمهما لهذا الصراع الناشئ: اتجاهٌ دعم حركة الاحتجاج في فتح، رغبة منه وسعياً لاقتناص فرصة جادّة لتغيير نسبة القوى داخل المنظمة لصالح تيار "الرفض"، وضمّ هذا الاتجاه كلاً من: الجبهة الشعبية-القيادة العامة، طلائع حرب التحرير الشعبية-قوات الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي

الفلسطيني.

واتجاه ثان، آثر اعتماد حلول إصلاحية، في مؤسسات المنظمة، أوصلته في النهاية إلى الاصطفاف من جديد إلى جانب قيادتها، بل والسير معها بحدود معينة في نهجها السياسي التقليدي. (٣٠)

وهكذا، فإن هذه التطورات الداخلية الفلسطينية، قلّصت، بنسبة عالية وحاسمة، إمكانية اصطفاف شامل، من أجل وقف حالة الانهيار، يُضاف إليها بالطبع، حالة "التدمير الذاتي"(*)، التي عاشتها لاحقاً حركة فتح الانتفاضة، وأفضت كما هو معروف إلى إخفاقها في الاضطلاع

(*) حدثت خلافات داخل "فتح"-الانتفاضة، بعد أقل من عام على تأسيسها، أدت إلى انسحاب أمين سرها نمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية التاريخي في حركة "فتح" ومعه عشرات الكوادر ومئات الأعضاء، وفي النصف الأول، من عام ١٩٨٥ تجددت الخلافات وانسحب على أثرها أمين السر الجديد للانتفاضة (قدري)، سميح أبو كويك، وهو أيضاً عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة فتح وخرج معه عشرات الكوادر وعشرات الأعضاء، وفي نهاية عام ١٩٨٦، انسحب عضو القيادة المؤقتة للحركة العقيد أبو مجدي (محمد البدر)، للأسباب ذاتها، ومعه عدد من الأعضاء.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٧ قدّم أكثر من ثمانين كادراً من الحركة مذكرة انتقادية لقيادتها فُصلوا على إثرها، ومن بينهم أعضاء في السجلس الثوري المؤقت.

وفي تشرين الثاني ١٩٨٩، عقدت فتح الانتفاضة مؤتمرها العام، وانتخبت مجلساً ثورياً، من ٢١ عضواً، ولجنة مركزية، من ثمانية أعضاء.

ومع مطلع عام ١٩٩٢، فصلت قيادة الحركة عضو اللجنة المركزية د.الياس شوفاني، بسبب آرائه السياسيه، وفي الأول من تموز(يوليو)١٩٩٣ استقال ثلاثة أعضاء من المجلس الثوري، لأسباب لها علاقة بالحياه الداخلية في الحركة.

بدورها، ذلك أنها تحولت، من ظاهرة لتصحيح مسار الثورة، إلى فصيل ذي تأثير محدود في الساحة الفلسطينية.

ببد آن زيارة عرفات للقاهره، النبي أثارت ردود فعل فلسطينية واسعة، من بينها، اللقاء الوطني النسامل، الذي عُقد في مكتب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، السيد خالد الفاهوم، في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٨٣، وشاركت فيه جميع فصائل الثورة الفلسطينية، شكّل فرصة أخرى لبلورة اصطفاف فلسطيني، في مواجهة القيادة المتنفذة وتنازلاتها السياسية، حيث أكد المجتمعون "أن عرفات فقد شرعيته وأهليته في منظمة التحرير الفلسطينية".

لكنّ المعارضة الفلسطينية، انقسمت على نفسها، من جديد، وتشكّل تحالفان: "ديمقراطي"، ضمّ كلاً من الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، جبهة التحرير الفلسطينية والحزب التسيوعي الفلسطنيي(*)، وآخر "وطني" ضم كلاً من: الجبهة الشعبية-القيادة العامة، طلائع حرب التحرير الشعبية-قوات الصاعقة، فتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

وانتهج "التحالف الديمقراطي" تكتيك الحوار مع اللجنة المركزية لحركة فتح، بقيادة ياسر عرفات، وتوصل معها إلى اتفاقية "عدن-الجزائر"، في ١٩٨٤/٦/٢٧، تلك الاتفاقية، التي لم يعد بموجبها رئيس اللجنة التنفيذية فاقداً لشرعيته في منظمة التحرير، كذلك ألزمت الاتفاقية، التحالفَ المذكور، المشاركةَ، في دورة **المجلس الوطني السابعة عشرة**، سواء جرى التوصل إلى اتفاق وطني شامل، أو لم يجرِ، في مدّة أقصاها، الخامس عشر من أيلول ١٩٨٤.

وفي الحقيقة، فإن قيادة المنظمة وافقت على مقترح تأجيل انعقاد دورة المجلس، بغرض إفساح المجال أمام الجبهة الديمقراطية، لإقناع بقية أطراف التحالف الديمقراطي، وخصوصاً الجبهة الشعبية، بالمشاركة، سيّما وأن تعارضات كانت قد نشأت بين الفصيلين إزاء هذه المسألة.

ولم تمضِ فترة زمنية قصيرة، لم تتجاوز الشهرين ونصفاً، حتى أعلن ياسر عرفات عن تحديد

(*) حزب الشعب الفلسطيني، حالياً.

مكان وزمان انعقاد دورة المجلس، وبهذا المعنى، لم تكن هذه الخطوة مفاجئة، فقرار القيادة المتنفذة، بعقد الدورة، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، في عمّان، أملته سياسةٌ، ارتبطت بنهج التنازلات، ومع أن فصائل التحالف الديمقراطي، لم تشارك في الدورة آنفة الذكر، فإن الجبهة الديمقراطية أبدت استعداداً كاملاً، لمواصلة الحوار، وتعهدت بالتعامل مع نتائج الدورة بعد دراستها.(٣١)

ولعلّ أبرز نتائج الدورة السابعة عشرة، هو توقيع الاتفاق الأردني-الفلسطيني، في الحادي عشر من شباط (فبراير) ١٩٨٥، الذي رسم أسس التحرك المشترك للطرفين، بغية التوصل إلى "تسوية" للقضية الفلسطينية، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة، قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الأمر الذي يُفسّر ترحيب الإدارة الاميركية، بهذا الاتفاق.

وغداة توقيع الاتفاق المذكور، نشطت مساعي المعارضة الفلسطينية، من أجل إعادة صوغ الوضع الفلسطيني، وإنقاذ المنظمة، فأعلنت الجبهتان الشعبية والتحرير الفلسطينية، اتفاقهما مع الفصائل المعارضة الأخرى (التحالف الوطني)، على تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، كإطار مؤقت، يسعى إلى استعادة منظمة التحرير إلى خطها الوطني، المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية، و"الحلول الاستسلامية، وإسقاط نهج الانحراف ورموزه، ولضمان استمرار الثورة".(٣٢)

لكن اللافت للنظر، أن نقطة الثقل المركزية، في دور الجبهة الشعبية التعبوي والتحريضي، بعد تشكيل "جبهة الإنقاذ"، لم تتركز في تمكين هذا الإطار من الاضطلاع بدوره، في مواجهة القيادة المتنفذة للمنظمة، وإنّما في التوكيد الدائم بأن هذه "الجبهة" إطار مؤقت، لا يشكل بديلاً، وليس منظمة موازية ..الخ، وكأن الجبهة الشعبية، حصرت جُلّ همها، في تبرير انخراطها، في هذا الإطار، لا في دعمه وتطويره، سيّما وأن الجبهتين (الشعبية والفلسطينية) أعلنتا، بعد فترة قصيرة، انسحابهما من جبهة الإنقاذ، قبيل انعقاد **الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني**، في الجزائر.

وعلى الرغم، من أن رئيس اللجنة التنفيذية، أعلن صراحة في القاهرة عن استعداده للتخلي عما أسماه بـ "الإرهاب"!!، في محاولة لاستدرار عطف الإدارة الاميركية، ودفعها إلى فتح حوار مع المنظمة، فإن عدداً من فصائل المعارضة، في مقدمتها الجبهتين الشعبية والديمقراطية، أعلنت موافقتها على المشاركة في الدورة الثامنة عشرة في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧.(٣٣) وفي الحقيقة، فإن التطورات الىي أشرنا إليها، بإسهاب، يُضاف إليها "حرب المخيمات" في لبنان، تركت أثراً سلبياً على واقع الجماهير الفلسطينية، في داخل الأرض المحتلة، ذلك أن انشغال مركز الثورة، منظمة التحرير، في الخارج، بهذه الأحداث، قلّص إلى حد كبير اهتمامها بتطوير ودعم المقاومة الفلسطينية، فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي، تُركت جماهير الداخل لقمةً سائغة للمارسات والإجراءات الإرهابية والتعسفية لقوى الاحتلال، الأمر الذي دفع هذه الجماهير إلى ابتداع وسائل ثورية جديدة، في التصدي للاحتلال الاسرائيلي، اعتماداً على إمكاناتها الخاصة، فكانت الانتفاضة الشعبيه.

ثالثاً: الظروف العربية والدولية

أيّ مطّلع، على **الشأن العربي**، قبيل اشتعال الانتفاضة، يعرف أن ثمّة حالة تراجع، قد ألقت بظلالها القاتمة، على مجمل الوضع العربي، فالسعي إلى تعميم اتفاقيات كامب ديفيد، بلغ مداه بمعدلات مرتفعة، خاصة بعد انعقاد القمة العربية في عمّان(*)، الني فتحت الباب أمام معظم الأنظمة العربية، لمعاودة علاقاتها علناً مع النظام المصري، باعتبار هذا "يتصل بالسيادة الوطنية"!!، كما جاء في مقررات القمة.

كذلك، فإن الحديث عن "التسوية"، بمقاييسها الاميركية- الاسرائيلية، بات هاجساً للنظام العربي الرسمي، وشغله الشاغل، الذي يجنّبه "تبعات" استمرار الصراع مع اسرائيل، ويؤمن له

(*) انعقدت القمة العربية الطارئة في عمان، مطلع تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٨٧

مستوىً أفضل!!، في صوغ شكل تبعيته للولايات المتحدة الامبركية.

لقد أراد الرسميون العرب، في قمة عمّان. التأكيد على خبار التسوية، كحل وحيد لإنهاء ما أسموه بـ "النزاع العربي-الاسرائيلي"، مسنندين في ذلك إلى جملة معطيات ظنوا آنها تؤكد صحة وسلامة مواقفهم:

المعطى الأول: أن الولايات المنحده، صاحبة قرار التسوية، لا توافق، ولن نوافق، على حل سياسي يتعارض مع روح اتفاقيات كامب ديفيد، وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه من تنازل!!.. هو إصفاء تغيبرات شكلية، كالموافقة على مؤتمر دولى، يكون مظلّة لمفاوضات مباشرة، ليس إلاّ.

المعطى الثاني: أن اسرائيل لا توافق ولن توافق على حل سياسي لا يضمن لها الأرض والسلام معاً، وأن حلّ ما يمكن أن تقبل به هو حكم ذاتى للفلسطينيين، يرتبط بالأردن، بهذا الشكل أو ذاك.

المعطى الثالث: أن حالة التفكك العربي، وغياب الحد الأدنى من التضامن، لا تسمح باستراتيجيه عربية موحدة لمواجهه اسرائيل، واستنتاجاً، فإن الأسهل والممكن. فى آن، هو وضع "استراتيجية عربية" لولوج "التسوية الامبركية"، خصوصاً، أن الأغلبية العربية توافق على ذلك، وأن الأقلية وحدها هي التي ترفضها.

المعطى الرابع: أن الوضع الفلسطيني المأزوم، يشجع على السير قُدماً فى هذا الاتجاه(*)، بدون "منغصات"، فبالإضافة إلى حالة ضعفه، فإن جزءاً لا يستهان بحجمه قد أوضح غير مرة استعداده للانخراط فى التسوية المقترحة، بشروط لا تتجاوز الحدود التي رسمتها الأنظمة العربية، كحد أقصى لهذه التسويه.

المعطى الخامس: أن القوى العربية والفلسطينية، المناهضة للتسوية المقترحة، لن يكون

(*) يندرج في هذا السياق مشروع "التقاسم الوظيفي" بين الأردن واسرائيل.

في مقدورها الصمود طويلاً، فهي مكشوفة الظهر، فضلاً عن كونها هدفاً دائماً للإدارة الاميركية واسرائيل، نمارسان عليها الإرهاب والضغط والتخويف بأشكاله المختلفة.

المعطى السادس: أن ثمّة وضع دولي، يميل موضوعياً إلى حل سياسي يجنّب المنطقة انفجاراً جديداً، سقفه "مؤتمر سلام" تحضره جميع الأطراف المعنية.

وعشية انعقاد "قمّة" عمّان العربية الطارئة، ساد اعتقاد واسع لدى المراقبين والمهتمين، بأن "الموضوع الفلسطيني"، قد غاب من حيث الجوهر عن "القمة"، مع أنه أُدرج على جدول أعمالها، فالمعروف أن "الحرب العراقية-الإيرانية" استأثرت بالاهتمام الرئيسي لمعظم الحكّام العرب، الأمر الذي ترك انطباعاً عاماً لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بأن "القضية الفلسطينية" لم تعد "القضية المركزية" للأمة العربية.

لقد كشفت "قمة عمان" الوضع المتردي عربياً، وبالتالي فإن "الفلسطيني" الحاضر/الغائب في القمة، لم يكن في وارده، مثلما لم يكن في وسعه "التغريد" خارج السّرب !!.

لكن هذه الصورة القاتمة، لم تمحُ، في الواقع، من ذاكرة الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل، حالة النهوض الوطني والقومي، ذات النطاق الضيق والمغزى الواسع، التي تجسدت في التحالف الفلسطيني-اللبناني-السوري، في مواجهة مشاريع التصفية، هذا التحالف الذي أسقط اتفاقية ١٧ أيار في لبنان.

ويبرز هنا سؤال جوهري: كيف تأثر الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل بجانبي الصورة؟ في جانب الصورة الأول كان الأمر مدعاةً لنفض اليد من بقايا أوهام حاولت أوساط فلسطينية بثّها على مدى سنوات مبشرةً بالنصر الآتي!!، عبر حلول سياسية بات تحقيقها قاب قوسين أو أدنى، على حد زعمها.

وفي جانب الصورة الثاني، كان الأمر مدعاةً لازدياد القناعة رسوخاً بأن السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، هو استمرار الصراع بلا هوادة، سيّما وأن دروساً بليغة قد استُخلصت من تجربة المقاومة الوطنية اللبنانية، التي أفلحت في دحر الاحتلال، عن جزء كبير من التراب

اللبناني، بفعل كفاحها المرير.

إذن، فإن اشتعال الانتفاضة، لم يكن في الواقع، سوى انعكاس لجملة الظروف، التي أشرنا إليها، فقد بدأت، في لحظة تاريخية، تفاعلت فيها الظروف الموضوعية، المحيطة، مع تطور الشرط الذاتي.

صحيح أن الطابع العام للظروف المحيطة كان سلبياً، لكن الصحيح أيضاً، أن هذه "السلبية" شكلت بحد ذاتها أحد عوامل تفجر الانتفاضة.

وبعيداً عن السطحية في المعالجة، فإن هذا الوضع لا يعكس أية مفارقة، إذ مَن قال أن الانتفاضات لا تشتعل إلا في مناخات النهوض القومي العام؟!

لقد أكدت لنا تجارب شعوب عديدة في العالم، من بينها تجربة الشعب الفلسطيني نفسه، أن كثيراً من الثورات اندلعت في ظروف بالغة الصعوبة، ولعلّ ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦، خير مثال على ذلك، فالظروف الموضوعية التي أحاطت بها حينذاك، لم تكن أقل سوءاً من ظروف الانتفاضة الفلسطينية الراهنة.

وفي مجال **التأثيرات الدولية**، لا بد من التوكيد هنا، أن الاستقطاب الدولي السابق، بمركزيه الرئيسيين، ترك بصمات واضحة، على مجمل قضايا العصر، السياسيّة، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فمع مطلع النصف الثاني من هذا القرن، تبدّت على نحو أوضح التأثيرات الدولية على شتى نواحي الحياة، ومن ضمنها القضايا الحساسة، خصوصاً تلك التي تتعلق بالصراعات الإقليمية المتفجرة.

وفي زحمة القضايا الإقليمية، برزت المسألة الفلسطينية كواحدة من أخطر هذه القضايا، وأشدها حساسة، وذلك يرجع إلى عوامل عدة، أهمها يتلخص في عاملين اثنين:(٣٤)

الأول: أن المسألة الفلسطينية، تفاعلت وتتفاعل فوق بقعة جغرافية تنطوي على أهمية استراتيجية ذات شأن عظيم، بالنسبة للقطبين الدوليين خاصة وللعالم بأسره عامة، ففلسطين تتوسط العالم العربي الذي هو مصدر هائل للثروات الطبيعية (النفط).

الثاني: أن رأس الحربة في الصراع، وبالتالي في العدوان، على فلسطين والعالم العربي، هي الحركة الصهيونية العالمية، صاحبة أوسع الصلات مع الدوائر الاستعمارية ومركزها الولايات المتحدة الامركية.

ليس صدفة إذن، أن تحتل المسألة الفلسطينة، حيزاً هاماً، في العلاقات الدولية، خلال ما يربو على أربعين عاماً، فقد شهدت تلك العقود، سياسات ومواقف متعارضة، وأحياناً متناقضة إزاءها، حيث ظلّت الولايات المتحدة، منحازة إلى اسرائيل، في عدوانها على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، لدرجة أنّ أي مراقب محايد، يستطيع أن يجزم بأنه لولا الدعم الاميركي، ومن قبله البريطاني، لما قُيّض أصلاً للكيان الاسرائيلي أن يظهر إلى الوجود.

وليس بوسع المرء هنا، أن يلحظ موقفاً متميزاً لدول أوروبا الغربية، عن السياسة الاميركية، فقد التزمت هذه الدول جانب الانحياز إلى اسرائيل، بهذا الشكل أو ذاك، مستظلّة بذريعةٍ طالما بررت بها مواقفها، وهي "عقدة الذنب"!! تجاه مواطنيها من اليهود، الذين تعرّضوا -كبقية البشر- إلى القتل والإبادة إبان الحرب الكونية الثانية.

بيد أنّه، ورغم بعض "المواقف الخاطئة" فقد التزم الاتحاد السوفياتي السابق، ومعه الدول الاشتراكية، سياسةً تقليدية، جوهرها مساندة العرب والفلسطينيين، في صراعهم ضد اسرائيل، خلال سنوات طويلة، وعبّروا عن هذه السياسة عملياً بدعم قوى وأنظمة التحرر العربيّة.

هذه الصورة العامة، تبدلت باتجاه سلبي، خلال السنوات الأخيرة، فالتطورات التي جرت في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، منذ سبعة أعوام ونيف، لم تنحصر في إطار صوغ الوضع الداخلي في هذه البلدان، كما طرحتها البروسترويكا، في البداية، وإنما تركت آثارها السلبية على أوضاع العالم الثالث، ومن ضمنه بالطبع الأوضاع العربية والفلسطينية، وبصرف النظر عن مفاعيل هذه السياسة داخل البلدان المعنيّة بها، فإن تأثيرها بات يمس قضايانا القومية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

جاء في تقرير نشرته صحيفة اللوموند الفرنسية، في عددها الذي صدر في العاشر من شباط

(فبراير) ١٩٩٠، تحت عنوان "العرب أيتام البرويسترويكا" هناك صورة تقضّ مضاجع العرب، إنها صورة هؤلاء اليهود السوفيات، الذين ينقاطرون كلّ يوم إلى مطار تل أبيب، وحتى في يوم السبت، مخترقين بذلك التقاليد اليهودية، وبمباركة حاخامات اسرائيل، إن الدم السوفياتي الجديد هذا، يعيد بعث اسرائيل، ويُضفي الشرعية على وجودها وعلى مُثُلها الصهيونية، كما يقوّي أمنها واستقرارها، وهذا درسٌ مريرٌ للعرب، الذين نجحوا ذات يوم في الأمم المتحدة، في جعل الصهيونية، شكلاً من أشكال العنصرية(*)، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فهاهم العرب يحتجون، ويرسلون العرائض، تماماً كما فعلوا في العشرينات والثلاثينات، حينما قررت بريطانية، إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين".

ويضيف التقرير "إن البرويسترويكا الغورباتشوفية، ألحقت بالعرب ثلاثة كوارث: ديمغرافية، دبلوماسية واستراتيجية".

ولاشك، أن الشعب الفلسطيني، كان يرقب بحذر ممزوج بالأسى سيل المهاجرين اليهود إلى فلسطين، من بلد ظلّ أحد أهم مناصريه، في نضاله التحرري، تماماً مثلما كان يتابع باندهاش، ذلك التهافت من دول أوروبا الشرقية، لمعاودة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل دون سبب منطقي، موجب، اللهم، إلا إذا كان الهدف تقديم أوراق اعتماد، إلى الإدارة الاميركية، طبعاً!! دون إقامة أي وزن، أو اعتبار، للمبادئ والقيم الأخلاقية!!.

(*) في إشارة إلى قرار الجمعية العموميه للأمم المتحدة الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية، رقم ٣٣٧٩

الهوامش

(١) د.الياس شوفاني، تقديم، المستعمرات الاسنيطانية الاسرائيلية، إعداد وليد الجعفري، ١٩٨١

(٢) وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١

(٣) زئيف تسور، الاستيطان وحدود الدولة (بالعبرية)، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٨٠

(٤) الطليعة المقدسية، ١٩٨٠/١٠/٦

(٥) دافار، ١٩٨٠/٢/٦، رصد إذاعة اسرائيل، بيروت، ١٦-١٩٧٩/٩/١٧

(٦) معاريف، ملحق، ١٩٧٩/٣/٢

(٧) الأنباء، القدس، ١٩٨٠/١١/١١

(٨) اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٨٢/٢/١

(٩) الاسنيطان الصهيوني، مصدر سبق ذكره

(١٠) التحولات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(١١) فايز سارة، البنية الاجتماعية للانتفاضة، مركز الدراسات الفلسطينية، (بحث)، دمشق ١٩٨٩

(١٢) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٢

(١٣) نفس المصدر

(١٤) نفس المصدر

(١٥) نفس المصدر

(١٦) الكاتب المقدسية، العدد ٨٦

(١٧) عبد الهادي النشاش (مقال)، جريدة العرب القطرية، ١٩٨٩/٧/١١

(١٨) الكاتب المقدسية، العدد ٨٦، مصدر سبق ذكره

(١٩) عال همشمار، ١٦/١٢/١٩٧٦

(٢٠) فتح، الدراسات، مكتب الأرض المحتلة، العدد السنوي، ١٩٨١، بيروت

(٢١) د.غازي حسين، اسرائيل الكبرى والهجرة البهودية، دمشق ١٩٩٢

(٢٢) شؤون فلسطينية، العدد ٢١١، تشرين أول ١٩٩٠

(٢٣) النحولات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره

(٢٤) م.ت.ف، مذكرة حول الإرهاب الصهيوني المنظم، ٣١/٥/١٩٨٤

(٢٥) واقع الصحافة الفلسطينية فى الضفة والقطاع، دائرة الثقافة، م.ت.ف، ١٩٨٩، على عبد الله

(٢٦) بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٥

(٢٧) المقصود برنامج النقاط العشر، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤

(٢٨) عبد الهادي النشاش، المقدمات التاريخبة لاتفاق غزة-أريحا، مجلة الآداب اللبنانية، تشرين الثاني ١٩٩٣

(٢٩) أعلن الرئيس الاميركي الأسبق ريغان مبادرته، فى خطاب ألقاه، بتاريخ ٢/٩/١٩٨٢، دعا فيه إلى إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما قمة فاس العربية الثانية، فقد التأمت بتاريخ ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وطرحت مشروعاً للسلام.

(٣٠) راجع، برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي، للجبهتين الشعبية والديمقراطية، ١٦/١٠/١٩٨٣

(٣١) بيان سياسي، صادر عن الجبهة الديمقراطية، (منشور) ٢٠/١١/١٩٨٤

(٣٢) راجع، بيان تأسيس جبهة الإنقاذ، (منشور) ١٠/٣/١٩٨٥

(٣٣) أطلق على هذه الدورة، اسم "المجلس الوطني التوحيدي" !!

(٣٤) انظر عبد الهادي النشاش، دعنى أحلم يا سيّدي، كتابات سياسية، دمشق ١٩٩٣

الفصل الثاني

الإنتفاضة: خصائصها وقواها الاجتماعية

درجت العادة، لدى عدد من الكتّاب والباحثين، المهتمين بالشأن الفلسطيني، إلى اعتبار مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، موعداً يؤرخون به بدء اشتعال الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، ولعلهم يستندون في ذلك، إلى مستوى الزخم النضالي الكبير، الذي تميزت به فعاليات الانتفاضة، عشية استشهاد ثلاثة من العمال الفلسطينيين، وجرح تسعة آخرين، بعد أن داهمتهم شاحنة عسكرية اسرائيلية، يقودها السائق الاسرائيلي هيرتزل بوكوزا، عند محطة إيرز، في الطرف الشمالي من قطاع غزّة، بينما كانوا يعبرون "الخط الأخضر" الذي يفصل القطاع عن المناطق الفلسطينية المحتلة، منذ عام ١٩٤٨.

لكنّ هذا لا يعني البتة أن فعاليات الانتفاضة، بدأت حصراً في هذا التاريخ، فالأكيد أنها جاءت محصلة تطورات هامة داخل الوطن المحتل، تفاعلت في ما بينها على مدى سنوات عدة، وتمخضت عن هذا الانفجار الثوري الكبير، الذي شهدنا ونشهد فصوله تباعاً.

إن أي متتبع لسير العملية النضالية، داخل الأرض المحتلة، يدرك بجلاء، أن الانتفاضة الراهنة، جاءت لتمثل حلقة هامة، ضمن سلسلة متصلة من النشاطات الثورية، التي تعود لسنوات طويلة

خلت، بصرف النظر عن مستوى زخمها و شمولها.

وتأسيساً، فإنه ليس من الدقة في شيء قطع الانتفاضة عن السياق العام لكفاح الشعب الفلسطيني، على مدى ربع قرن ونيّف، أي منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فقد اضطلعت فصائل الحركة الوطنية الفلسطينيه، بدور بالغ الأهمية في إعداد كوادر قيادية مناضلة ومتمرسة، تمتلك الخبرة وتحظى بثقة الجماهير في مدنها وقراها ومخيماتها.

وقد أشاعت الثورة المعاصرة مناخاً ثورياً عاماً، جسّد خميرة نضالية، وأرسى مرتكزاً صلباً لحالة الانتفاض الثوري، ولا ينتقص من قيمة هذه الحقيقة، أن عدداً من كوادر الثورة ومناضليها في الوطن المحتل قذ أنهوا صلاتهم التنظيمية القديمة، واختاروا مواصلة الكفاح ضمن فصائل أخرى جديده ولدت حديثاً.

إنّ عمليات مقاومة الاحتلال الصهيوني، لم تتوقف، بل سجّلت فى الأعوام الثلاثة، التي سبقت اندلاع الانتفاضة، تطوراً ملحوظاً، وخصوصاً في ظل سياسة "القبضة الحديدية" التي اعتمدها الاحتلال، وحاول من خلالها إخماد جذوة الكفاح الوطنى الفلسطيني، متوهماً بأن الضربات الموجعة النىي تعرّضت لها الثورة الفلسطينية، في لبنان صيف عام ١٩٨٢، سوف تؤدي إلى حالة عامّة من اليأس والإحباط والاستسلام لمخططاته.

وعلى العكس من ذلك، أظهرت التقارير الواردة من فلسطين المحتلّة، كذلك الإحصاءات الإسرائيلية الرسميّة، ارتفاعاً ملحوظاً، في عدد العمليات العسكرية، حبث وصل معدلها إلى أكثر من عملية في اليوم الواحد، ففي شهر تموز (يوليو) ١٩٨٦، سجلت الدوائر الاسرائيلية المعنية، ارتفاعاً في ما وصفته "بأعمال التخريب"، من ١/٤/١٩٨٥ وحتى ١/٤/١٩٨٦، من ٣٤٧ عملية إلى ٥٦٩ عملية، أي بزيادة قدرها حوالي ٥٢٪ خلال العام، كما أشارت تلك الإحصاءات إلى ظاهرة جديدة نسبياً، وهي قتل الجنود الاسرائيليين، الذين يتجولون بمفردهم، حيث ارتفعت محاولات قتلهم، من حادثة واحدة فقط بين عامي ١٩٨٤/١٩٨٥، إلى ثلاثة وعشرين حادثة في العامين ١٩٨٥/١٩٨٦.(١)

وفي أخطر عملية عسكرية من نوعها، نفّذ المقاومون الفلسطينيون، في القدس، في الخامس

عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٦، هجوماً بالقنابل اليدوية، على حشد من الجنود الاسرائيليين، قرب حائط المبكى(*)، أسفر عن سقوط أكثر من ٨٠ اسرائيلياً، بين قتيل وجريح، الأمر الذي دفع تيدي كوليك إلى القول: " إنها كارثة، إنه أمر مروع، فقد نعمنا بفترة هدوء طويلة في القدس، ولكن ذلك لم يكن ليدوم".(٢)

وكذلك تم تسجيل، حسب تقرير بنفينسسي، ٣١٥٠ حادثة "خرق نظام"، في العام المنتهي بنيسان (ابريل) ١٩٨٧، إضافه إلى ٦٥ عملية "إرهابية" و ١٥٠ حادثة إلقاء قنابل.(٣)

ومن ناحية أخرى، جرت محاولات عديدة، لتنفيذ عمليات فدائية، ضد أهداف عسكرية اسرائيلة، انطلاقاً من مواقع الثورة الفلسطينية في لبنان، ومع أنها لم ترتقِ كمّاً ونوعاً إلى مثيلاتها قبل عام ١٩٨٢، إلا أن **عملية قبية الشراعية**، التي نفّذها مقاتلو الجبهة الشعبية-القيادة العامّة، ليلة ٢٥/١١/١٩٨٧، قد مَثّلت، في الواقع، محطة نوعية متميزة على طريق إثبات أهلية وجدارة الكفاح المسلّح، كأسلوب مجدٍ وحاسم، في مواجهة العدو، فبالإضافة إلى أنها أشّرت إلى مستوى عال من الجاهزية القتالية، تخطيطاً، إعداداً وتنفيذاً، فقد أشاعت نهوضاً وطنياً عارماً، في أوساط الشعب الفلسطيني، داخل الأرض المحتلة، وأسهمت في تعزيز ثقة الجماهير الفلسطينية، بمنظماتها الوطنية، الأمر الذي انعكس إيجابياً على تطور الانتفاضة لاحقاً.

الجدير ذكره، أن الطائرة الشراعية الفلسطينية، هبطت قرب معسكر "جيبور" الاسرائيلي، وتمكن قائدها، الفدائي خالد أكر، من قتل تسعة جنود اسرائيليين، وجرح ثمانية آخرين، قبل أن يستشهد.

وهزّت هذه العملية، هيبة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، ونظرية أمنها، مثلما هزأت أيضاً، بالدفاعات الالكترونية، التي وفرتها اميركا لاسرائيل.(٤)

(*) أعلنت أكثر من منظمة فلسطينية مسؤوليتها عن العملية، لكن الأرجح أن حركة الجهاد الاسلامي هي التي نفذتها.

ولاشك، أن عمليات مقاومة الاحتلال، خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تنحصر في النشاطات العسكرية وحسب، وإنما تعدتها، إلى فعاليات شعبيّة، واسعة، شملت معظم التجمعات الفلسطينية، وشاركت فيها مختلف فئات الشعب الفلسطيني.

إنّ التوكيد، على سمة الانتفاضة الفلسطينية، وارتباطها، بالسياق العام لكفاح الشعب العربي الفلسطيني، مسألة على جانب كبير من الأهمية، كان لابدّ من توضيحها، كمقدمة ضرورية، لمناقشة خصائص الانتفاضة، وفرادها الاجتماعية، **لأن ثمة من يحاول توصيف الانتفاضة، على أنها حدث نوعي، أملته ظروف معينة، قد لا تتكرر، وبالتالي فإن الحكمة تفرض "استثماراً" سريعاً لها**، وهذا ينطوي على تشكيك مقصود، في قدرة الانتفاضة على الاستمرار، تحت حجج وذرائع شتى، بهدف تسويغ المشاريع السياسية المصفوية الخاصة بالقضية الفلسطينية!!.

ولا غرو، أن توقيت اشتعال الانتفاضة، بهذا الزخم، قد شكّل عنصر مفاجأة حقيقياً، للأطراف المعنية، عربياً، فلسطينياً واسرائيلياً، فهذه الأطراف لم تكن تتوقع انفجاراً ثورياً، بهذا الحجم والزخم، في آن معاً، ولهذا أجمع المراقبون والمهتمون على أن عنصري "التوقيت والمفاجأة" مثّلا خاصية هامة من خصائص الانتفاضة.

وفي هذا الصدد، ولأن الانتفاضة، شكّلت بنوعيتها وزخمها، عنصر مفاجأة، فإن حديث بعض المنظّمات الفلسطينية، عن دور مخططي لها، في الإعداد للانتفاضة، لا يمتّ للحقيقة بصلة، ولا يعكس الواقع، الذي أكدته التطورات اللاحقة، سواء ما يتصل منه، ببنية الانتفاضة، أو ما يتعلق بأوجه نشاطاتها التنظيمية والسياسية والاجتماعية، والكفاحية عموماً، وهذا يكشف خاصية أخرى للانتفاضة، وهي **"العفوية"**، خصوصاً، في مرحلة انطلاقها الأولى، لكن هذا، لا يتعارض بالطبع، مع بروز دور لاحق للقوى السياسية الفلسطينية.

وحتى لا يثير الحديث عن العفوية، شيئاً من الالتباس، فإنني أقصد بالعفوية هنا، **أنّ الانتفاضة لم تأتِ نتيجة قرار سياسي مركزي، أو بفعل معدّ لها سلفاً، أو احتفالاً بمناسبة وطنية عامّة، أو في ذكرى انطلاقة فصيل فلسطيني ما، وفي**

هذا المجال، فإنه "من التبسيط الشديد للمسألة عزو قيام الانتفاضة، إلى حادث عابر، أو مناسبة سياسية معينة، فما أكثر ما وقع من أحداث عابرة، ومناسبات تاريخية، ولكنها لم تفجر انتفاضة، بل كانت في أحسن الأحوال، تواجه بموجة احتجاجية محدودة، إن أسباباً أعمق، وأبعد مدى، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت تراكم داخل الأراضي المحتلة، منذ وقت طويل، وقد كانت هذه الأسباب تعبّر عن نفسها، في هبّات شعبية متفرقة، ومتلاحقة في بعض الأحيان، وقد سبقت الانتفاضة في عام ١٩٨٧ وحده، عدة هبات شعبية، كانت إشارة واضحة، إلى وجود مخزون ضخم، من مشاعر السخط، ليس على الاحتلال وحده، بل وعلى السياسات التي هبطت بمستوى الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية.(٥)

إن عفوية الانتفاضة، في مراحل اشتعالها الأولى، عكس في أحد أهم جوانبه، غياب دور مركزي للقوى السياسية الفلسطينية، على مختلف اتجاهاتها، مما يدحض ادعاءات بعضها بنسب الانتفاضة إليه، فالحقيقة شيء، والإدعاء شيء آخر، ولعل هذه المسألة، بحدّ ذاتها مثّلت أحد مظاهر الأزمة الراهنة العميقة، التي تفاعلت داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

غير أن اتسام الانتفاضة، بخصائص "التوقيت والمفاجأة والعفوية" لا يُلغي أنها حظيت بشمولية قلّ نظيرها، في هبات وانتفاضات سابقة، لقد شملت المواجهات مختلف المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية، في الضفة والقطاع، في فترة زمنية قياسية، وإذا عدنا إلى البدايات، نجد أن التظاهرات، التى اندلعت في "جباليا"، بقطاع غزّة، تؤكد درجة عالية من الاحتقان التوري، لدى المواطنين الفلسطينيين، جرى التعبير عنها، عند اندلاع أول شرارة.

إن شمولية **الانتفاضة**، لم تتحدد في عنصر المكان وحسب، وإنما في مستوى حجم وزخم المشاركة الشعبية، لجهة اتساعها وعنفها، فقد تميزت الانتفاضة، ومنذ أيامها الأولى، بمشاركة واسعة النطاق، من قبل الفئات الشعبية (العمال، الفلاحين، الطلبة، وصغار الكسبة)، وليس صدفة أن يمتنع عشرات الألوف من العمال الفلسطينيين، عن العمل، في مصانع الاحتلال ومرافقه، في المناطق المحتلة، عام ١٩٤٨، منذ الأسبوع الأول لاندلاع الانتفاضة.

ولا ريب، أن أحد أهم خصائص الانتفاضة، **هو الدور المميّز الذي باشرته الفئات**

الشعبية الفلسطينية، ليس كنشطاء وحسب، وإنما كقادة ميدانين للانتفاضة، حيث شكلوا قاعدتها الأساسية "اللجان الشعبية"، في المخيمات والمدن والقرى.

العمال الفلسطينيون ينتفضون:

وكما هو معروف، فإنّ القاعدة العمالية الفلسطينية، شهدت توسّعاً ملحوظاً، بسبب سياسة مصادره الأراضي والاستيطان، وتضييق الخناق على الفلاحين، واحتكار تصريف المنتجات الزراعية، التي اتبعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، حيث تحوّل نتيجتها، عدد كبير، من صغار الفلاحين، إلى عمّال، بعد مصادرة أراضيهم، وقد بلغ العدد الإجمالي لقوّة العمل الفلسطينية، في الضفة والقطاع المحتلين، ٢٨٤ ألف عامل، منهم ١٨٢ ألف في الضفة، و١٠٢ ألف في القطاع، وحسب معطيات ١٩٨٥، كان عدد العاملين ٢٤٤ ألفاً، ونسبة البطالة ١٤٪ (٦)

وقد توزّع هؤلاء العمال، على مختلف المرافق (الصناعة البناء، الخدمات)، وكان قسم منهم يعمل في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وحسب الأرقام الاسرائيلية الرسمية، فإن عددهم تجاوز ٩٠ ألف عامل،(٧) امتنع أكثر من ٤٠٪ منهم عن الذهاب لمباشرة عملهم، انتصاراً للانتفاضة(٨).

وعبّرت صحيفة "يديعوت احرونوت" الاسرائيلية، عن خشية أصحاب العمل والمقاولين الاسرائيليين، من أن تؤدي الانتفاضة، إلى تأجيج المشاعر القومية، في أوساط العمال العرب، الوافدين من الضفة والقطاع.

ومن جهتها، أوردت يومية "جيروزاليم بوست" الاسرائيلية، أنّ فترة إضراب العمال العرب الفلسطينيين، في قطاع غزة، استمرت زهاء أسبوعين، وأربك الإضراب، عدداً غير قليل، من المصانع الاسرائيلية، وعرض التلفزيون الاسرائيلي، تقريراً مصوراً عن أحد المصانع، في منطقة حيفا، يعمل فيه ألف عامل، بينهم ١٥٠ عاملا، من الضفة والقطاع (الاثنين ١٩٨٧/١٢/٢١)، واعترف مدير المصنع، بأنّ الإضراب شوّش على توزيع الطلبيات، على الزبائن، مما اضطر إدارة المصنع، إلى تشغيل عدد بديل، عن العمال المضربين، لوقت

إضافي(٩).

ومنذ بدايتها، لعب العمال الفلسطينيون دوراً مميزاً، في الانتفاضة، فامتنعوا عن العمل، في المستوطنات، والمشاريع الاسرائيلية في الضفة والقطاع والمناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، واستنهضوا الإقتصاد المحلي، عبر عملهم في المؤسسات الوطنية، وانخرطوا في أنشطة الانتفاضة، في اللجان الشعبية، وفي تنظيم المظاهرات.

وبلغت نسبة العمال، في شهداء الانتفاضة ما بين ١٩٨٧/١٢/٨ و١٩٨٨/١٠/١٧، ٤٤٪ في الضفة، و٤٥٪ في القطاع، مقابل ٤٩٪ من المعتقلين، خلال السنة الأولى من الانتفاضة فقط.(١٠)

وفي مطلع أيار (مايو) ١٩٨٩، صرّح في موسكو، جورج حزبون، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، بأن العمال يشكلون أكثر من نصف الشهداء والجرحى والمعتقلين، وبأن ٢١ قائداً نقابياً، تمّ اعتقالهم من بين ٣٨ هم مجموع القياديين النقابيين هناك. (١١)

وزاد عدد الشهداء العمال، حتى تاريخ ١٩٨٨، عن ٧٠ شهيداً، إضافة إلى جرح المئات، واعتقال الآلاف.(١٢)

ولا بد من الإشارة إلى أن، نسبة كبيرة من العمال الفلسطينين، يعيشون في المخيمات، وقد عانى أبناء المخيمات الفلسطينية، أكثر من غيرهم جرّاء الظروف الإقتصادية والمعيشية السيئة، سيما أن معاناتهم، على هذا الصعيد، ترجع إلى عشرات السنين، أي إلى الفتره، التي سبقت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ممّا ولّد لديهم شعوراً بالغبن والقهر، في شقّيه القومي والطبقي، **ومن هنا جاءت مشاركتهم الرياديّة في فعاليات الانتفاضة، والتي شكّلت أيضاً واحدة من أهم خصائصها.**

وقد يكون مفيداً، الإشارة، هنا، أن سكان المخيمات الفلسطينية، يشغلون ما نسبته ١٧٪ من إجمالي عدد السكان في الضفة والقطاع فقد بلغ عددهم حوالي ٥٨٢ . ٢٦١ مواطن، من أصل ما يقارب، مليون وستمائة ألف فلسطيني في الضفة والقطاع، وهم يتوزعون على ٢٦ مخيماً.(١٣)

وإذا تتبعنا حجم مشاركة أبناء المخيمات، في الانتفاضة، بالمقارنة إلى النسبة، التي يشغلونها، ديمغرافياً، نستنتج الأهداف الحقيقية، التى انطلقت الانتفاضة، من أجلها، والسياق العام، الذي سيحكم مساراتها اللاحقة.

والفلاحون أيضاً:

ومع الأيام الأولى لاشتعالها، كانت مشاركة القريه الفلسطينية، محدودة فى الانتفاضة، إلا أنها راحت تتزايد، تدريجياً، وظلّ سكان القرى والأرياف الفلسطينيون، واجهة الصراع مع المستوطنين الاسرائيليين، إضافة إلى أن هذه القرى، كانت تتحكم بأهم الطرق الاستراتيجية.
وقد انخرط، في نهاية كانون الأول ١٩٨٧، ٢٠ قرية، فى الانتفاضة، ارتفع العدد، فى كانون الثاني (يناير) إلى ٨٨ قرية، وما لبث أن وصل في شباط (فبراير)، إلى نحو ٢٠٠ قرية.(١٤)
ونشط الفلاحون، في دعم المدن والمخيمات الفلسطينية، بالمواد الغذائيه، أثناء فترات الحصار، المفروض عليها، من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وساهموا بفعالية، في الاقتصاد المنزلي.
وبعد أن طلبت قيادة الانتفاضة، من المجالس البلدية، والقروية، المعينين، من الاحتلال، الإستقالة، فإن نسبة ٨٨٪، من أعضاء هذه المجالس، ومن المخانير، قدموا استقالاتهم.
وفى جانب آخر، استجاب الفلاحون الفلسطينيون لنداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، التي دعتهم، إلى "استصلاح الأراضى، وزراعتها، ومساندة المناطق المحاصرة، وتعزيز مفهوم الاقتصاد المنزلي (زراعة الأرض وتربية الدواجن)، وتشكيل اللجان الزراعيه".(١٥)

الطلبة والشبيبة: عماد الانتفاضة

اتضح من مشاركة الشبيبة الفلسطينية، في فعاليات الانتفاضة، الدور الريادي الخاص، الذي اضطلعت به، وقد حمل حجم ونوع مشاركتها، معنى ذا مغزى، حيث أوضح طبيعة التناقض العدائي التناحري، بين جماهير الشعب الفلسطيني وبين الكيان الصهيونى، ويكفي أن نشير،

في هذا الإطار، إلى أن العدد الإجمالي للطلبة، في الضفة والقطاع، -وهم العمود الفقري - للشبيبة، قد وصل، وفق إحصائيات العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٢، إلى ١٤٨،٤٧٢ طالب وطالبة(١٦)، يتوزعون على ست جامعات وعشرات المعاهد، ومئات المدارس الابتدائية، ومثلها في المدارس الإعدادية والثانوية، يكفي أن نشير إلى ذلك، لنتبيّن مستوى الهلع والرعب، الذي دبّ في الأوساط الصهيونية، تلك الأوساط التي اعتقدت أنّ بأمكانها ترويض النشيء الفلسطيني الجديد، داخل الوطن المحتل.

إن الطلبة داخل الضفة والقطاع فقط، والذين يشكّلون ربع إجمالي عدد المواطنين الفلسطينيين، يؤكدون، عبر مشاركتهم الواسعة، في أعمال الانتفاضة، **طبيعتها الاستراتيجية**، وبالتالي، فأنهم يضفون عليها، **خاصية**، تنفرد بها.

ويلخص أحد الباحثين، دور القطاع الطلابي فيقول: "إنهم انخرطوا جميعاً في فعاليات الانتفاضة، ونشاطاتها، وصار لكل صاحب اختصاص، ميدانه للعمل النشط، بحيث تحقّق ذلك الشعار، الذي طالما، بقي نظرياً، وهو ربط التعليم بحاجات المجتمع، العلوم والثقافة، الصحة والتمريض، الزراعة والإحصاء، الاعلام والاقتصاد، العلاقات العامة واللغات، كل هذه الإختصاصات، صار لأصحابها، شيئاً يفعلونه، في ظل الانتفاضة الباسلة، وحتى أولئك النفر القليل، والقليل جداً، الذين لم يكن لديهم ما يفعلونه، وجدوا طريقهم للمساهمة بأحد أنشطة الانتفاضة، بما في ذلك كنس الشوارع وتنظيفها، وبناء المنازل التي هدمها الاحتلال، والإسهام بمواسم جني المحاصيل الزراعية وتوزيعها"(١٧)

وجاء في أحد التقارير الخاصة،(١٨) أن المجتمع الفلسطيني بكل فئات أعماره قد شارك في أعمال الانتفاضة، غير أننا نستطيع تقسيم فئات الأعمار، من حيث فعاليتها، ومستوى أدائها على النحو التالي "من هم دون سن الثانية عشرة، يُغطّون خمس الانتفاضة، من سن ١٢-٣٥ عاماً، يشكّلون القاعدة الأساسية للانتفاضة، أما الذين تتجاوز أعمارهم، سن الخامسة والأربعين، فأن مشاركتهم تتّسم بمحدودية ملحوظة".

ومَن يراجع الأشهر الأولى، ثم السنة الأولى، من بدء الانتفاضة، يعرف أن أغلبية الجرحى، كانوا

من الشبيبة والطلاب، وقد وصلت نسبتها ٣٥ . ٧٥٪، كذلك كان عدد الشهداء الشباب ١٦٩ شهيداً، ويشكلون بذلك، نسبة ٧٧ . ٦٣٪ من إجمالي عدد الشهداء البالغ ٢٦٥ شهيداً، في الأشهر الأربعة الأولى فقط(١٩).

البرجوازية الوطنية الفلسطينية: أيُّ دور؟

شاركت البرجوازية الوطنية الفلسطينية، بشقيها التجاري والصناعي، في فعاليات الانتفاضة، ذلك أنها -إضافة إلى عدائها القومي للاحتلال- وجدت في الانتفاضة بغيتها للانتقام من سلطات الاحتلال الصهيوني، تلك التي عملت على تدميرها ونهميش دورها الاقتصادي والاجتماعي(٢٠).

لقد تضررّت البرجوازية الصناعية، من تشريعات وإجراءات الإحتلال، وكذلك متوسطو التجار وصغارهم أساساً، بتأثير تضييقات الإحتلال عليهم، وما سبّبه من خسائر مالية منوا بها، جراء تعرضهم لمزاحمات التجار الاسرائيليين، فضلاً عن الضرائب التعسفية، وجموح الأسعار، أمّا التجار الكبار، فلم يمس الإحتلال مصالحهم الإقتصادية، إلا ما ندر، مما جعلهم أكثر ميلاً لمهادنته(٢١).

أما "الجناح الزراعي"، في البرجوازية الوطنية، وهم أساساً من كبار الملاك، فقد ظلّوا الأكثر تضرراً، مع تزايد مساحات الأراضي التي صادرتها سلطات الإحتلال، إضافه إلى احتكارها للمياه ونهبها، وفرض العقوبات الاقتصادية، على المزارعين، وعرقلة تسويق المنتجات الزراعية.

واستجابت البرجوازية الوطنية لنداءات قيادة الانتفاضة، الداعية إلى مواصلة الإضرابات التجارية (الإغلاق والفتح الجزئي للمحال)، تحدّي قانون الضرائب الاسرائيلي، بالامتناع عن الدفع، تخفيف العبء على المستأجرين، استيعاب المستقيلين من أعمالهم في مؤسسات الاحتلال، عبر تشغيلهم، مضاعفة الإنتاج واستيعاب المزيد من الأيدي العاملة، وعدم حسم أجور العمال أيام الإضراب(٢٢).

وشكّل التجار لجانهم الخاصة "لجان التجار"، وامتنعوا عن التعامل بالسلع والبضائع

الاسرائيلية،(٢٣) ونقل شهود عيان لصحيفة الدستور الأردنية، من مدينة رام الله، "أن تجار المدينة كانوا يبيعون الأهالي سلعاً وبضائعاً بأسعار رمزية، وفي أحيان أخرى بدون مقابل، مشاركةً منهم في دعم الأهل، في ظل الانتفاضة"(٢٤)

المهنيون والانتفاضة:

برز من بين المساهمين النشطين، في الانتفاضة، العاملون في الحقل المهني (الأطباء، المهندسون، المحامون، الكتاب والصحفيون، الفنانون، المعلمون..الخ)، فقد ساهم هؤلاء جميعاً، بدأبٍ ومثابرة، في فعاليات الانتفاضة، بأشكال مختلفة، وتميّز على هذا الصعيد دور الأطباء والممرضين، الذين عملوا ما في وسعهم من أجل إنقاذ حياة المصابين أثناء الانتفاضة، والسهر على معالجة الجرحى، الذين كانوا بأعداد كبيرة، في المستشفيات.

النساء الفلسطينيات: دورٌ مميّز

وإذا كانت المرأة الفلسطينية، قد ساهمت في الماضي بدور وطني، في مقاومة الإحتلال، حيث استُشهدت واعتُقلت، وعانت إقتصادياً واجتماعياً، فإنّ مساهمتها في الانتفاضة، ومستوى أدائها، فاق كل التوقعات، فراحت تشارك في المظاهرات والاعتصامات، وتنخرط في "اللجان الشعبية" منذ شهرها الأول، وتبوأت مراكز قيادية فيها، ويكفي أن نعرف أن ١٨٪ من شهداء الانتفاضة، هُنّ من النساء، ليتضح حجم الدور الباسل للمرأة الفلسطينية، في حين بلغ عدد المعتَقلات الفلسطينيات، اللواتي صدر بحقهن أحكام بالسجن من سنة، فما فوق، خلال الفترة، الممتدة مابين ١٩٦٧-١٩٨٤ حوالي ٢٥٧ معتقلة، وصل هذا العدد، خلال الأشهر الأولى للانتفاضة، ما يقارب ١٠٠ معتقلة(٢٥).

كذلك، وفي حين استشهدت ٤٩ امرأة فلسطينية، بين العامين ٦٧-٨٥ فقد أشارت المعلومات الأولية، إلى استشهاد ٦٤ امرأة، أثناء الأشهر الأولى فقط، من عمر الانتفاضة(٢٦).

وشارك النسوة الفلسطينيات، في مظاهرات واعتصامات، خاصة بهن، إضافة إلى المظاهرات المشتركة مع الرجال، خصوصاً في الضفة الغربية، وقمن برصد تحركات جنود الاحتلال، وتوجيه الشباب، المنتفض، بهذا الصدد(٢٧).

أداة الانتفاضة: اللجان الشعبية

تميزت الانتفاضة الفلسطينية، المستمرة، منذ عام ١٩٨٧، بظاهرة "تشكيل اللجان الشعبية"، في مختلف المجالات: الاقتصادية، الصحية، التعليمية، التعبوية، الإعلامية والضاربة..الخ

وقد اضطلعت هذه اللجان، بدور هام للغاية، في إدارة شؤون المواطنين، على غير صعيد، وتشكلت هذه "اللجان" في فترة زمنية مبكرة، من عمرالانتفاضة، ولعبت دوراً هاماً، في إفشال مساعي العدو لإجهاضها، فانتشار اللجان على امتداد الأرض العربية المحتلة، رتّب على سلطات الاحتلال، التعامل، مع كتلة بشرية، متراصة، يصعب قمعها، على مراحل، أو التفرغ لمطاردة النشطاء الأساسيين.

وممّا لاشك فيه، أن انتشار "القوى الضاربة"، وإسهامها بالدور المميز في مطاردة عملاء العدو بأنذارهم ونصقينهم، إذا لم يرتدعوا، قد أوصل مساعي سلطات الاحتلال، إلى طريق مسدود، في معظم الحالات، وفي أغلب الأحيان، **واستنتاجاً**، نستطيع القول، وباستثناء سماسرة الأراضي وسماسرة العمل، والمتعاونين مع الاحتلال (العملاء)، وجميعهم يشغلون نسبة ضئيلة لا تستحق الذكر، في المجتمع الفلسطيني، فإن فئات الشعب الفلسطين المختلفة، داخل الوطن المحتل، قد شاركت بنشاط، وإنْ بتفاوت، في فعاليات الانتفاضة. وكذلك، نستطيع القول، أن أشكال "تنظيم العمل"، المتطورة، والشاملة، في الانتفاضة، قد أكسبها، خاصيّة تنفرد بها، عن بقيه الانتفاضات والهبات الفلسطينية، السابقة، منذ مطلع هذا القرن، الأمر الذي وفر لها مقومات الاستمرار والتطور.

إن الفارق النوعي بين أشكال تنظيم العمل، في الانتفاضة الراهنة، وبين غيرها من الانتفاضات التاريخية، للشعب الفلسطيني، إنما يرجع إلى **طبيعة القوى الاجتماعية، التي تحمّلت**

وتتحمل مسؤولية القيادة المباشرة، ففي الانتفاضات السابقة، خصوصاً، في مرحلة العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، كان لواء القيادة معقوداً للبرجوازية الوطنية، مع وجود استثناءات محدودة، بينما، في الانتفاضة الحالية، فإن الفئات الشعبية، هي التي تتصدى لهذه "المهمّة"، الأمر الذي طبع الانتفاضة بطابعها، وأسهم في تعميم خاصيتها الثورية، غير المساومة، رغم كل المحاولات التي تجري على قدم وساق "لاستثمار" الانتفاضة، في سياق الحلول السياسية التصفوية المطروحة!!.

الهوامش

(١) مجلة "المجلة" ١٩٨٦/٧/٢٤

(٢) جريدة السفير اللبنانية، ١٩٨٦/١٠/١٦

(٣) خالد عايد، انتفاضة فلسطين الدائمة، وجهة نظر، السفير، ١٩٨٨/١/١٨

(٤) عبد القادر ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، كتاب الأهالي رقم ٤١، القاهرة، ١٩٩٢

(٥) الوطن الكويتية، مقابلة مع السيد بشير البرغوثي، ١٩٨٨/١٢/١٩

(٦) د.حسن صالح، الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، شؤون عربية، العدد ٤٨، ١٩٨٦

(٧)فايز ساره، البنية الاجتماعية للانتفاضة (بحث)، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٨

(٨) يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٣/٢

(٩) مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

(١٠) جريدة الاتحاد، حيفا، ١٩٨٨/٦/١٠

(١١) مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

(١٢) مذكرة الاتحاد العام لنقابات العمال فى الضفة الغربية، الحرية، ١٩٨٨/٥/٢٩

(١٣) دور المخيم في حركة النضال الفلسطينى، القبس الدولى، ١٩٨٨/٦/١٣

(١٤) فايز ساره، مصدر سبق ذكره

(١٥) بيانات القيادة الوطنية الموّحدة، ذوات الأرقام ١٢، ١٣، ١٤، النداء اللبنانية

(١٦) المجموعة الإحصائية الفلسطبنية، العدد ٦

(١٧) د.شفيق الغبرا، الانتفاضة الفلسطبنية

(١٨) تقرير خاص من الوطن المحتل، ١٩٨٨

(١٩) مركز الدراسات الفلسطينية (دمشق)، مصدر سبق ذكره

(٢٠) نفس المصدر

(٢١) مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ذوات الأرقام ١٨، ٦، ١٢، ١٣

(٢٣) القبس الكويتبة، ١٩٨٨/٣/٢٧

(٢٤) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٥/٢٠

(٢٥) ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطبنية والاحتلال الاسرائيلي

(٢٦) نفس المصدر

(٢٧) صوت الشعب الأردنية، ١٩٨٨/٧/٩

الفصل الثالث

القوى السياسية للإنتفاضة

حين اشتعلت الانتفاضة، في الضفة والقطاع المحتلين، مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، تعامل مركز الحركة السياسية الفلسطينية، في الخارج، وربّما في الداخل أيضاً، بمختلف اتجاهاته، مع هذا "الحدث" بأسلوبه النمطي التقليدي، فنظر إليه، خلال الأسبوع الأول، على أنه جزء من حالات "الانتفاض" الفلسطيني، وحسب، تلك الحالات، التي كانت تبدأ، وتتصاعد، تبعاً للظروف، ثم لا تلبث أن تخبو، وهكذا دواليك، مما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه عند الحديث عن القوى الاجتماعية للانتفاضة، عندما قلنا أن "الانتفاضة" بدأت "عفوية"، ولم تشتعل بقرار، من هذا الطرف أو ذاك، حتى أن بعض القيادات الفلسطينية، شكّك -ولو على استحياء- في إمكانية استمرارها، اعتقاداً منه، بأن الظروف المحيطة، بكل سلبيتها المعروفة، لا تُبشّر، بحالة "نهوض"!!

ولعلّ القوى الفلسطينية، ارتكزت في نظرتها تلك إلى المعطيات، التي سبقت اشتعال الانتفاضة، خصوصاً، ما اتّصل منها، بالهبّات التي ظهرت داخل الوطن المحتل، في الفترة الواقعة، ما بين شهري كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ وأيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، تلك الهبّات،

التي بدأت، لكنها ظلت محدودة، إن من حيث فعاليتها، أو شمولها.

فقد شهدت تلك الفترة، عدّة هبات، تميزت بنشاطات واضحة، على غير صعيد، وبالإشارة إلى المعطيات التي أوردها، التقرير السنوي الأخير الصادر عن "مشروع الضفة الغربية"، برئاسة الاسرائيلي ميرون بنفينستي، استناداً إلى مصادر الجبش الاسرائيلي، فقد تم تسجيل ٣١٥٠ حادثة "خرق نظام"، إضافة إلى ٦٥ عملية "إرهابية"(*) و١٥٠ حادثة إلقاء قنابل حارقة،وأن هذه مرحلة جديدة في الحرب، في المناطق المحتلة..والمقاومة تنبع فى الأساس، من السكان المحليين، وليس من أوامر آتية من الخارج"(١)

وفي هذا الإطار، انطلقت هبة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، فوقعت اشتباكات عنيفة بين العرب الفلسطينيين والمحتلين الاسرائيليين، فى القدس، إثر مقتل مستوطن اسرائيلى، وأدّت هذه الاشتاكات إلى استشهاد طالبين، من جامعة بير زيت، وصبي من مخيم بلاطة، واعتقال مئات المواطنين الفلسطينيين.

ولاحظ المراقبون "أن مدى الاستجابة لدعوات الإضراب والتظاهر، في الضفة والقطاع يدعو إلى الدهشة"(٢)، وفي نهاية الأسبوع الأول، من شباط (فبراير) ١٩٨٧، وقعت مواجهات، جُرح خلالها ٦ جنود اسرائيليين، في حوادث متفرقة، واستُشهد عدد من الفلسطينيين، وكتب المحلل العسكري يوسف فالتر معلّقاً "فصل جديد من العنف، تظاهرات عاصفة، رجم بالحجارة، مصادمات مع تلاميذ المدارس، وطلاب الجامعات..هذا المسار يتكرر، إن الأمر يتعلق بمسار طويل، بنضال مستمر، له ثمن معين"(٣)

وحفلت هبة أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، بسلسلة مواجهات عنيفة، اتخذت شكل التظاهرات والإضرابات، استُعملت خلالها الحجارة والسكاكين وزجاجات "المولوتوف"، والأسلحة الناريّة، بعض الأحيان، "وفي غضون تشرين الأول (اكتوبر) وحده، استشهد عشرة فلسطينيين، وجُرح العشرات واعتُقل المئات"(٤)

(*) مفرداب يطلقها الاحتلال الصهيوني عند وصفه للأعمال الفدائية الفلسطينية.

وعـودٌ إلى بدء، وقبل أن نأتي، إلى مناقشة الموضوع، الذي نحن بصدده، "القوى السياسية للانتفاضة"، تقتضي الضرورة، أن نشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً: شهد الوطن المحتل، في السنوات الأخيرة، التي سبقت اشتعال الانتفاضة، تراجعاً نسبياً، في نفوذ فصائل الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومردُّ ذلك، الأزمة العميقة، والظروف الصعبة، التي عصفت بها، والتي أشرنا إليها في "مقدمات الانتفاضة".

ثانياً: وفي موازاة، انحسار نفوذ فصائل المنظمة، برز على نحو أوضح تأثير "تيارات" الحركة الإسلامية، في فلسطين، "ذلك أن عدداً لابأس به، من قادة الحركة الإسلامية، كانوا أعضاء في المنظمات الفلسطينية، وخاضوا التجربة عن كثب، وعلى سبيل المثال، فإن الشيخ محمد أبو طير، الذي قضى حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات، قد أصبح إسلامياً أصولياً، وشيخاً مقتنعاً بأن الإسلام هو السبيل لتحرير فلسطين.(٥)

ثالثاً: وكنتيجة للملاحظة الأولى، تنامت **مبادرات "المقاومة المحلية"**، في الوطن المحتل، خصوصاً، في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان، صيف ١٩٨٢، ففي الأعوام التي أعقبت الغزو، تصاعدت العمليات الفدائية المسلحة، التي نفذها شبّان، من الداخل، لا تربطهم صلات بالمنظمات الفلسطينية، وكانوا يحصلون على سلاحهم، بطرقهم الخاصة (الاستيلاء عليها من الجنود الاسرائيليين، أو شرائها من السوق السوداء).

وعلى سبيل المثال، فإن "مجموعة الخليل"، التي عملت انطلاقاً، من قرية صوريف، وزاولت نشاطاً مسلحاً، استمر ثمانية عشر شهراً، وقتلت خمسة اسرائيليين، على الأقل، لم تكن على صلة بأي فصيل فلسطيني.(٦)

خارطة القوى السياسية الفلسطينية عشية الانتفاضة:

بالإمكان إجمال خارطة القوى السياسية الفلسطينية، عشية اشتعال الانتفاضة الفلسطينية، أي في مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، على النحو التالي:

١- الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وهي: فتح، الجبهة الشعبية،

الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب(*)، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحريرالعربية.

٢- فصائل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، وهي إطار يجمع الفصائل المعارضة لقيادة منظمة التحرير ويضم: الجبهة الشعبية-القيادة العامة، حركة فتح الانتفاضة، طلائع حرب التحرير الشعبية-الصاعقة، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري(**).

٣- فصائل التيار الإسلامي وتضم: حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وحركة الجهاد الاسلامي، مع ملاحظة أن "حماس" لم تكن قد أعلنت رسمياً عن نفسها، في تلك الفترة، يضاف إليها ملاحظة ثانية وهي أن ثمة مجموعات أخرى، كانت قد أعلنت عن نفسها، خارج الأراضي المحتلة، لكنها صغيرة، وغير مؤثرة(***).

٤- فصائل أخرى وشخصيات مستقلة، موزّعة على التيارات الثلاثة وأهمّها: حركة فتح-المجلس الثوري، وهي فصيل فلسطيني معارض لقادة فتح ومنظمة التحرير.

وفي الحقيقة، فإن الغالبية العظمى، من القوى السياسية الفلسطينية لها وجود داخل الأراضي المحتلة، تاريخياً، لكنه متفاوت بين فصيل وآخر، إن من حيث الحجم أو من حيث الفاعلية، وكان يحتل مكان الصدارة، حين اندلعت الانتفاضة، أربعة تنظيمات سريّة هي: فتح، الشعبية، الديمقراطية والحزب الشيوعي (حزب الشعب)، بينما يأتي الجبهة الشعبية-القيادة العامة(****)، في الدرجة الثانية، أما بقية الفصائل فوجودها متواضع نسبياً، وتأثيرها بالغ المحدودية.

(*) الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً.

(**) فصيل منشق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني بقيادة السيد عربي عواد.

(***) من بين هذه المجموعات. حزب الله-فلسطين ومنظمة الجهاد الاسلامي-كتائب الأقصى وغيرها.

(****) تميزت الجبهة الشعبية-القيادة العامة، عن غيرها من الفصائل الفلسطينية، بتنفيذ

أما فصائل التيار الاسلامي، ورغم أن الفصيل الرئيسي فيها، "حركة حماس"، لم تكن بعد قد أعلنت عن نفسها "رسمياً" إلا أنها أخذت تشق طريقها بدأبٍ ومثابرة، بحيث باتت مؤخراً الاتجاه الموازي، عملياً، لمجموع الفصائل الوطنية الأخرى، داخل الوطن المحتل (الضفة الغربية وقطاع غزّة)، ذلك أن للحديث عن المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، شأن آخر، وكذلك بالنسبة لمناطق الشتات.

القوى والانتفاضة بعد مرحلة "العفوية" :

بعد نحو شهر، تقريباً من اشتعال فتيل الانتفاضة، بادرت التنظيمات الرئيسية الأربعة، والتي كانت جميعها، منضوية في إطار قيادة المنظمة (مجلسها الوطني والمركزي ولجنتها التنفيذية)، إلى الإئتلاف، داخل **"القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة"** كمركز قيادي للداخل الفلسطيني، وراحت تبرمج جزءاً من فعاليات وأنشطة الانتفاضة، كالدعوة إلى "الإضراب" و"التظاهر" وغيرهما، وقد حققت نجاحاً، على هذا الصعيد، من خلال استجابة الجماهير الفلسطينية لدعواتها، التي كانت تصدر على شكل بيانات متسلسلة.

لكن علاقة القيادة الوطنيه الموحدة، باللجان الشعبية، وهي الإطار القيادي/القاعدي، في الوطن المحتل، لم تكن لتتم على نسق واحد، ذلك أن عدداً كبيراً من هذه "اللجان" لم يكن يتمثّلها، بالمعنى التنظيمي الصرف، وإن كان يستجيب لنداءاتها، في ما يتعلق بالفعاليات، التي تتركز على مواجهة الاحتلال والتصدي لجنوده ومستوطنيه وحسب.

سلسلة هامة من العمليات العسكرية النوعية، الموجعة للعدو الصهيوني، مبكراً، من بينها (الخالصة، أم العقارب، قبية ...الخ)، وتُعتبر الفصيل الرئيسي لجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، وهي تشرف على "إذاعة القدس" التي لعبت دوراً بالغ الأهمية أثناء الانتفاضة، على الصعيد الشعبوي، وكانت من الفصائل الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن تنسحب من مؤسسات المنظمة، غداة احتدام الخلافات الداخلية الفلسطينية، بسبب انحياز قيادة المنظمة إلى نهج التسوية الاستسلامية.

وبهذا المعنى، فإن القيادة الوطنية الموحدة، لم تكن إطاراً سياسياً مركزياً وحيداً، داخل الوطن المحتل، فثمة أطُر أخرى، في مقدمتها، قيادة حركة المقاومة الاسلامية "حماس" أساساً، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

وقبل أن ننتقل إلى استعراض، الظاهرة **"الجديدة"** من حيث **الشكل**، وهي الحركة الاسلامية في الضفة والقطاع، لابد من إبدا ء الملاحظات التالية:

أولاً : إن الفصائل الفلسطينية الأخرى، وخصوصاً جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية لم تشكّل إطاراً قيادياً موحّداً، في الوطن المحتل.

ثانياً : إن فصائل القيادة الوطنية الموحده للانتفاضة لم تكن متطابقة في فهمها للعملية الكفاحية داخل الوطن المحتل، أو منسجمة تماماً، على الصعيد السياسي، وقد جاءت فترات معينة ظهرت خلالها خلافات علنية في ما بينها، كالخلافات بين فتح والجبهة الشعبية، ولذا فقد صدرت، غير مرة بيانات متضاربة، خصوصاً، في الجانب السياسي عن القيادة الوطنية الموحدة!!

ثالثاً : إن الفصيلين الرئيسيين للحركة الاسلامية (حماس والجهاد الاسلامي) ظلاً يُصدران بياناتهما منفردين، لأنهما لم يشكّلا "قيادة موحدة"، بسبب وجود تباينات في تظرنهما لكثير من الأمور.

الحركة الاسلامية في فلسطين: مدخل

مع بداية الربع الثاني، من هذا القرن، ظهرت حركة اسلامية جنينية، من أحشاء الواقع العربي المثقل بالتطورات والأحداث الجسام، فتأسست "جماعة الأخوان المسلمين" بمدينة الاسماعيلية، في مصر، في شهر آذار (مارس) ١٩٢٨، على يد حسن البنا، ومجموعة صغيرة، من رفاقه، "وكان هدف هذه الجماعة، التي أصبحت في ما بعد، من أكبر الأحزاب السياسية، في مصر والمشرق العربي، بناء مجتمع اسلامي، من خلال تطبيق الشريعة الاسلامية"(٦١).

وامتد نفوذ هذه الحركة إلى فلسطين، عندما زار عبد الرحمن البنا، شقيق حسن البنا، البلاد، والتقى الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى، حينذاك،

وراحت الحركة، تدعو إلى مساعدة ونصرة الفلسطينيين، في مواجهة الهجرة اليهودية، وشكّلت "اللجنة المركزية العامة لمساعدة فلسطين" برئاسة حسن البنا، المرشد العام للحركة، "كما قامت الحركة بتشكيل لجنة طلابية" للتعريف بالقضية الفلسطينية، في الجامعات المصرية، وشارك عدد ضئيل من جماعة الأخوان المسلمين في الغارات المسلحة، على المنشآت اليهودية أثناء ثورة ١٩٣٦ (٧)

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أرسلت الحركة المبعوثين إلى فلسطين، ليس من أجل نشر الدعوة والحث على مناهضة الصهيونية وحسب، بل ومن أجل المساعدة في "تدريب الجوّالة (الكشافة) الفلسطينية، وكان أبرز هؤلاء المبعوثين، الضابط المتقاعد محمود لبيب، الذي أشرف على حركة التطوع، وقاد الوحدات العسكرية، والذي أصبح في ما بعد، نائب المرشد العام، للشؤون العسكرية" (٨)

واحتلت القضية الفلسطينية، موقعاً خاصاً، لدى جماعة الأخوان المسلمين، الأمر الذي أوضح، بُعدها العربي والإسلامي، وأعطاها مدخلاً رئيسياً، إلى فلسطين "مما أسهم في زيادة شعبيتها، وخصوصاً، بعد مشاركتها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، واستشهاد عدد من متطوعيها على الأرض الفلسطينية.(٩) ويذكر عمر التلمساني، المرشد العام السابق للجماعة، أن عدد شهداء الإخوان، في فلسطين كان بين ٣٠-٤٠ متطوعاً، وقد وصل عدد المتطوعين، من الأخوان المسلمين، من مصر وسورية والأردن وفلسطين وأقطار أخرى إلى ٤٧١ متطوعاً.(١٠)

وذكر حسن البنا، في شهر آذار (مارس) عام ١٩٤٨، أن لديه ١٥٠٠ متطوع، داخل فلسطين.
وافتتح سعيد رمضان، أحد قادة الأخوان المسلمن، أول فرع للجماعة، في القدس، في السادس والعشرين، من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٤٥، ثم توالى افتتاح فروع أخرى، وفي عام ١٩٤٧، كان هناك حوالي ٢٥ فرعاً، تراوحت العضوية فيها، بين ١٢-٢٠ ألفاً، من الأعضاء النشطين، وكانت هذه الفروع، تخضع لإشراف الأخوان، في القاهرة، وقد سُمي الحاج أمين الحسيني قائداً محلياً، للأخوان، في فلسطين، وساعد استخدام اسمه، جماعة الأخوان في نشر نفوذها، في البلاد.(١١)

وكان وضع الأخوان المسلمين،في الضفة الغربية، قبل احتلالها عام ١٩٦٧، متميزاً عن وضعهم في قطاع غزّة، فبعد إلحاق الضفة مع شرقي الأردن عام ١٩٥٠، لم يلقَ الأخوان، ما لقيه أندادهم، من معاملة قاسية في القطاع، الذي كان تحت سيطرة الإدارة المصرية، وقد سُمح للأخوان، في الضفة، ولاحقاً في الأردن، بممارسة نشاطاتهم، بشكل علني، بعد أن اعترف بهم النظام كإطار شرعي، غير سياسي، يقصر نشاطاته، على نشر التعاليم الاسلامية.

وقبل المعاملة القاسية، في القطاع، كان الأخوان يمارسون نشاطاً سياسياً ملحوظاً، خصوصاً، بعد قيام ثورة تموز (يوليو) في مصر عام ١٩٥٢، وارتفع عدد أعضائهم، إلى ما يربو عن الألف عضو، أغلبيتهم الساحقة من طلبة المدارس الإعدادية، للاجئين، ومن مدرّسيهم، أما قيادتهم، فتوزعها كبار النجار ومتوسطيهم، ومدرسى الثانويات، من مواطنى مدينة غزّة بالذات.

ورغم أن عبد الناصر وجّه ضربة قاضية للأخوان في مصر، عقب محاولتهم اغتياله، في ٢٦/١٠/١٩٥٤، وبعد أن تأكد له، أن الأخوان، اتصلوا بالسفارة البريطانية، في القاهرة، بهدف إضعاف موقف المفاوض المصري، الساعي إلى إنهاء الوجود البريطاني في مصر، إلا أنه اكتفى بسحب الترخيص الممنوح للأخوان في قطاع غزّة، الأمر الذي دفعهم، إلى النزول تحت الأرض، فهبطت عضويتهم إلى زهاء العشر، ومإإن شعروا برجودهم في خندق واحد مع شيوعى القطاع، حتى تحالفوا معهم ضد الحكم الناصري. (١٢)

وغداة احتدام المواجهة بين عبد الناصر والمعسكر الاسبريالي، تحوّل الشيوعيون، في القطاع إلى تأييده، بينما ظل الأخوان في خندق المعارضة. (١٣)

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزّة، انتقل الأخوان، إلى النشاط العلني، وراحوا يؤسسون الجمعيات الخيرية، التي تشرف على المدارس الدينية ورياض الأطفال، وكذلك المكتبات والنوادي الرياضية.

ومن بين الجمعيات، التي أقامها الأخوان: الجمعيات الاسلامية الشرعية في الخليل، جمعية التضامن الخيرية الاسلامية، في نابلس، جمعية المسنين في جنين، جمعية الشبان المسلمين في القدس، المجمع الإسلامى في غزّة وغيرها. (١٤)

ومما لاشك فيه، أن هذه الجمعيات لعبت دوراً رئيسياً، في نشر الفكر الإسلامي، وجذبت الجماهير إلى الحركة الاسلامية، ووفّر المال فرصة مؤاتية للحركة الاسلامية، في مجال توسيع نفوذها.

كذلك تغاضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، عن هذه الأنشطة، ما دامت لا تؤثر عليها، ولا تشكل خطراً على "الأمن"!!

ومع أن جماعة الأخوان المسلمين، لم تنخرط في أُطُر الثورة الفلسطينية المعاصرة، ولم تشارك في نشاطاتها العسكرية والسياسية، ضد الاحتلال الصهيوني، إلا أن اتساع نفوذها، في ما بعد، ارتبط طردياً، بتراجع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعرّضت -كما هو معروف-، إلى حملات منظمة لتصفيتها، وتعرضت كذلك، إلى أزمات داخلية حادّة، بسبب انتهاج قيادتها المتنفذة، لاحقاً، سياسة الحلول التصفوية، الخاصة بالقضية الفلسطينية.

حركة حماس: نشأتها، برنامجها، دورها في الانتفاضة:

ظلّ الموقف النظري، لجماعة الأخوان المسلمين، ثابتاً تجاه القضية الفلسطينية، منذ قيام الكيان الصهيوني، وحتى اليوم، وتأسس هذا الموقف على "أن فلسطين كلها أرضٌ اسلامية، وأنه لا يحق لأحد، التفريط بجزء منها، وأن فكرة التفاوض مع اسرائيل، خيانة للقضية، أما الإعتراف بها، فهو إقرارٌ باغتصاب أرض اسلامية. (١٥)

لكن الأخوان، يعتقدون بالمقابل، أن المعركة من أجل فلسطين، ينبغى أن تبدأ بعد اكتمال عملية "التحول الاسلامي" في فلسطين، وبعد إتمام عملية الانبعاث الاسلامي، في المنطقة، وبعد ذلك تأتي الدعوة للجهاد ضد اسرائيل،(١٦) ويعتقدون أيضاً، أن فلسطين، التي جرى تحريرها، من الصليبيين، تحت راية الاسلام، يتطلب تحريرها اليوم التخلّي عن الأفكار العلمانية، وتمكين الحركة الإسلامية، من تطبيق تعاليمها. (١٧)

ويرى كاتب إسلامي، مُلخِّصاً تصور الأخوان لكيفية الاقتراب، من فلسطين "يجب أن نحدث

تغييراً شعبياً عريضاً، وإنْ أوجدنا ذلك، وأنشأنا صفاً اسلامياً، أو أرضاً اسلامية (دولة) ننطلق منها للعمل..وتكون المشاركة حينها مجدية، ونستطيع أن نستقدم أفواج المجاهدين من كل بقاع الأرض.(١٨)

ولعل هذا "الموقف النظري" كان سبباً، في إرجاء مقاومة الاحتلال الصهيوني لفترة طويلة، من قبل الأخوان، ذلك أن الجهاد ضد الاحتلال..يتم بعد تنشئة جيل اسلامي، وإقامة "دولة اسلامية"..!!

ومن هنا، فقد أخذ الوطنيون الفلسطينيون على "الأخوان"، التشدّق المستمر بدورهم في فلسطين عام ١٩٤٨، دون أن يفعلوا شيئاً، من أجل القضية، منذ ذلك التاريخ.

ويأخذ الوطنيون الفلسطينيون على "الأخوان" دورهم السلبي، في المنطقة العربية، فهم يناهضون بعض الأنظمة المعادية للامبريالية، في حين لا يحركون ساكناً تجاه الاحتلال الصهيونى، فى فلسطين!!

وقد تعرّض الأخوان المسلمون، للمساءلة، بسبب عدم ممارستهم الجهاد، من قبل كتّاب، يكنّون العطف، للحركة الاسلامية، يقول أمين هويدي: "أين كان الأخوان المسلمون، طوال السنوات العشرين، التي أعقبت هزيمة حزيران، ولماذا توقف جهادهم خلال هذه السنين؟، ولماذا لم تنهض كوادرهم للدفاع عن الوقف (فلسطين)، ولأداء فريضة العين (الجهاد)"(١٩)

وعلى أيّ حال، فإن قوة الانتفاضة، دفعت الأخوان، إلى إجراء تعديل جوهري، في فهمهم السياسي، وبالتالي فقد شاركوا في الانتفاضة، بقوّة، ومنذ الأسابيع الأولى لاشتعالها، وصدر أول بيان، يحمل اسم حماس، في ١٩٨٨/١/١٦ بينما كانت الانتفاضة قد بدأت يوم ١٩٨٧/١٢/٨ (٢٠)، لكن صدور البيان متأخراً، لا يحمل أية مفارقة، خصوصاً وأن "الأخوان" شاركوا بالفعل في نشاطات معادية للاحتلال، قبل ذلك بأشهر طويلة، حيث خرجوا، في بعض المناسبات بمظاهرات من المساجد، كما شاركت الكتلة الاسلامية، في جامعة بير زيت، في أكثر من مرة، في المصادمات مع قوات الاحتلال، أثناء المظاهرات التي قام بها طلاب الجامعة، وقد تبنت الكتلة الاسلامية، الطالبين، اللذين سقطا شهيدين، في مظاهرة ٤ كانون الأول

(ديسمبر) عام ١٩٨٦، وهما صائب ذهب وجواد أبو سلمية.(٢١)

وفي كل الأحوال، فإن مشاركة "حماس" في الانتفاضة، بهذا الزخم، الذي نشهده جميعاً، يمثّل تحولاً في موقف جماعة الأخوان المسلمين، من القضية الفلسطينية، من "الناحية العملية"، ولذلك "يمكن اعتبار مشاركة الأخوان في الانتفاضة على أنه انتقال إلى مرحلة جديدة، مرحلة العمل والجهاد الفعلي، وعبّرت "حماس" عن هذا التوجّه، في أحد نداءاتها، الذي جاء فيه: "إن ما يحدث اليوم، على هذه الأرض المباركة، إنما هو صيغة جديدة للأمة الاسلامية، وللجيل المسلم، الذي يحمل راية الاسلام".(٢٢)

ويشكّل هذا "التوجه" الجديد، محط إجماع قادة التيار الإسلامي الأخواني في الوطن المحتل، يقول الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي "لحماس": "كل حركة تمر بمراحل، والانتقال من مرحلة، لمرحلة، يتم بناءً على قرار القائمين عليها، والواقع العملي يدل على أن الحركة الاسلامية، انتقلت إلى مرحلة عملية، في مواجهة الاحتلال، ويتوقف حجم المشاركة، على طبيعة الإمكانات المتوفرة"(٢٣)

وبغض النظر، عما أشيع، عن تأخر جماعة الأخوان المسلمين، في المشاركة في الانتفاضة، وأن هذه المشاركة فُرضت عليهم، فإن مشاركتهم كانت واسعة وفعّالة، وأن نقطة الالتقاء الرئيسية بين الأخوان والقوى الأخرى المشاركة، في الانتفاضة، هي السعي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (٢٤)، وهذا برأيي موضوع على جانب كبير من الأهمية، على طريق تحشيد الجهود والإمكانيات الوطنية.

بيد أن من الأهمية بمكان، الإشارة، بهذا الصدد إلى أن حركة حماس ظلّت تحتفظ بموقفها التاريخي الرافض للتعايش مع الكيان الصهيوني أو عقد الصلح معه، على اعتبار أن أرض فلسطين، هي "وقف إسلامي"، لا يجوز لأحد التصرف به.

وفي هذا السياق، وفي الثامن عشر، من آب (اغسطس) عام ١٩٨٨، أصدرت حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، ميثاقاً، وضعت فيه فلسفتها، ومبرر وجودها، ومواقفها، من القضايا

المختلفة، ويستمد هذا "الميثاق" معظم مبادئه، من فكر الأخوان المسلمين، يقول زياد أبو غنيمة،أحد رموز الأخوان في الأردن: "إن حماس ليست حركة جديدة، إلا باسمها، ولكنها ليست جديدة بفكرها وكوادرها، إنها تنتمي لحركة الأخوان المسلمين، التي تمتد جذورها، في الساحة الفلسطينية، منذ عقود طويلة، تسبق قيام الكيان الصهيوني المغتصب".(٢٥)

والذي لا ريب فيه، أن إصدار هذا "الميثاق"، مثّل تحولاً هاماً، لجهة انخراط جماعة الأخوان المسلمين، في المؤسسة الفلسطينية، فقد حول الميثاق حركة حماس إلى "إطار مؤسساتي" خاص، هو بمثابة الجناح المقاوم للجماعة، يقول الميثاق: "إن حركة المقاومة الاسلامية، جناح من أجنحة الأخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الاخوان المسلمين، تنظيم عالمي".(٢٦)

وجاء في الميثاق أيضاً أن: "حركة المقاومة الاسلامية، حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين".(٢٧)

ويتحدث الميثاق، عن ثلاث دوائر، تتعلق بقضية تحرير فلسطين، وهي الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الاسلامية، وأن لكل دائرة من هذه الدوائر دورها في الصراع مع الصهيونية".(٢٨)

أما بالنسبة لموقف حماس من الفصائل الوطنية الفلسطينية، "فأنها تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشدّ على يدها، ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي".(٢٨)

أما بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاء في الميثاق "إن حماس تعتبر منظمة التحرير، من أقرب المقربين إليها، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق..وهل يجفو المسلم أخاه..وطننا واحد، مصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك".(٣٠)

وبالرغم من أن "ميثاق" حماس، شكّل تطوراً، في فهم جماعة الأخوان المسلمين، لموضوع العلاقة مع القوى الفلسطينية الأخرى، فإنها ظلّت تطالب بدور مركزي في المؤسسة الفلسطينية، كشرط مسبق لانخراطها فيها، وقبل أنها اشترطت قبل سنوات، الحصول على نسبة ٤٠٪ من

التمثيل في مؤسسات المنظمة، لكي تنخرط فيها.

وممّا يعزز هذا القول، بشأن اشتراطات "حماس" اقتراحها، الذي تقدّمت به، لتحالف الفصائل العشر، المعارضة لقيادة منظمة التحرير، في نهاية عام ١٩٩٣ والذي ضمّنته تصورها للهيئة القيادية المركزية للتحالف "يتم نكوين القيادة المركزية، من ٤٠ شخصاً، يضمّون، ممثلين عن الفصائل العشر(*)، وعدداً من الشخصيات المستقلة، بحسب النسب التالية: حركة حماس ٤٠٪، الفصائل الأخرى ٤٠٪، المستقلون ٢٠٪" (٣١)

(*) تشكّل إطار الفصائل العشر، من فصائل المنظمة التي عارضت القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير، (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني) ومن فصائل جبهة الإنقاذ (الجبهة الشعبية-القيادة العامة، فتح-الانتفاضة، الصاعقة، الحزب الشيوعي الثوري). ومن حركتي حماس والجهاد الاسلامي.

الجدير ذكره، أن انصالات كانت قد تمت بغية التنسيق بين حركة حماس والجهاد الاسلامي من جهة وفصائل الإنقاذ من جهة أخرى في الربع الأخير من عام ١٩٩١، وقد كنتُ شخصياً، في صورة هذه الاتصالات وشاركتُ في اللقاءات فيما بعد، وقد نشرت جريدة "العرب" القطرية تصريحاني بهذا الخصوص (العرب، العدد ٥٤٦١، ١٨ سبتمبر أيلول ١٩٩١) بصفتي الناطق الرسمي باسم حركة "فتح" الانتفاضة وقتذاك.

جا - في تصريح منها "أن لقاءات هامّة، ستعقد بين حركة حماس وجبهة الإنقاذ، وأن الهدف هو تنسيق المواقف لحماية القضية، من كل الأخطار المحدقة..وإن لحركة حماس ثقلها الكبير ودورها المشرّف ومكانتها التى نقدّرها، وبالتالي فأن من حقها أن يكون تمثيلها على درجة دورها وفعالبتها...الخ"

وقد لاحظتُ خلال اللقاءات التي تمّت، فيما بعد، مع قيادة "حماس" والتي شارك فيها د.موسى أبو مرزوق أمين سر مكتبها السياسي، أن "حماس" تتصرف على أساس أنها تمثل مركز المعارضة الفلسطينية، وأن هذه المسألة، ينبغي أن لاتكون موضع نقاش.

حركة الجهاد الاسلامي: لماذا؟

ثمة من يعتقد أن الحركة الاسلامية، في فلسطين، **تُعيد إنتاج تجربة المقاومة الفلسطينية**، على هذا النحو أو ذاك، سيّما في الجانب المتعلق بواقع "الشرذمة" والتشظي، الذي عانت منه، فصائل كثيرة، رغم أنها كانت تنهل من منبع فكري وربما سياسي واحد!!
قسل هذا الكلام، ونردّد على ألسنة أناس، حريصين على وحدة الحركة الاسلامية، وكذلك على ألسنة آخرين، يناصبونها "الخلاف"، فإلى أيّ مدى ينطبق هذا الكلام على وجود حركة الجهاد الاسلامي؟ مع وجود حركة أكبر و أوسع، من حيث النفوذ والإمكانية، كحركة "حماس"؟
"في الحقيقة جاء أعضاء وقيادة الجهاد الاسلامي، من بين صفوف الأخوان، وجاء عدد آخر، من تنظيمات سياسية وفدائية سابقة، وقد جرى استقطاب هؤلاء داخل السجون الاسرائيلية، يمكن الإشارة على سبيل المثال، إلى جبر عمّار، الضابط السابق، في قوات التحرير الشعبية، الجناح الفدائي، لجيش التحرير الفلسطيني، وألقي القبض على جبر عمار، في مطلع السبعينات، وحكم عليه بالسجن المؤبد، وأطلق سراحه في صفقة تبادل للأسرى، جرت عام ١٩٨٥، لكنه اعتُقل من جديد، في اذار (مارس) ١٩٨٦ بعد أن يزعم أحد المجموعات العسكرية لحركة الجهاد وأبعد عام ١٩٨٨.
والجهاد الاسلامي، لا تشكّل تنظيماً عالمياً، أو عربياً، على غرار الأخوان المسلمين، رغم وجود صلات قربى أيدولوجية بينها وبين عدد من تنظيمات مختلفة للجهاد الاسلامي، في أكثر من ساحة.
وثمة إجماع، على أن عام ١٩٨٠، هو التاريخ الرسمي، لتأسيس حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، وأن مؤسسي هذه الحركة، هما شابان من قطاع غزة: الدكتور فتحي الشقاقي والشيخ عبد العزيز عودة، ولذا يتّضح أن نشأة الجهاد، كانت سابقة على نشأة حركة حماس، **الأمر الذي لا ينطوي على قضية شكلية، إنه يتعلق إذن، بفهم مختلف عند مؤسسي الجهاد للعلاقة بين الاسلامي والوطني، عما كان عليه الحال عند**

قيادة "الاخوان".

وكان الدكتور الشقاقي قبل عام ١٩٦٧، ناصري التوجه، وكان لهزيمة حزيران، عام ١٩٦٧ أثراً، أحدث تحولاً لديه، فانخرط في جماعة الأخوان المسلمين، وما لبث أن اختلف معها، أواخر عام ١٩٧٤، وبداية عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧٩ أصدر كتابا"، بعنوان "الخميني: الحل السياسي والبديل" عبّر فيه عن آرائه السياسية. (٣٣)

ويتركز الوجود الأساسي لحركة الجهاد، في قطاع غزة، ومع ذلك فإن نفوذها في الضفة الغربية يتزايد، باضطراد، ونفذت الحركة، عمليات فدائية نوعية عديدة ضد جنود الاحتلال الصهيوني، ومستوطنيه، من بينها، على سبيل المثال، عملية باب المغاربة الشهيرة، بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦ (٣٤).

وتستمدُّ حركة الجهاد الاسلامي فكرها، من التراث الاسلامي بوجه عام، ومع ذلك، فإن هناك ثلاث شخصيات إسلامية تحظى باهتمام خاص لدى قادة وأنصار الجهاد هم: حسن البنا، سيد قطب، والشيخ عز الدين القسام، وذلك بالإضافة إلى ما تمثّله الثورة الاسلامية في إيران وزعيمها الإمام الراحل الخميني من أهمية خاصة.

وثمّة أوجه شبه، بين حركة الشيخ عز الدين القسام، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، "وكما أحرج عز الدين القسام، الزعامات العربية التقليدية، في فلسطين، بممارسته للكفاح المسلح، أحرجت "الجهاد" جماعة الأخوان المسلمين، في الضفة الغربية وقطاع غزة". (٣٥)

وعلى العكس مما تبنته جماعة الأخوان، من مواقف تجاه حركة المقاومة الفلسطينية، فإن حركة الجهاد تدعو دائماً، إلى **تغليب منطق الحوار بين جميع التيارات الفكرية**، وهي تؤكد على أهمية المصالحة بين الاسلامي والوطني، وترى أن العدو الرئيسي هو الكيان الصهيوني والامبريالية الاميركية.

وبصرف النظر، عمّا أشيع عن علاقة "الجهاد" بحركة "فتح" إلا أنها ليست عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية وليست عضواً، في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ودعت غير مرة، إلى فعاليات شعبية، في مواجهة الاحتلال، ببيانات خاصة بها، وهي الآن جزء من تحالف القوى

الفلسطينة، المعارض لقيادة منظمة التحرير ونهجها السياسي.

وتؤمن حركة الجهاد، بالكفاح المسلح كأسلوب لتحرير فلسطين، ولا تشترط قيام دولة "إسناد" أو "قاعدة" اسلامية قبل مباشرة هذا الأسلوب في الكفاح.

وجاءت مشاركة حركة الجهاد الاسلامى فى الانتفاضة الشعبية بفعالية، لتعزز مكانتها بشكل عام، ويقول أحد زعماء الجهاد: "إن الجهاد هى المنظمة الوحيدة، القادرة على أن تُدخل إلى الانتفاضة المتدينين التقلبديين المسلمين، وحتى الآن بذل الاسرائيليون كل ما فى وسعهم، ليخلقوا تعارضاً بين المتدينين والقوميين، وخصوصاً، في غزة، لكننا نمثل نقطة التفاطع بين التيارين". (٣٦)

خلاصــة :

ولو أردتُ، أن أستنتج مما سبق، خلاصة معيّنة، فلن أضيف كثيراً، على ما قاله الباحث الفرنسى (جان فرانسوا لوجران) (٣٧)، حين أكّد "أن الانتفاضة استطاعت استثمار الجهد والعمل التنظيمي، لعشرين سنة سبقت، وطوال تلك الفترة، كانت منظمة التحرير الفلسطينية، هي التي تدير النضال السياسي والعسكري للمجتمع الفلسطيني، وما كان يمكن للانتفاضة، أن تبقى متواصلة، لولا ذلك الجهد، التراكمي، لمنظمة التحرير منذ زمن بعيد.

لقد عبّرت الانتفاضة، عن تحرك الشعب الفلسطيني بأكمله، متجاوزاً بذلك التناقضات التنظيمية، ومزوداً بإراده تحدٍّ ضد الاحتلال، غير أن كل مجموعة أوتنظيم، قد أدلى بدلوه فيها، وعلى إثر عملية البراق، في أيلول ١٩٨٦، استطاعت سرايا الجهاد الاسلامى، أن تترجم بعمليات عسكرية، مبدأها الذي ينص على مركزية القضية الفلسطنيه، وبالتالي فأن الاحتلال الاسرائيلى والصهيونية يشكّلان سداً أمام الدعوة، وهكذا انفصلت السرايا وحركة الجهاد الاسلامي عن موقف الاخوان المسلمين.

وفى الحقيقة فأن حركة الجهاد الاسلامي هى المسؤولة عن "إعاده التصالح" بين الاسلام والوطنية، وهى التي ساهمت في إكساب شهرة، لموضوعة مركزية القضية الفلسطينية، فى

الواقع الاسلامي، وبتوفيقها بين الوطنية والدين، تكون حركة الجهاد الاسلامي، قد أفسحت المجال أمام الحركة الاسلامية كاملةً للولوج إلى الشرعية السياسية المرتبطة بالوطنية، والتي كانت حتى ذاك الحين حكراً، على القومية، بأشكالها المختلفة.

وزاد الهجوم بالطائرة الشراعية، الذي نفذته الجبهة الشعبية-القيادة العامة، انطلاقاً من جنوب لبنان، من حدّة الرفض الجماهيري، الذي تبع "عملية الشجاعية"، وهكذا انطلقت الانتفاضة، بفضل تراكم السخن ودون **خطة سابقة الإعداد.**

وبالرغم، من أن الجهاد الاسلامي، هو الذي أطلق الشرارة الأولى للانتفاضة، إلا أن الحركة الاسلامية، لم تسيطر عليها، إذ ومع أن الاسلاميين والوطنيين، كانوا يناضلون جنباً إلى جنب، فى الشوارع الفلسطينية، إلا أن القيادة الوطنية الموحدة، هي التي صاغت فعلياً، الشعارات التى أعطت للانتفاضة هويتها، حيث دعت إلى قيام ثورة الحجارة والمولوتوف بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، من أجل قيام دولة فلسطينية.

واكتفت الحركة الاسلامية، بالاستجابة لهذه الدعوات، ولكنها تحلّلت من الشعارات السياسية للقيادة الموحدة، وأدانت الاعتراف باسرائيل، بالرغم من مشاركتها الفعّالة، في النضال اليومي.

إن الأخوان المسلمين، بإنشائهم حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في بداية الانتفاضة، دخلوا في النضال النشط ضد الاحتلال، واستطاعوا أن يستفيدوا بالكامل، من المزاوجة بين التعبئة الوطنية والخطاب الديني".

وبالإضافة إلى حديث الباحث الفرنسي، فإن حركة حماس أفلحت في تقديم نفسها كقوة رئيسية، في الوطن المحتل، بمطالبتها بتحرير فلسطين، من البحر إلى النهر، في حين أخفقت منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على مكاسب معينة، رغم كل تنازلاتها السياسية، التي وصلت مؤخراً، إلى حد التسليم الكامل بالشروط الاسرائيلية!!.

الهوامش

(١) يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/٩/١٣

(٢) اوري نبر، "هآرتس"، ١٩٨٦/٢/٢٨

(٣) خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين، الأبعاد الداخلية، دار الشروق، عمان، ١٩٨٨

(٤) نفس المصدر

(٥) جريدة القبس الكويتية ١٩٨٧/١٠/١٤

(٦) د.زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا، ١٩٨٩

(٧) المصدر نفسه

(٨) مصدر ورد ذكره، د.زياد أبو عمرو

(٩) ابراهيم قاعود، عمر التلمساني شاهداً على العصر، الأخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة، القاهرة، ١٩٨٥

(١٠) مصدر ورد ذكره، د.زياد أبو عمرو

(١١) مصدر ورد ذكره، د.زياد أبو عمرو

(١٢) عبد القادر ياسين، حماس، حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، القاهرة، ١٩٩٠

(١٣) المصدر نفسه

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) الدعوة، العدد ١١٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦

(١٦) الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر ورد ذكره

(١٧) أحمد نوفل، الطريق إلى فلسطين، بدون مكان نشر أو ناشر، الوطن المحتل

(١٨) سعد الغزالي، أضواء على الحركات الإسلامية في الضفة الغربية والقطاع، عبير، العدد ١٤، أيلول ١٩٨٧

(١٩) الحركة الإسلامية في الضفة العربية وقطاع غزة،مصدر ورد ذكره

(٢٠) عبد القادر ياسين، حركة حماس، مصدر سبق ذكره

(٢١) الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة،، مصدر سبق ذكره

(٢٢) حركة حماس، نداء رقم ٣٦، ١٩٨٩/٢/٢٥

(٢٣) د.زياد أبو عمرو، مقابلة شخصية مع الشيخ أحمد ياسين، غزة، ١٩٨٩/٥/٢

(٢٤) د.زياد أبو عمرو، مصدر ورد ذكره

(٢٥) زياد أبو غنيمة، فلسطين الإسلامية هي فلسطين المحررة، لواء الإسلام، العدد ١٩٨٩/١/١٩

(٢٦) ميثاق حركة حماس، فلسطبن، ١٩٨٨/٨/١٨

(٢٧) المصدر نفسه

(٢٨) المصدر نفسه

(٢٩) المصدر نفسه

(٣٠) المصدر نفسه

(٣١) المصدر نفسه

(٣٢) د.زياد أبو عمرو، مصدر ورد ذكره

(٣٣) د.زياد أبو عمرو، مصدر ورد ذكره

(٣٤) المصدر نفسه

(٣٥) المصدر نفسه

(٣٦) د.زياد أبو عمرو، نقلاً عن تصريح بثه وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٩/٤/١٣

(٣٧) فلسطين المسلمة، شباط (فبراير) ١٩٩٤، مقابلة مع الباحث الفرنسي جان فرانسوا

الفصل الرابع

الإنتفاضة بين الفهم الاستراتيجي والتوظيف المرحلي

ارتبط فهم القوى السياسية الفلسطينية، للانتفاضة، بشكل وثيق، بمواقف هذه القوى، ونظرتها إلى طبيعة وآفاق الصراع العربي-الصهيوني، عامة، وإلى موضوع "التسوية السياسية"، على وجه الخصوص.

وكما أسلفنا، فقد تفاعلت على الساحة الفلسطينية، منذ ثمانية عشر عاماً، "وجهات نظر"!!، اتسمت حيناً بالتعارض، وأحياناً بالتناقض، ثم عبرت عن نفسها، في لحظات تاريخية، بمظاهر انقسامية، عكست مستوى احتدام التعارض بين اتجاهين، أو أكثر، ومن هنا، سنتناول فهم القوى السياسية للانتفاضة، انطلاقاً من رؤية هذه "الاتجاهات" كُلٌ على حدة: اتجاه تمثله القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركة فتح، واتجاه تمثله فصائل اليسار الفلسطيني(*)، واتجاه ثالث تمثله فصائل جبهة الإنقاذ، المعارضة لقيادة المنظمة، وأخيراً اتجاه الحركة الاسلامية (حماس والجهاد الاسلامي).

(*) المقصود: الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبى والحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب).

أولاً: فهم القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير

منذ الأسابيع الأولى لاشتعال الانتفاضة، أدارت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، سجالاً سياسياً، جوهره "استثمارها" وتوظيفها، في سياق البحث عن "حل سياسي" يستند إلى فهم قيادة المنظمة التاريخي لعملية التسوية مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي دفعها، إلى تقديم التنازلات المطلوبة: اميركياً واسرائيلياً، كالموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والاستعداد للاعتراف باسرائيل، وغيرهما.

وإذا كان اسحق شامير، قد لخص بحزمٍ نظرة كيانه لأي حل سياسي، حين قال "لن يستطيع أحد إرغام اسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير تحت ضغط العنف، ثم إن اتفاقيات كامب ديفيد هي الطريق الوحيد للتوصل إلى السلام"(١) فإن قيادة المنظمة فهمت هذه الرسالة على حقيقتها، وراحت تضبط خطواتها، على إيقاعها، ذلك أنني لا أعتقد، أن موقف شامير هذا، فضلاً عن بقية مواقف القيادات الصهيونية لم ترد في حسابات رموز منظمة التحرير الفلسطينية، المنحرفين. فالأكيد أنهم، كانوا يتابعون عن كثب، تلك التصرفات، لأنها باتت تمثل الجزء الأهم، من استراتيجيتهم، في إدارة السجال السياسي، الذي بدأ، منذ اشتعال الانتفاضة، فقد تركز فهمهم لها، منذ الأيام الأولى، بضرورة العمل، من أجل توظيفها سياسياً، بما يتفق مع ما هو "ممكن"!!، و"واقعي"!!، في ظل سياسة الأطراف المعنية، المقررة في التسوية، أي الإدارة الاميركية واسرائيل.

وكنتيجة منطقية لهذا "الفهم"، يصبح المطلوب، عندئذٍ، تقديم كل التنازلات، التي من شأنها دفع المواقف، إلى مستوى أعلى، من التطابق، أو الاتفاق على قواسم مشتركة، على أقل تقدير!!

ومن هنا، جاءت جملة السياسات اللاحقة، المساومة، في طابعها العام: مثل الحديث عن حكومة المنفى، الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، الاعتراف باسرائيل (وثيقة بسام أبو شريف)، وثيقة إعلان الاستقلال وغيرها.

وحكومة **المنفى**، ليست مفردة جديدة، في القاموس السياسي الفلسطيني، إذ سبق وأن طرحت على بساط البحث، في سياق تطورات سياسية، حدثت في الماضي، غير أنّ إعادة بحثها، في ظل الانتفاضة، حمل في طياته بُعداً جديداً، ذلك أنها أصبحت باختصار "أداة مفاوضات" مباشرة مع اسرائيل، إذا وافق قادتها على ذلك، بطبيعة الحال، وبسبب وظيفتها السياسية تلك، لم يكن من قبيل الصدفة، أن تُطرح من جديد على جدول أعمال اللجنة التنفيذية للمنظمة، بعد مرورشهر فقط، على بدء الانتفاضة، يقول ياسر عرفات: "حكومة المنفى تعتبر موضوعاً قديماً-جديداً، فقد طُرح عليّ من قبَل، عدد من القادة العرب، وعدد من القيادات الصديقة، وتحدث حولها كثيرون، وفي هذه الفترة بالذات، طرح بعض الأخوة، في اللجنة التنفيذية، فكرة حكومة المنفى، وبالطبع، نحن ساحة ديمقراطية!!، ومن واجبي أن أضعها على جدول الأعمال، وقد حوّلنها إلى لجنتين، لدراستها (اللجنة القانونية واللجنة السياسية)"(٢).

وجرى طرح حكومة المنفى، في الماضي لأسباب عديدة، وفي خدمة أهداف سياسية محدّدة، فقد طُرحت عشية انعقاد "المؤتمر الدولي" بعد حرب تشرين ١٩٧٣، بغية تأهيل منظمة التحرير، للمشاركة كطرف في المفاوضات، يقول صلاح خلف "أبو إياد" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، "عام ١٩٧٤، التقيتُ السادات، أنا وأبو اللطف، وفاجأنا بقوله..أنتم في فتح حركة ثورية، لماذا تريدون أن تتلوثوا بالتسوية، وتفتحوا معارك مع سوريا، ومع منظمات حبش وحواتمة؟، دعوني أنهي حالة الحرب، وأصل لتسوية، ودَعوا الملك حسين، يفعل الشيء نفسه، إنني أعددت وثيقة ألزم فيها نفسي، باسم مصر، أن تكون غزة لمنظمة التحرير، بعد استعادتها، والملك حسين ينتظر مني اتصالاً الآن، وهو مستعد للحضور، فوراً، لتوقيع التزام مماثل، بإعادة الضفة لكم، بعد استعادتها، أجبتُ الرئيس السادات (يتابع أبو إياد)، ياسيادة الرئيس، نحن مستعدون، لنتلوث، إذا كانت مصلحة قضيتنا تتطلب ذلك، ويخلص (أبو إياد) إلى القول: كانت تلك حادثة مهمّة، ساهمت في تغيير فكري، وتفكير أخوتي، الذين حضروا المقابلة، لقد أدركنا، أن المطلوب من الفلسطينيين، أن يقولوا لا، حتى ينشطبوا من المعادلة، بعدها، اندفعنا للقتال السياسي، لإقرار البرنامج المرحلي"(٣).

مما سبق، نستنتج، أن سعي قيادة المنظمة، لتشكيل حكومة منفى، قد خضع في الماضي، كما في الحاضر، إلى اعتبار واحد، وهو تأهيل منظمة التحرير، عند كل "فرصة تسوية"!!، للانخراط فيها، بغض النظر، عن الثمن الذي يتوجب عليها دفعه، جراء ذلك.

كذلك، طرحت حكومة المنفى، على بساط البحث، إبّان انعقاد القمة العربية، بالرباط عام ١٩٧٤، في محاولة للتكيّف، من أجل الحصول على التمثيل الفلسطيني، ثم جرى التراجع عنها، في اللحظة الأخيرة، بعد أن وضعت سورية، ثقلها، من أجل اعتبار منظمة التحرير، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، دون الحاجة لإعلان حكومة منفى.

ولأن الانتفاضة أحدثت، وتُحدث فعلاً كفاحياً، في مواجهة الاحتلال، فقد بات من الضروري، وفق منطق قيادة المنظمة، **استثمار هذا الفعل**، للانخراط في التسوية!!، **لا في رفده بكل أسباب القوّة**، من أجل تطوره واستمراره، يقول صلاح خلف "الانتفاضة مبادرة من الجانب الفلسطيني، ويجب استثمارها تماماً، ودون تحميلها ما لا تستطيع من الأعباء، العرب تخلوا عن الخيار العسكري، أمامنا أكوام من اللحم الفلسطيني، في الداخل، تصنع نصراً، وواجبنا أن نتقدم الصفوف ونكسر الشروط الاميركية-الاسرائيلية، ونقدّم ذلك لأصدقائنا السوفيات، ونقول لهم إننا نوافق على القرار ٢٤٢، مع حق تقرير المصير، ونصوغ برنامجاً سياسياً، واقعياً مقبولاً"(٤)

أغلب الظن أن قيادة منظمة التحرير كانت تدرك جيداً، أن الانتفاضة الفلسطينية وفق تطورها الراهن، لن تفضي، إلى إنشاء دولة فلسطينية، ذلك أنها حلقة هامة في سلسلة نضالية متّصلة للشعب الفلسطيني، لا يمكن، ولا يجوز، استخلاص نتائج مباشرة منها، وهي ماتزال، في بدايتها، لكنها كانت تعمل، للانخراط في تسوية، ضمن السقف الممكن، من وجهة النظر الاميركية-الاسرائيلية، اللذين دعا صلاح خلف إلى كسر شروطهما، لقبول منظمة التحرير، طرفاً في التسوية.

أما قرار مجلس **الأمن** الدولي **٢٤٢**، فقد صدر -كما هو معروف- في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، بعد أن احتلّت القوات الاسرائيلية، ما تبقّى من فلسطين (الضفة والقطاع)،

إضافة إلى أراضٍ عربية أخرى (سيناء والجولان)، وقد تعامل ذلك القرار مع نتائج الحرب، فيما يخصّ الدول المعنية (مصر، سوريا والأردن) وحسب، وجاءت الإشارة فيه، إلى الوضع الفلسطيني، مقتصرة على قضية اللاجئين الفلسطينيين، بوصفها مسألة إنسانية، لاأكثر.

ولهذه الأسباب لم يكن القرار المذكور، محط اهتمام القوى السياسية الفلسطينية، بمختلف اتجاهاتها، فقد أكدت قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، المتعاقبة، رفضها له، بما في ذلك قرارات الدورة السادسة عشرة (الجزائر، شباط ١٩٨٣)، على اعتبار أنه يتعامل مع القضية الفلسطينية، كقضية لاجئين، وأنه يكرّس المحاولات الإقليمية والدولية الرامية إلى شطب الهوية الوطنية الفلسطينية.

والإشارة الفلسطينية، الوحيدة، التي أظهرت استعداداً لقبوله وردت في الوثيقة التى أعدها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، في بيروت، إبّان الحصار الاسرائيلى، عام ١٩٨٢ "إن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، يوافق على جميع القرارات الدولية، الخاصة بالقضية الفلسطينية، بما فيها، قرار مجلس الأمن ٢٤٢"(٥)، وقد تعرضت موافقة عرفات على القرار، في حينها، لحملة إدانة واسعة، من مختلف القوى والمنظمات الفلسطينية.

وفي الحوارات التى جرت فى الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، تم التأكيد على رفض القرار، وأفرد له بند خاص في القرارات السياسية، والبيان الختامي ينص بوضوح على أن المجلس الوطني الفلسطيني "يرفض قرار مجلس الأمن(٢٤٢) كأساس لحل القضية الفلسطينية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين"(٦).

فى المباحثات التى جرت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية على مدى ثلاث سنوات (٨٣، ٨٤، ٨٥) كان القرار موضع جدلٍ فيها، فالأردن كان يضغط بكل ثقله لدفع المنظمة للاعتراف بالقرار (٢٤٢) وبالتالي التحرك السياسي المشترك على أساسه في الأوساط الدوليه، وبعيد توقيع اتفاق عمان في شباط (فبراير) عام ١٩٨٥ بين الملك حسين وياسر عرفات تعهدت قيادة المنظمة بدراسة الموضوع بجدية أكثر وأشعرت النظام الأردني أن موافقتها على القرار بانت وشيكة، الأمر الذي دفع الملك حسين إلى ممارسة رد فعله المعروف بإلغاء اتفاق

عمان من طرف واحد حينما تنصّل ياسر عرفات من الالتزامات التي تعهد بها للقبول بالقرار.

وفي الواقع، فإن السبب الوحيد الذي دفع قيادة المنظمة للماطلة والتسويف في الموافقة على قرار مجلس الأمن (٢٤٢) هو خشيتها حينذاك من مصادرة "الدور الفلسطيني" في مباحثات التسوية المقترحة لحل القضية الفلسطينية، سيّما وأن الإدارة الاميركية والكيان الصهيوني كانا يرفضان رفضاً قاطعاً مشاركة منظمة التحرير في أية مباحثات بوفد مستقل، وبالتالي فإن موافقة المنظمة على القرار لن تفضي من الزاوية الرئيسية سوى إلى تفويض النظام الأردني بالتحرك السياسي نيابة عن الفلسطينيين.

غير أن القيادة المتنفذة للمنظمة رأت في الانتفاضة وفق منطقها "الاستثماري" فرصة مواتية للاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢)، خاصة بعد إعلان الحكومة الأردنية فك علاقاتها القانونية والإدارية مع الضفة الفلسطينية المحتلة، ذلك أن الإعلان الرسمي الأردني قد بدد مخاوفها السابقة فيما ينعلق بتمثيل النظام الأردني للفلسطينيين فى مباحثات التسوية المحتملة، يقول صلاح خلف (أبو إياد): "إن الوضع يتطلب اتخاذ مبادرة حاسمة بالنسبة لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية، ولقرار الأردن قطع علاقاته مع الضفة الغربية"(٧).

وإذا تتبعنا تصريحات رموز المنظمة منذ اشتعال الانتفاضة الفلسطينية نجد أن ثمة تركيزاً مكثفاً قد حظي به قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، ويعود ذلك إلى اعتقاد قيادة المنظمة بأن موافقتها على القرار سيدفع الإدارة الاميركية إلى التعامل معها كطرف من أطراف التسوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن "الوفاق الدولي" يوفر فرصة مواتية لتحقيق تسوية يشارك فيها الفلسطينيون، يقول (أبو مازن)(*): "ابتعد الوفاق الدولي عن منطقة الشرق الأوسط، وتجمد الوضع الفلسطيني، ولم تأتِ فرصة مناسبة لدراسة القضية الفلسطبنية بين الدولتين الأعظم، لأنه في اعتقادنا أن قضية الشرق الأوسط كباقي بؤر التوتر فى العالم نحتاج لوفاق دولى، الذي

(*) عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" وهو الذي وقع اتفاق غزة-أريحا في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣

لم يكن متوفراً منذ عام ١٩٧٥ إلى ما قبل عام، في هذا العام بدأ حادثان مهمان: الحادث الأول هو الانتفاضة، والحادث الثاني هو الوفاق الدولي، ويتابع أبو مازن قوله مستنتجاً: "الوقت أصبح مناسباً جداً لطرح فلسطيني جديد يتعلق بوجهة نظر م.ت.ف بشكل واقعي ومقبول لكل العالم..وهذا يتطلب من القيادة الفلسطينية استثماراً عقلانياً لهذه الفرصة التاريخية التي أتاحتها ظروف متعددة"(٨).

إن قيادة المنظمة كانت تدرك-ولاشك-أن موافقتها على قرار مجلس الأمن (٢٤٢) يمثل اعترافاً رسمياً بشرعية الكيان الصهيوني، مثلما تدرك أيضاً أن هذا الاعتراف لن يفضي إلى "دولة فلسطينية مستقلة"، فالحل المقبول اميركياً واسرائيلياً لا يتعدى الشق الفلسطيني من اتفاقيات "كامب ديفيد"، الحكم الذاتي والإدارة المحلية، ففي مقابلة له مع شبكة التلفزيون الامريكية (سي.بي.اس) ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت المنظمة على استعداد للاعتراف بشكل حاسم بحق اسرائيل في الوجود، يقول ياسر عرفات: "قطعاً" (٩)، ويتابع قوله: "نستطيع أن نقبل بسهولة إشراف الأمم المتحدة لفترة وجيزة تعد مرحلة انتقالية، نحن نستطيع فهم حاجة الاسرائيليين والإدارة الاميركية لهذه الفتره الانتقالية"(١٠)

إن "استثمار" الانتفاضة الفلسطينية لم يقف عند حدود إبداء الاستعداد للموافقة على قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، فقد بات واضحاً من السياق العام لحركة قيادة المنظمة أن ثمة توجهاً جاداً لديها لتذليل كامل العقبات التي تعترض قبولها طرفاً في التسوية المحتملة للقضية الفلسطينية، والعقبات كما هو معروف تتحدد في شروط الإدارة الاميركية واسرائيل، وفي مقدمتها اعتراف منظمة التحرير الفلسطينيه باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدود آمنة.

لقد مارست قيادة المنظمة تكتيكاً خاصاً في تمرير سياستها التصفوية من خلال إبداء الاستعداد تدريجياً للاعتراف بالعدو الصهيوني، وذلك بغية تحقيق هدفين:

أولهما: استجلاء ردود الفعل الاميركية والصهيونية والتصرف على أساسها، وبوحي منها في تحديد التنازلات الجديدة التي ينبغي إعلانها.

ثانيهما: تهيئة المواطن العربي والفلسطيني للقبول بفكرة الاعتراف بالعدو مغلفة بشعارات تضليلية لامتصاص ردود الفعل المناوئة وإسباغ صفة العدمية على أصحابها.

ومن هنا جاءت وثيقة (بسام أبو شريف) المستشار الإعلامي لياسر عرفات والتى أطلق عليها "وثيقة التسوية الفلسطينية"، ومن نافل القول التأكيد أن هذه الوثيقة قد جرى إعدادها بعناية فائقة في "المطبخ السياسى" لقيادة المنظمة، وليست مجرد اجتهاد شخصي لبسام أبو شريف، فهي قد وزعت على هامش مؤتمر القمة العربية الأخيرة في الجزائر، كما أرسلت عبر وسطاء إلى الإدارة الاميركية، هذا ما أكده (تشارلز ردمان) المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، حين قال: "إننا على علم بهذا التصريح، وحتى الآن ليس لدينا أي تعليق"(١١).

إن أي مطّلع على نص "الوثيقة" التي جاءت على شكل "مقالة" يدرك أنها المرة الأولى التي يخرج فيها أحد المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية لىعلن على الملأ اعترافاً واضحاً وصريحاً بالكيان الصهيوني، وأن ثمة نقاط التقاء تجمع الاسرائيليين بالفلسطينيين، وهي تصلح أساساً لعلاقة بين الطرفين، تقول الوثيقة: "إن كل ما قيل حول النزاع في الشرق الأوسط تركز على الاختلافات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وتجاهل النقاط التي يتفق عليها الطرفان بشكل كامل تقريباً، هذه النقاط من السهل إدراكها، على الرغم من تراكم الشك والعداء المتبادل طوال ٧٠ عاماً قد حجب هذه النقاط، لكنها موجودة فعلاً، وفيها يكمن الأمل بأن السلام الذي فارق هذه المنطقة لفترة طويلة هو في النهاية في متناول اليد" (١٢)، وتذهب "الوثيقة" إلى أبعد من ذلك حين تساوي بين الفلسطيني الذي احتُلّ وطنه وبين الصهيوني الذي اغتصب هذا الوطن: "إننا نشعر بأنْ ليس هناك من شعب، سواء كان الشعب اليهودي أم الشعب الفلسطيني، يستحق الظلم وحرمان الحقوق وسوء المعاملة، وهي الأمور التي تدفع به حتماً إلى اليأس، إننا نؤمن بأن لكل الشعوب -بما فيها اليهودي والفلسطيني- الحق فى إدارة قضاياه الخاصة"(١٣).

ثم تطرح "الوثيقة" صيغة محددة للوصول إلى (السلام!!) حين تؤكد استجابتها لشروط العدو بهذا الصدد: "إن الوسائل التي تريدها اسرائيل من خلال إنجاز سلام وأمن دائمين هي المفاوضات

المباشرة، من دون أية محاولة من جانب أي طرف خارجي لفرض أو نقض التسوية..إن الفلسطينيين يوافقون على هذا الأمر، وإننا لا نرى أن هناك إمكانية لحل أي خلاف من دون مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية"(١٤).

مما سبق يتضح أن وثيقة (بسام أبو شريف) قد أُعدت بعناية وقُدمت إلى الإدارة الاميركية بوصفها وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية المتعلقة بالتسوية السياسية للصراع العربي-الصهيوني، وليست مجرد مقال سياسي يعبّر عن وجهة نظر كاتبه، الأمر الذي أكدته التطورات اللاحقة ومن بينها وثيقة "الاستقلال" الفلسطيني التي نُسبت إلى (فيصل الحسيني) مثلما نُسبت "وثيقة التسوية" الفلسطينية إلى مستشار عرفات الإعلامي (بسام أبو شريف) ففي فترة زمنية قياسية جرى الكشف عن "وثيقة جديدة" داخل الأرض المحتلة تتحدث عن مشروع لإعلان "دولة فلسطينية مستقلة" على أساس قرار التقسيم رقم (١٨١) الذي أقره مجلس الأمن الدولي عام (١٩٤٨)، وقد حددت "الوثيقة" بشيء من التفصيل حدود "الدولة الفلسطينية المستقلة!!" وذهبت إلى أبعد من ذلك حين حددت آلية معينة لإعلان "الاستقلال" وأعلنت اسم رئيس الدولة: "يرأس الدولة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما يتولى السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية منصب وزير خارجية الدولة الجديدة، ويعتبر أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أعضاء في الحكومة الجديدة بما في ذلك السيدان جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية ونايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية"(١٥).

لقد تزامن إعلان هذه المشاريع التسووية مع حملة دعاوية مكثفة لرموز قيادة المنظمة تؤشر بمجملها إلى استعداد مفرط لتقديم كل ما من شأنه إخراج التسوية المقترحة إلى حيز التنفيذ الفعلي، وعلى قاعدة الشروط الاميركية-الاسرائيلية، هذه الحقيقة التي تأكدت على نحو أوضح في الدوة الطارئة "للمجلس الوطني الفلسطيني" في الجزائر تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٨.

"إن الكرة الآن في الملعب الامريكي"(١٦)، بهذه الجملة المقتضبة لخص ياسر عرفات أهداف المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في دورته الطارئة (١٢-١٦ نوفمبر ١٩٨٨)،

حيث كان واضحاً للجميع أن قرارات المجلس ستمثل ذروة التنازلات الفلسطينية، بعد سلسلة متلاحقة من مثيلاتها، شهدتها الفترة الزمنية التي سبقت انعقاده.

إذن، مؤتمرو الجزائر قدموا كل مالديهم بغية الوصول إلى مستوى الاستجابة المطلوبة لشروط الاداره الاميركية لقبولهم طرفاً في مفاوضات التسوية المقترحة، وهم بذلك قد "استثمروا!!" انتفاضة الشعب الفلسطيني على نحو يثير الدهشه والاستغراب خاصة حين استبدلوا ماهو واقعي (منظمة التحرير الفلسطينية) بما هو وهمي (دولة فلسطين المستقلة)، جاء في البيان السياسي الختامي لدورة المجلس: "ومن خلال مجمل النتائج والتأثيرات التي أحدثتها ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة في الساحات المحلية والعربية والدولية، تأكدت صحة وواقعية البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية..برنامج دحر الاحتلال وحق العوده وتقرير المصير والدولة المستقلة" (١٧)

لقد كشفت قرارات مجلس الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨) بوضوح لالبس فيه، وبصراحه لاتحتمل التأويل، وبإصرار على التنازل لامثيل له أن القيادة الفلسطينية قد حددت خيارها نهائياً: الإنكفاء الكامل عن الثورة وأهدافها واعتماد التحرك السياسي بديلاً عنها، وكما يقول الأستاذ طلال سلمان: "مرة أخرى تكون القصة: الانحراف والثمن، الجريمة والعقاب، فإذا كان السادات قد خسر حقه في التعويض لأنه أعطى كل ما يملك قبل أن يخترق الجدار النفسي ذاهباً إلى العدو، فكيف وماذا سيكسب الفلسطيني إذا كان سلّم أسلحته من قبل أن تبدأ المعركة الحاسمة لإعادة استيلاد فلسطين الموؤودة!!"(١٨)، جاء في البيان الختامي لمجلس الجزائر: "إن المجلس الوطني الفلسطيني ومن موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٩٨٨/١١/١٥، وتجاوباً مع الإرادة الانسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي-الاسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة" (١٩)

إن قرارات مجلس الجزائر أوضحت للعالم بأسره أن ثمة فلسطينيين!! ولأول مرة في تاريخ شعبهم

قد باتوا جاهزين لتوقيع صك التنازل عن وطنهم بمحض إرادتهم، فما الذي قالته هذه القرارات؟

أولاً: إن موافقة "مجلس الجزائر" على قرار (٢٤٢) و(٢٣٨) تعني اعترافاً كاملاً باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدود آمنة، كما نصت على ذلك بنود قراري مجلس الأمن المذكورين، جاء في بيان المجلس: "ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة وباعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٢٣٨.." (٢٠)

ثانياً: ضربت قرارات مجلس "الجزائر" وحدة الفلسطبنيين: الشعب والوطن والقضية، ووضعنهم أمام مستقبل مظلم على كل الصعد، عندما أعلنت قيام "دولة مستقلة!!" على الورق مقرونة بتنازل (تاريخي!!) عن جزء من التراب الوطني الفلسطيني.

ثالثاً: لقد تخلت قرارات "مجلس الجزائر" نهائياً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وحولتها من أداة كفاح للشعب الفلسطيني إلى هيئة سياسية (حكومة مؤقتة) مهمتها الوحيدة البحث عن "تسوية!!" في سراديب الإدارة الاميركية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو الإقليمية أو الثنائية المباشرة، جاء في النص الكامل للقرار الخاص بتشكيل الحكومة المؤقتة لـ "دولة فلسطين" الذي أصدره "مجلس الجزائر": "تتشكل لدولة فلسطين حكومة مؤقته في أقرب وقت ممكن وطبقاً للظروف وتطور الأحداث ويفوض المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة" (٢١)

رابعاً: أعفت قرارات "مجلس الجزائر" العرب من التزامهم القومي تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، حين جعلت من فلسطين مجرد "سفارة!!" في هذا البلد أو ذاك تخضع للأعراف والتقاليد الدبلوماسية.

خامساً: هيأت قرارات "مجلس الجزائر" الرأي العام العالمي للتعامل مع أي فلسطيني يستخدم حقه الطبيعي في قتال العدو الصهيوني "كإرهابي!!" عندما أعلنت رفضها لما أسمته بالإرهاب

بكافة أنواعه، جاء في البيان الختامي للمجلس: "ويعلن المجلس مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨، وقراري الأمم المتحدة ٤٢/١٣٠ لعام ١٩٦٧، و٦١/٤٠ لعام ١٩٨٥، وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧ بهذا الخصوص" (٢٢).

غير أن هذه التنازلات الخطيرة التي شكلت سابقة في التاريخ السياسي الفلسطيني لم تحظَ بمباركة الإدارة الاميركية، فهي من وجهة نظرها غير كافية ولاتفي بمستلزمات قبول المنظمة طرفاً في مفاوضات التسوية، فقد أعربت وزارة الخارجية الاميركية عن اعتقادها بأن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني لاتفي بحاجات عملية التسوية وقال المتحدث باسم الوزارة (تشارلز ردمان): "إن الإشارة إلى قراري مجلس الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ملتبسة وأن اعترافاً محتملاً ضمنياً أو غير مباشر بحق اسرائيل في الوجود غير كافٍ وأن التخلي عن الإرهاب ليس سوى تكرار لمواقف سابقة"(٢٣).

إذن فقد كان المطلوب من الفلسطينيين مواقف أشد وضوحاً وأكثر إيغالاً في التنازل كي تقبل الإدارة الاميركية التعامل معهم كطرف من أطراف التسوية، الأمر الذي يحتم عليهم الموافقة علانية ودون موارية على مشروع "الحكم الذاتي" كما جرى إقراره في اتفاقيات كامب ديفيد، وبالتأكيد فإن أي مراقب لسلسلة التنازلات التي قدمتها قيادة المنظمة حتى الآن يخرج بانطباع مؤداه أنها ستوافق في النهاية على "الحكم الذاتي"، إذ لا خيار آخر أمامها طالما أنها سلكت طريق التسوية الاميركية.

وعود إلى بدء، فإن القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد سلكت خيار "التسوية السياسية" منذ خمسة عشر عاماً أو يزيد، غير أنها رأت في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية -وهذا هو الجديد- فرصة مواتية لتقديم كامل التنازلات المطلوبة، **أي أنها باختصار اعتبرت الانتفاضة "ورقة!!" سياسية تساعدها على فرض حضورها بين أطراف التسوية الآخرين، فالانتفاضة أنعشت آمالها بقرب التوصل إلى تسوية، إنه الدرس الوحيد الذي استخلصته هذه القيادة من الانتفاضة!!.**

ثانياً: فهم اليسار الفلسطيني

أكّدت، خبرة السنين الماضية، أن البرامج السياسية "الاستراتيجية"، لفصائل اليسار الفلسطيني، كانت تخضع، في أغلب الأحيان، إلى "التكتيك"، ثم لا تلبث أن تندثر، في زحمة السياسة اليومية، حين يتحول التكتيك، إلى استراتيجية جديدة، وهكذا دواليك، هذه الحقيقة، في اعتقادي، باتت معروفة، لمن يتابع، تطور الفكر السياسي الفلسطيني، عن كثب.

وبالتأكيد، فإن لهذا الوضع، أسبابه الحقيقية، ذلك أننا لانستطيع إرجاعه، إلى "فعل الشيطان!!"، أو إلى "مزاج الأفراد!!"، وبالتالي فإن ثمة سببين رئيسيين، يكمنان خلف هذه القضية: السبب الأول هو العجز عن إنجاز المهمات البرنامجية، والسبب الثاني هو التجريبية.

فى الحالة الأولى، يدفع العجز أصحابه، إلى ولوج "مهمات جديدة"، ذات جهد ومعاناة أقل، لكنها تنطوي على استسلام للواقع.

وفى الحالة الثانية، تفضي التجريبية بأصحابها، إلى طرق أبواب جديدة، على أمل أن تغيّر في الواقع شيئاً!!.

من هنا نجد تفسيراً لحجم التحولات والتغييرات الدراماتيكية التي اتسمت بها مواقف منظمات اليسار الفلسطيني بما يتصل بالقضية الوطنية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيونى، فالمتتبع لمواقف اليسار الفلسطيني يدرك دون عناء أنها قد تغيرت كثيراً وفي فترات زمنية متقاربة، الأمر الذي يدحض فكرة إرجاعها إلى عوامل موضوعية وحسب!!.

فى ربيع عام ١٩٨١ أكد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضه للبرنامج المرحلي الفلسطيني معتبراً أن الجبهة قد رفضته لأنه أول وثيقة رسمية فلسطينية تسقط عبارة "اللاتفاوض" مع العدو الصهيونى: "فقد طُرح هذا البرنامج فى ظرف سياسي خاص كانت تجري فبه محاولة جادة لتسوية الصراع العربي-الصهيوني على أساس قرار ٢٤٢ وتثبيت شرعية الكيان الصهيوني، وكان واضحاً لنا استعداد الرجعية العربية وبعض البرجوازية الفلسطينية والعربية لتسوية الصراع على هذا الأساس..ولم يكن السبب الوارد أعلاه هو السبب الوحيد، أو

الرئيسى لرفضنا برنامج النقاط العشر، الذي تحمست له البرجوازية الفلسطينية في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، ففي بداية المباحثات التي سبقت دورة المجلس أبدت الجبهة الشعبية استعدادها للتعاطي مع فكرة البرنامج السياسي الوطني المرحلى، الذي نتجنب من خلاله العزلة الدولية وخطر السحق على أيدي الرجعية والبرجوازية العربية، غير أن ما اتضح من خلال النقاش الذي دار في تلك الدورة للمجلس الوطني، ومن خلال البرنامج نفسه كما أقر في النهاية أن البرجوازية الفلسطينية على استعداد لتقديم تنازلات برنامجية تنفذ من خلالها للتفاوض مع العدو الصهيوني والقبول المتدرج بوجوده مقابل إقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية والقطاع، فالبرجوازية الفلسطينية ومعها بعض اليسار أسقطت عبارة (لاتفاوض) مع العدو الصهيوني من البرنامج، مما يعنى أنها نريد أن تبقي نافذة للتفاوض، كما أنها أصرت أن تكون الحيثية الرئيسية لرفض قرار (٢٤٢) هي كون القرار يتعاطى مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين، مما يعنى استعدادها لقبول قرار (٢٤٢) في حالة نعديله، أو استبداله بقرار يعتبر القضية الفلسطينية قضية شعب له حق تقرير المصير مع بقاء جوهر القرار الذي يؤكد على شرعية الكيان الصهيونى، لقد كان هذا الموضوع -موضوع التنازلات التي تضمنها البرنامج- هو السبب الرئسي لموقف الرفض الذي سجلته الجبهة"(٢٤)

وفى خريف عام ١٩٨٨ وصف الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في مؤتمر صحفي عقده فى الجزائر إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بأنه "يوم تاريخي مشهود وجميل وبهيج فى حياة الشعب الفلسطيني، وإن نقطة واحدة كانت محل خلاف وهى تتعلق بالبيان السياسي وتناولت مادة وردت في البيان تحدثت عن الأساس الذي ستدخل وفقه المنظمة بالمؤتمر الدولى وهو قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، في مثل هذه الحالات سابقاً عندما كان يحدث خلافاً داخل المنظمة، كانت الجبهة تحافظ على بقائها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية سواء على مستوى المجلس الوطني، أو المجلس المركزي، لكنها كانت تمتنع عن الاشتراك باللجنة التنفيذية لأنها تعتبر نفسها غير قادرة على تنفيذ قرارات لا تقتنع بها"(٢٥)

ولكن!!، ما الذي تغير إذن ودفع الجبهة الشعبية إلى التمسك بمشاركتها فى اللجنة

التنفيذية؟!، يجيب الدكتور حبش: "أما الآن فقد فرضت الانتماضة أن نبقى متحدين على صعيد اشتراكنا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حتى مع وجود هذا الخلاف، وقد رفعنا شعار ثورة حتى النصر ووحدة حتى النصر"(٢٦)، ولكن!! كيف فرضت الانتفاضة ذلك؟، وهل هذا الموضوع يتعلق بالرغبة في عدم تشتبت الجهد من أحل استمرار المواجهة مع الاحتلال الصهيوني؟، يجيب الدكتور حبش: "إنني لا أعترف بأن المجلس الوطني قد اعترف ولكنه وجه نداءً إلى الاسرائيليين للجلوس على مائدة المؤتمر الدولي حتى نناقش الموضوع الواحد وهو أبناؤنا وأبناؤكم من كافة الزوايا، إن من حقي أن أطرح رؤيتي للحل الذي يخدم الأجيال القادمة لأولادنا كفلسطينيين ويهود"(٢٧)

مما سبق نستخلص بوضوح أن الجبهة الشعبية ترى أن الوقت بات مناسباً لعقد مؤتمر دولي "للسلام!!" في المنطقة، تشارك فيه كل من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على قاعدة الاعتراف المتبادل وبهدف خدمة الأجيال القادمة من فلسطينيين ويهود على حد سواء، وبالتأكيد فإننا نستنتج أيضاً أن هذا التغير الدراماتيكي في موقف الجبهة الشعبية قد أملته الانتفاضة الشعبية داخل الوطن المحتل، وهذا هو بالضبط جوهر فهم (الشعبية) للانتفاضة، إنه محاولة "لاستثمارها!!" سياسياً.

إن أي مراقب محايد يستطيع أن يتبين ببساطة أن ثمة تقاطعاً في فهم الانتفاضة لجهة استثمارها بين الجبهة الشعبية من جهة وقيادة "فتح" من جهة ثانية، فكلاهما يعتقد أن الانتفاضة الفلسطينية قد جعلت "الحل السياسي!!" قاب قوسين أو أدنى، لكنهما يختلفان فقط حول أساس الحل السياسي: قيادة فتح تراه في القرار (٢٤٢) بينما الجبهة الشعبية تراه في القرار (١٨١) -قرار التقسيم- يقول الدكتور حبش: "إنني أقبل على مضض القرار (١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي سيكون الأساس القانوني للدولة الفلسطينية المستقلة، التي سيعلنها المجلس الوطني الفلسطيني غداً الثلاثاء، إن هذا القرار أدى إلى طرد جماعي للعرب من دولة اسرائيل ، ولكن بما أن العالم يعتقد أن هذا القرار يعطي (الدولة الفلسطينية) الشرعية الدولية فإننا نقبل الاستناد إليه"(٢٨)

وبصرف النظر عن تحفظاتها، فقد ألزمت الجبهة الشعبية نفسها بالبيان السياسي الختامي الذي أقره مجلس الجزائر (نوفمبر ١٩٨٨)، والذي اعتمد القرار (٢٤٢) و(٣٣٨) أساساً لعقد المؤتمر الدولي للسلام!! في الشرق الأوسط، وهذه النتيجة منطقية، ذلك أنها تمثل انسجاماً في الفهم المشترك بين كل من الجبهة الشعبية وقيادة "فتح" للانتفاضة الفلسطينية من حيث المبدأ، الأمر الذي يفقد التفاصيل الخلافية معناها بعد ذلك.

في صيف عام ١٩٨١، كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترى في قبول قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) سبباً كافياً لتجريد منظمة التحرير الفلسطينية من أحد أهم أسلحتها النضالية، جاء في التقرير النظري والسياسي والتنظيمي الصادر عن مؤتمرها العام الثاني سنة ١٩٨١: "..وتشترط الدبلوماسية الامبركية أن تعلن منظمة التحرير من جانب واحد اعترافها باسرائيل وقبولها بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (الذي تجاهل القضية الفلسطينية)، ونعتبر ذلك شرطاً مسبقاً لإقامة أي شكل من أشكال الاتصال أو الحوار مع المنظمة، وحتى في حال قبول المنظمة بهذا الشرط المجحف الذي يجردها من أهم أسلحتها النضالية فإن الدبلوماسية الاميركية تكتفي -مقابل ذلك- بالوعد بإقامة حوار مع المنظمة دون التعهد بالاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني"(٢٩)

وفي خريف عام ١٩٨٨، قال السيد نايف حواتمة في مقابلة مع "الوطن" الكويتية: "إن الجبهة الديمقراطية تناضل من أجل الجمع بين قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٤٢"(٣٠)

نلحظ مما سبق أن الجبهة الديمقراطية أيضاً قد أجرت تغييراً في سياستها فهي تقبل قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي رفضته قبل سبع سنوات خلت، لأنها ترى في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية عاملاً ينبغي استثماره وبأقصى سرعة ممكنة، يقول نايف حواتمة: "الآن نقول بكل صراحة لولا الانتفاضة لما أمكن إعلان ولادة دولة مستقلة، ولا مجال للتأخر، فدورة الانتفاضة لمجلسنا الوطني عليها أن تعلن هذه الخطوة الكفاحية الكبرى، وإذا تأخرت وهدأت الانتفاضة -لاسمح الله- ونحن على ثقة أن عمرها مديد، فإن إمكانية إعلان قيام دولة لاتصبح قائمة"(٣١)

إن الجبهة الديمقراطية التي لعبت في الماضي دوراً بالغ الأهمية في الترويج "للبرنامج المرحلي الفلسطيني" لأنها رأت في حرب تشرين فرصة مواتية لحصول الشعب الفلسطيني على "دولة مستقلة" تكرر طريقة "استثمارها!!" للأحداث والتطورات على النحو ذاته، فهي ترى في الانتفاضة الشعبية أيضاً فرصة مواتية لإقامة "الدولة الفلسطينية المستقلة"، إلى الحد الذي دفع ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية(*) إلى توصيف محاسن الدولة المنتظرة، حتى قبل ولادتها!!: "نظن أن هناك ٦٠ دولة عضواً في الأمم المتحدة أصغر مساحة ولديها مقومات أضعف بكثير مما تمتلكه الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع والقدس، صحيح أن دولتنا سوف تواجه مشكلات من نوع جديد، ربما لم تواجه بها دول عديدة استقلت في هذا العالم لكننا سنكون أمام مهمات البناء لكل جوانب الحياة في وطننا"(٣٢)

أكثر من ذلك، فإن الجبهة الديمقراطية تعتقد أن هدف الانتفاضة الشعبية هو إفساح المجال أمام الـوصل إلى مبادلة الأرض بالسلام!! أي إلى إقامة "دولة فلسطينية" مقابل "السلام!!" في المنطقة، ففي مقابلة له مع صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية يقول السيد نايف حواتمة: "إن الانتفاضة وحدها ستتيح التوصل إلى وضع يمكننا في ظله مبادلة السلام بدولة مستقلة"(٣٣)

وانسجاماً مع هذه السياسة فقد سجلت الجبهة الديمقراطية حالة توافق مع القيادة المتنفذة أكثر من غيرها في الحوارات التي سبقت وواكبت انعقاد مجلس الجزائر (نوفمبر) وهذا في كل الأحوال أمر طبيعي، لأنها تعتبر نتائج "المجلس" انتصاراً لشعارها الذي رفعته قبل أربعة عشر عاماً.

أما بالنسبة **للحزب الشيوعي الفلسطيني**، وبصرف النظر عن مستوى تأثيره في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية فإن موقفه من "التسوية السياسية" ينسجم مع فهمه التاريخي لهذه المسألة، فقد وافق الشيوعيون في فلسطين على قرار التقسيم عام (١٩٤٨)، واستمروا على هذه السياسة حتى اليوم، يقول السيد نعيم الأشهب عضو المكتب السياسي للحزب: "٢٤٢ قرار اتُّخذ عقب هزيمة حزيران ١٩٦٧ وفي هذا كنا نتعامل معه على أنه لا يلبي حقوقنا الوطنية،

(*) انشق لاحقاً، عن الجبهة الديمقراطية، وأسس الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)

وكنا نرفضه، أما الآن وبعد أن نشأ وضع جديد بسبب الانتفاضة، وبسبب المناخ الدولى الجديد حيث لا يمكن أن تبقى أزمة الشرق الأوسط عنصراً شاذاً، فأنا أوافق على كلام جورج حبش أن شامير يرفض المؤتمر الدولي وأن اسرائيل ليست أداة اميركية، ولكن لا تستطيع اسرائيل الوقوف في وجه القرار الدولي، فنحن رفضنا ٢٤٢ سابقاً لأنه بدون حق تقرير المصير، والآن نقبله عندما يكون مقروناً بهذا الحق، سابقاً أتيحت لشعبنا فرصة قرار التقسيم وهو ليس عدلاً ولكن واقعاً، وكان الخيار إما التقسيم أو التشريد واستطاعت الرجعيات أن تفشل القبول بهذا القرار وكان لشعبنا أن يتشرد، والآن نقبل بالمؤتمر الدولي لأنه ليست لدينا خيارات أخرى"(٣٤)

وكما نلاحظ من مداخلة السيد نعيم الأشهب فإنه يرى في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وضعاً جديداً يفضي إلى "دولة فلسطينية مستقلة".

أما بالنسبة للجبهتين **الفلسطينية والنضال الشعبي**، فقد أعلنتا، وبصرف النظر عن تحفظهما على البيان الختامي لمجلس الجزائر، عن التزامهما بمقررات المجلس.

ثالثاً: فهم فصائل الإنقاذ

منذ اشتعالها، أشاعت الانتفاضة الفلسطينية، مناخات إيجابية، لدى فصائل جبهة الإنقاذ، المعارضة لقيادة منظمة التحرير، ورأت هذه الفصائل، في الانتفاضة، عنصراً إيجابياً، يسهم في إخراج الثورة من مأزقها، ويعرقل الاندفاعة المتسارعة لبعض القوى الأخرى، تجاه مشاريع التسوية المطروحة.

كذلك، توقعت هذه الفصائل، أن تترك الانتفاضة أثراً، على مجمل الأوضاع العربية السائدة، لناحية استنهاض وضع قومي شامل في مواجهة المحاولات التي كانت تجري على قدم وساق لتعميم نهج كامب ديفيد.

وفهمت فصائل جبهة الإنقاذ، الانتفاضة، على أنها مقدمة لثورة شعبية سوف تعم الوطن المحتل، وليس مجرد رد فعل على إجراءات الاحتلال، "وليس كما يحاول البعض أن يصورها كحركة احتجاجية على عوامل إنسانية، إنه عمل كفاحي ونضالي يعبرعن فهم سياسي أرقى بكثير من

المطالب الإنسانية"(٣٥)

ويقول السيد أحمد جبريل، الأمين العام **للجبهة الشعبية-القيادة العامة** "وإذا لاحظنا الشعارات السياسية، التي رفعتها الانتفاضة، منذ اليوم الأول، نجد أنها منسجمة مع بعضها، فقد كانت تركز دائماً على فلسطين، وعلى رفض الحلول الاستسلامية، لم نجد شعاراً ينادي بالإسراع والاصطفاف إلى مائدة المؤتمر الدولي"(٣٦)

لقد ترجمت فصائل جبهة الإنقاذ فهمها للانتفاضة عملياً، برفض المشاركة في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، لأنها رأت فيها محاولة لتمرير مشاريع التصفية المطروحة للقضية الفلسطينية، ومحاولة لتوظيف الانتفاضة في هذا السياق.

ومن هنا، فقد أدانت هذه الفصائل في بيانات مشتركة ومنفردة نتائج مجلس الجزائر، ومن بينها الموافقة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وإعلان الاستقلال، واعتبرت هذه القرارات غير شرعية.

وصدر بيان مشترك بهذا الشأن وقعته كل من: **الجبهة الشعبية-القيادة العامة، فتح-الانتفاضة، الصاعقة(طلائع حرب التحرير الشعبية)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري وحركة التحرير الشعبية العربية.**

ووصف هذا البيان إعلان الاستقلال "بأنه ذرّ للرماد في العيون، لأن الاستقلال لا يُعطى بل ينتزع انتزاعاً بالقوة"، واعتبر البيان أن دورة المجلس الوطني في الجزائر "غير شرعية وقراراتها غير ملزمة، وهي تشكّل امتداداً للدورات اللاشرعية، منذ الدورة (١٦) وحتى الآن، كما أنها تشكل غطاءً لعرفات للاعتراف بالعدو"(٣٧).

رابعاً: فهم فصائل الحركة الإسلامية

تعارض حركتنا **حماس والجهاد الإسلامي** فكرة التعايش مع الكيان الصهيوني، وترفضان كل محاولة ترمي إلى الاعتراف به، ويعتبران فلسطين "أرض وقف إسلامي"، لا يجوز لأحد

شرعاً، التنازل عنها.

ولهذا تقاطع موقفهما، من الانتفاضة، مع موقف فصائل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، لناحية رفض استثمارها لصالح الحلول السياسية، التي طُرحت إبان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

ولعلّ هذا، من الأسباب التي أوجبت في ما بعد التحالف، مع فصائل الإنقاذ، في إطار مشترك (تحالف القوى الفلسطينية).

وعشية انعقاد مجلس الجزائر ١٩٨٨، أصدرت حماس موقفاً قالت فيه: "إننا نؤكد أن مشروع ما يسمى بالحكومة المؤقتة أو وثيقة الاستقلال أو حكومة المنفى، وما ينضمنه ذلك، ليس إلا استدراجاً هدفه توجيه طعنة لإنجازات الانتفاضة، وخنجر في ظهر أطفال الحجارة، ومنع أبنائنا من استئناف الكفاح والاستشهاد"(٣٨)

ومن مواجهة بيان القيادة الوطنية الموحدة، الذي دعا الفلسطينيين في الضفة والقطاع لإقامة الاحتفالات بمناسبة انعقاد دورة مجلس الجزائر، وإعلان الاستقلال، دعا نداء حماس إلى جعل أيام انعقاد المجلس "أيام مواجهة وتحدّ ورفض للسلام مع القتلة"(٣٩).

كذلك حذرت حركة الجهاد الإسلامي، من تحوّل الانتفاضة، من أداة تحرير إلى أداة تحريك للقضية الفلسطينية، كما حدث بعد حرب اكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣، عندما استغل الرئيس المصري أنورالسادات، نتائج الحرب الإيجابية، باتجاه تحريك القضية، وليس تحرير الأرض(٤٠).

واعتبرت حركة الجهاد الإسلامي، ما تقوم به قيادة منظمة التحرير الفلسطبنية، بمثابة انتحار سياسي "والانتحار السياسي الذي تخوضه قيادة المنظمة، هو شبيه بأسلوب الخطوة خطوة، الذي يبدأ باستغلال الانتفاضة، وينتهي إلى إجهاضها"(٤١).

وجاء في بيان وزعته حركة الجهاد، في القدس، بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨٩: "إننا نبرأ إلى الله، من كل مساومة على حقنا في كامل وطننا، أو الاستعداد للتفريط في أي شبر من أرضنا المقدسة، إننا نبرأ إلى الله من كل دعوة تطالب بما يسمى بالانتخابات أو ما يسمى

بالمؤتمر الدولي"(٤٢).

الهوامش:

(١) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/٩/٧

(٢) جريدة الشرق الأوسط، مقابلة مع ياسر عرفات، ١٩٨٨/١/١٢

(٣) القبس الكويتية، مقابلة مع أبو إياد، ١٩٨٨/١٠/١٦

(٤) القبس الكويتية، ١٩٨٨/١٠/١٦

(٥) السفير اللبنانية، تموز، ١٩٨٢

(٦) قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطيني (كراس) ١٩٨٣

(٧) الرأي الأردنية، ١٩٨٨/٩/٨

(٨) القبس الكويتية، ١٩٨٨/١٠/١٤

(٩) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٣/٧

(١٠) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٣/٧

(١١) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/٦/١٨

(١٢) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/٦/١٨

(١٣) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/٦/١٨

(١٤) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/٦/١٨

(١٥) صوت الشعب الأردنية، ١٩٨٨/٨/٩

(١٦) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١١/١٦

(١٧) القبس الكويتية، نص البيان السياسي لدورة المجلس، ١٩٨٨/١١/١٦

(١٨) طلال سلمان، افتتاحية السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١١/١٦

(١٩) القبس الكويتية، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٨/١١/١٦

(٢٠) القبس الكويتية، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٨/١١/١٦

(٢١) القبس الكويتية، نص القرار، ١٩٨٨/١١/١٦

(٢٢) القبس الكويتية، ١٩٨٨/١١/١٦

(٢٣) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١١/١٧

(٢٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التقرير السياسي، المؤتمر الوطني الرابع، ١٩٨١، ص٢٣٩

(٢٥) الوطن الكويتية، مؤتمر صحفي للدكتور جورج حبش، ١٩٨٨/١١/١٧

(٢٦) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/١١/١٧

(٢٧) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/١١/١٧

(٢٨) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/١١/١٧

(٢٩) الجبهة الديمقراطية، التقرير النظري والسياسي والتنظيمي، ١٩٨١، ص٧٦

(٣٠) الوطن الكويتية، مقابلة مع السيد نايف حواتمة، ١٩٨٨/١١/١١

(٣١) لوطن الكويتية، ١٩٨٨/١١/١١

(٣٢) القبس الكويتية، مقابلة مع السيد ياسر عبد ربه، ١٩٨٨/١٠/١٨

(٣٣) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١١/١٢

(٣٤) الوطن الكويتية، مداخلة السيد نعيم الأشهب في اللجنة السياسية للمجلس الوطني١٩، ١٩٨٨/١١/١٥

(٣٥) السفير اللبنانية، مقابلة مع العقيد أبو موسى، أمين سر حركة فتح-الانتفاضة، شباط ١٩٨٨

(٣٦) السفير اللبنانية، مقابلة مع السيد أحمد جبريل، شباط (فبراير) ١٩٨٨

(٣٧) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١١/١٦

(٣٨) حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، نداء إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، ١٩٨٨/١١/١٠.

(٣٩) حركة حماس، نداء إلى المجلس الوطني، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) الاسلام وفلسطين، العدد ١٠، ١٩٨٨/١٢/٣٠، ص١٦

(٤١) نفس المصدر

(٤٢) بيان صادر عن الجهاد الإسلامي في فلسطين، القدس، ١٩٨٩/٣/٢٠

الفصل الخامس

الإنتفاضة وفلسطينيو ١٩٤٨

بعد نكبة عام ١٩٤٨، وإقامة الكيان الصهيوني، لم يتبقّ، في المناطق التي احتلتها العصابات الصهيونية، سوى ١٦٠.٠٠٠ فلسطيني تركز وجودهم في مناطق ثلاث هي الجلبل، المثلث، والنقب، إضافة لمجموعات سكانية أخرى في حيفا، يافا، اللد، الرملة وعكّا.

وعاشت الجماهير الفلسطينية في عزلة تامة عن بقية الشعب الفلسطيني، وعن شعوب الأمة العربية، وظلّ ارتباطها بالعالم العربي يتم عبر الإذاعات، وأدت هذه العزلة إلى فك ارتباط مؤقت بىن الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية في الخارج، وبين الحركة الوطنية المقاومة للصهيونية في الداخل.(١)

وعلى مدى العقود الماضية، لم يفقد فلسطينيو ١٩٤٨ هويتهم الوطنية، وراحوا يقاومون المحاولات الصهيونية الهادفة إلى طمسها، بالوسائل كافة، وقد أشرنا في مدخل هذا الكتاب إلى الخطوات الجنينية المبكرة النى باشرها الفلسطينيون من أجل التعبير عن هويتهم، ومقاومة الاحتلال الصهيوني.

وأسهم اللقاء المتجدد مع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد حرب حزيران ١٩٦٧، في تعزيز الانتماء القومي لفلسطيني ١٩٤٨، من خلال علاقات التزاور والتزاوج، وغداة صعود

المقاومة الفلسطينية وتنامي دورها، وبعد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، ازدادت ثقتهم أكثر فأكثر بانتمائهم القومي، وفي هذا السياق، نشأت لهم أطر تنظيمية سرعان ما أخذت هيئة مؤسسات وطنية، ففي سنة ١٩٧٤ أقيمت لجنة رؤساء السلطات المحلية، باعتراف من وزارة الداخلية الاسرائيلية، من أجل تحسين الخدمات البلدية لـ"عرب اسرائيل"، لكن تطور الأحداث وخصوصاً في يوم الأرض عام ١٩٧٦، أعطى اللجنة طابعاً سياسياً وطنياً متزايداً، يتمثل في العمل من أجل المساواة بين العرب واليهود، وفي التضامن مع الأشقاء الفلسطينيين، خارج "الخط الأخضر".(٢)

ثم أظهر فلسطينيو ١٩٤٨ عشية اشتعال الانتفاضة تضامناً أوسع، مع أبناء جلدتهم في الضفة والقطاع المحتلين، وراحوا يتظاهرون ويُضربون ويعقدون الاجتماعات التضامنية ويزورون عوائل الشهداء ويقدمون الأدوية والمواد التموينية.

ثم جاوز سقف تضامنهم، هذه الفعاليات، شيئاً فشيئاً، فانخرطوا في إطار هبّات متلاحقة، وإنْ بحدود معينة، ذلك أن المفارقة هنا تكمن في توجيهات القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي حرصت على إبقاء فعاليات الفلسطينيين، في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، في حدود "التضامن"، "انطلاقاً من اعتبار الانتفاضة أداة ضغط، لإنجاز التسوية السياسية"(٣)، وبالتالي فإنه لا يجوز من وجهة نظر هذه القيادة أن تتطور الأمور، على نحوٍ يتجاوز هذا "الهدف"!!، خشية أن ينعكس ذلك على سلوك السلطات الاسرائيلية ويؤدي إلى تزمتها حيال المشاريع السياسية المطروحة لحل القضية الفلسطينية!!!

وبالرغم من ذلك، انتقل فلسطينيو ١٩٤٨، **من حالة التضامن مع الانتفاضة إلى المشاركة فيها**، فأنشأوا اللجان الشعبية في قراهم لتقديم الدعم المادي للمخيمات المحاصرة، وجمعوا التبرعات لدعم العمال المضربين، والمعتقلين والجرحى، وكانت ترسل هذه التبرعات، عبر اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، أو عبر لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، أو اللجنة الدرزية.

لقد وجدت الجماهير الفلسطينية، في الداخل، ولأول مرة منذ نكبة ١٩٤٨، أن من واجبها الاضطلاع بدور تاريخي مميز في دعم الانتفاضة والمساهمة في الضغط على المؤسسة الصهيونية "حيث أبدت هذه الجماهير استعداداً منقطع النظير في تاريخها لتقديم هذا الدعم والتعبير عن وحدة الشعب"(٤).

ودعت حركة "أبناء البلد" إلى مقاطعة الانتخابات الاسرائيلية، من منطلق أن الهوية الوطنية الفلسطينية، تتعارض مع الانتخاب والترشيح لبرلمان عنصري، يرفض مبدئياً وجود العرب"(٥).

وعلى صعيد الفعاليات، شهدت مدينة الناصرة تظاهرة ضخمة، رُفعت خلالها الأعلام السوداء، كما شهدت بلدة الجش تظاهرة بدعوة من حركة العودة-أبناء كفر برعم، وأخذت ظاهرة رشق السيارات بالحجارة تتسع، كذلك إلقاء الزجاجات الحارقة.

وفي فترة لاحقة، شهدت المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ تطوراً ملحوظاً في شكل المواجهة، فأُشعلت الحرائق ورُفعت الأعلام الفلسطينية، وكُتبت الشعارات الوطنية، وقد حمّلت سلطات الاحتلال الصهيوني حركة أبناء البلد مسؤولية هذه الفعاليات،(٦) ولذلك قامت باعتقال المئات من المواطنين الفلسطينيين، ووصل عدد المعتقلين حتى أوائل آب (اغسطس) ١٩٨٨، ٦٣٣ معتقلاً، قُدّم منهم ٨٧ إلى المحاكمة.(٧)

وفي حدث ذي مغزى، وُزّع نداء، في الجليل، حمل تهديداً، للمتعاونين مع اسرائيل، وحيّا الانتفاضة.(٨)

لقد عمّقت الانتفاضة الشعبية، في الوطن المحتل، وعي الجماهير الفلسطينية، في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، بانتمائها العضوي لشعبها الفلسطيني، وكذلك ساهمت في تعميق التناقض بينها وبين الأحزاب الصهيونية.

وكشفت الانتفاضة عن طاقة هائلة، كامنة، في قوة ليست قليلة، بين الجماهير الفلسطينية في الداخل، بالإمكان دفعها لتصعيد التناقض مع الصهيونية، ليس على المدى الراهن وحسب، وإنما على المدى البعيد أيضاً.

الهوامش:

(١) فلسطينيو ١٩٤٨، مصدر ورد ذكره

(٢) الانتفاضة الثورية في فلسطين، مصدر ورد ذكره

(٣) المصدر نفسه

(٤) فلسطبنيو ١٩٤٨، مصدر ورد ذكره

(٥) المصدر نفسه

(٦) يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٧/١٢

(٧) الانتفاضة الثورية في فلسطين، مصدر ورد ذكره

(٨) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١٠/١٣، نقلاً عن عال همشمار

الفصل السادس

أثر الإنتفاضة على الكيان الصهيوني وردود فعل إتجاهاته السياسية عليها

طرحت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية معطيات غاية في الأهمية فيما يتصل بمسائل عديدة إن كان على الصعيد الإسرائيلي، أو على الصعيد الفلسطيني، أو على الصعيدين العربي والدولي، وإذا كنا لا نقلل من شأن تأثير الانتفاضة على الصعد المختلفة تلك فإننا نعتقد أن تأثيرها الحاسم كان واضحاً في أوساط العدو على نحو لم يشهد له الكيان الصهيوني مثيلاً على مدى أربعين عاماً خلت.

وفي الواقع، ومع أن الانتفاضة الشعبية الراهنة لم تأت معزولة عن السياق العام لنضال الشعب الفلسطيني على مدى عشرات السنين إلا أنها الأدق تنظيماً والأكثر اتساعاً وشمولاً، الأمر الذي يبرز تأثيرها الحاسم، ويرشحها للاضطلاع بدور أكبر في المستقبل.

وإذا تتبعنا ردود فعل الأوساط الإسرائيلية إزاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية منذ اشتعالها وحتى اليوم نتلمس بوضوح وجود تغييرات تكتيكية ملحوظة إزاء القضية الفلسطينية، بيد أنها محكومة في الإطار الاستراتيجي العام للقوى السياسية الصهيونية ولا تمثل خروجاً عليه بحال من الأحوال، وهي تعكس في جوهرها أزمة الكيان، تلك الأزمة التى أحدثتها الانتفاضة بسبب

استمرارها وتواصلها.

إن الاستراتيجية العامة الاسرائيلية في التعامل مع أي تحرك شعبي فلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه استندت تاريخياً إلى مبدأ "السحق والإبادة" واتفقت على هذا مختلف الاتجاهات السياسية داخل الكيان الصهيوني، فقد ارتبطت هذه الاستراتيجية بنشأة الكيان، وشكلت السمة العامة لعلاقته بالجماهير الفلسطينية وخاصة جماهير الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام١٩٦٧: الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن استراتيجية "السحق والإبادة" ارتبطت أيضاً بفكرة صهيونية قديمة/جديدة هي تهويد الأرض الفلسطينية وتغييب هوية شعبها، بصرف النظر عن الأساليب التي اتُّبعت لتطبيق هذه "الفكرة" منذ إنشاء الكيان وحتى اليوم، تلك الأساليب التي تراوحت بين القتل الجماعي -كما حدث في قبية ودير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا- وبين تذويب الشخصية الوطنية الفلسطينية عبر استيعاب الفلسطينيين كقوة عمل في مصانع ومزارع الاحتلال وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية على وطنهم من جهة، والعمل للوصول إلى النتيجة ذاتها في الشتات من خلال الدفع باتجاه توطين الفلسطينيين في الأقطار العربية المجاورة وتحديداً في الأردن ولبنان من جهة ثانية.

ومن هنا، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد دأبت اسرائيل على شن حروب عدوانية متلاحقة ضد الثورة الفلسطينية، في محاولة لإبعاد شبح الرعب عن مستوطنيها، ولإشاعة الطمأنينة في أوساطهم.

وللتأكيد على قدرتها الناجعة في ممارسة استراتيجية "السحق والإبادة" إياها قامت بغزو لبنان صيف عام ١٩٨٢، بهدف سحق البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً تمهيداً لمرحلة جديدة من التطويع السياسي ترمي إلى تعميم نهج ونتائج "كامب ديفيد" على عموم المنطقة العربية.

وفي غمرة هذه الظروف، وفي المرحلة التي اعتقد فيها قادة الكيان أن انسحابهم من أجزاء واسعة من لبنان قد جنبهم مزيداً من الخسائر البشرية والمادية، ووفر لهم الفرصة المناسبة لبدء عملية

"التطويع السياسي" ، اشتعلت انتفاضة الوطن المحتل، فقلبت الأمور رأساً على عقب، وأحدثت الفعل السياسي التاريخي الكفاحي ذي الأهمية القصوى، حاصةفيما يتصل بتأثيرها المباشر على العدو لجهة تعميق أزمته الداخلية وزيادة حدتها ، حيث وضعته الانتفاضة المجيدة وجهاً لوجه أمام معطى نوعي جديد من معطيات الصراع العربي-الاسرائيلى راهناً ومستقبلاً.

وفى هذا السياق، فقد كشفت الانتفاضة عن قضايا على جانب كبير من الأهمية، صحيح أنها ليست جديدة، لكن الصحيح أيضاً أن الانتفاضةسلطت الضوء عليها فحولتها إلى مسائل خطيرة راهنة على الكيان ليس وفق بُعدها الاستراتيجي وحسب، وإنما على المستوى المباشر أيضاً.

القضية الأولى : وهى ما اصطلح على تسميتها "القنبلة الديموغرافية" إذ يكفي أن نؤشر إلى أن ٣٧.٥ من مجموع سكان فلسطين الآن هم من العرب الفلسطينيين، وأن معدل المواليد الجدد لدبهم تصل إلى ٦.٥٪ في حين لا تتجاوز عند اليهود ٢.٨٪، يكفى أن نؤشر إلى هذا لنرى مستوى الرعب والهلع فى أوساط المستوطنين وقادتهم، خاصة عندما يتحول النمو السكاني الفلسطينى إلى قوه فعل ثورية في مواجهة الاستيطان كما هو الحال الآن.

القضية الثانية : تلك التي جاءت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لتؤكدها على نحو أشد وضوحاً وثباتاً وهي فشل مقولة "الكبار يموتون والصغار ينسون" فالذين يتحملون العبء الأساسي فى مواجهة العدو الصهيوني هم أولئك الأطفال الذين ولدوا تحت الاحلال، ولا يختلف اثنان على هذه الحقيقة داخل تجمع الاستيطان الصهيوني.

القضية الثالثة : وهي فشل العدو الذريع في استيعاب العرب الفلسطينيين في وطنهم بتحويلهم إلى قوة عمل رخيصة في مصانعه ومزارعه ومرافقه المتعددة، إذ سرعان ما تحولت قوة العمل تلك إلى أداة ثورة وانتفاض في وجه الاحتلال.

القضية الرابعة : وهي أن كل محاولات تغييب وطمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني قد ذهبت أدراج الرياح سواء كانت أداة تحقيق هذا الهدف اسرائيل أو الأنظمة العربية، الأمر الذي طرح قضية فسطين كقضية شعب يسعى إلى تحرير وطنه وليست مجرد "مسألة إنسانية" تستحق العطف والشفقة في أوساط الرأي العام العالمي.

القضية الخامسة : لقد أدرك قادة الكيان أكثر من أي وقت مضى أن الانتفاضة الفلسطينية ليست مجرد "تمرد" على قيود الاحتلال وإجراءاته التعسفية، وإنما ثورة شعبية متواصلة ومتصاعدة في طريقها لدخول مرحلة نوعية جديدة في المواجهة، الأمر الذي دفع الناطق باسم اسحاق شامير إلى القول مبكراً: "إنه تدهور خطير للغاية للوضع ويدل على أن الاسرائيليين يخوضون الآن في تلك المناطق حرباً من أجل أمنهم".

القضية السادسة : إن الانتفاضة بما حملته من بذور تطور في مساراتها اللاحقة أشّرت أن مصير الكيان برمته بات مهدداً، وأن أربعين عاماً من الاحتلال الاستيطاني لا تقلل من شأن هذه الحقيقة التي قطعت الانتفاضة الخطوات الأولى نحو تجسيدها واقعاً حقيقياً معمداً بالتضحيات والطموحات.

القضية السابعة : لقد هزت الانتفاضة صورة اسرائيل أمام الرأي العام العالمي، وكشفت زيف ادعاءاتها بالديمقراطية، وشكلت الحدث الأبرز في العالم بأسره، حيث أضحت المادة الرئيسية لوسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي طرح مسألة الشعب الفلسطيني كقضية تحرر وطني تحتل مركز الصدارة بين مجمل قضايا حركات التحرر العالمية.

وبعد، وإذا كان من السابق لأوانه رؤية تأثير الانتفاضة الشعبية الفلسطينية كتراكم نضالي يؤدي إلى تغيير نوعي حاسم إلا أن ثمة مؤشرات ينبغي رؤيتها وأخذها بعين الاعتبار ونحن نعالج هذه القضية تحديداً، ومن بين هذه المؤشرات ما نحن بصدده هنا وهو "أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني وردود فعل اتجاهاته السياسية عليها" .

باديء ذي بدء لا بد من الإشارة إلى أن معظم الاتجاهات السياسية الصهيونية قد فوجئت بالزخم الذي بدأت فيه الانتفاضة الفلسطينية، فهي قد فاقت بفعاليتها كل توقعاتهم، ذلك أنها اشتعلت في غمرة ظروف عربية متردية عموماً.

ولأن الاتجاهات السياسية الصهيونية فوجئت بزخم الانتفاضة فقد تمثل رد فعلها المباشر في

التقليل من شأنها دعاوياً ومحاولة سحقها عسكرياً، رد الفعل هذا كان محصلة إجماع هذه الاتجاهات بصرف النظر عن مواطن الاختلاف في ما بينها، فقد قال شمعون بيريز في تصريح بثته إذاعة اسرائيل: "أن الأحداث الأخيرة لم تكن منظمة، وكان أحد العوامل الأساسية لاندلاعها هو ترويج إشاعات كاذبة".(١)

غير أن التقليل من شأن الانتفاضة دعاوياً لم يكن سوى محاولة آنية فاشلة لطمأنة المستوطنين الصهيونيين، الأمر الذي لم يدم طويلاً، مما دفع ممثلي الأحزاب والقوى الاسرائيلية إلى دعوة حكومتهم لممارسة أقصى درجات العنف ضد الانتفاضة ونشطائها خصوصاً، فقد كتب زئيف شيف المعلق العسكري فى صحيفه هآرتس الاسرائيلية يقول: "تتلخص التوجهات العامة منذ عودة اسحق رابين من الولايات المتحدة بإعادة السيطرة الكاملة للجيش على كل المناطق خلال أيام معدودة، وهذا يعني من الناحية العملية إبداء الاستعداد لاستخدام القوة بصورة واسعة ضد الذين يقومون بالإخلال بالنظام". (٢)

وفي السياق ذاته ذكرت الجريدة نفسها بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٤: أن القوات العسكريه الاسرائيلية في الضفة الغربية استخدمت في اليومين الماضيين طائرة عمودية لتفريق المتظاهرين، وأن الطائرة قامت بطلعات فوق مناطق الانتفاضة، وخاصة فوق مخيمات اللاجئين، وألقت قنابل مسيلة للدموع على الجمهور".(٣)

وفي جانب آخر أظهر استطلاع للرأي أجرته مجلة "نيوزويك": "أن أغلبية كبيرة من اليهود ،الاسرائيليين، يؤيدون سياسة القبضة الحديدية التى تتبعها حكومتهم تجاه الانتفاضة الشعبية، وأن ٤٠٪ منهم يعتقدون أن الحكومة متساهلة للغاية"(٤)

أما اريل شارون فقد طالب من ناحيته: "بأخراج جميع الفعاليات الفلسطينية التى وصفها بأنها تخضع لمنظمة التحرير الفلسطينية"، وقال: "أن ذلك يمثل إجراء ضرورياً لحماية الديمقراطية من الإرهاب والعنف".(٥)

مراسل صحيفة "جيروزاليم بوست" للشؤون العربية يهوذا ليطاني سخر بشدة من المسؤولين وتقديراتهم فى ما يتعلق بانتفاضة المناطق الفلسطينية المحتلة وقال: "فيما تسابق رئيس

الحكومة ونائبه بيريز ووزير الحرب رابين في التأكيد على أن الحوادث في المناطق المحتلة لن تلبث أن تهدأ، هاهي المناطق المحتلة بعد شهر من الانتفاضة تواصل الغليان الحاد".(٦)

ومن هنا، ولأن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية قد واصلت "غليانها الحاد" كما عبر عن ذلك يهوذا ليطاني فقد اتسم الاتجاه العام للقوى السياسية الاسرائيلية بالدعوة إلى **إجهاض الانتفاضة سياسياً مع عدم إستبعاد الاجراءات العسكرية القمعية** رغم إخفاقها فى تصفية الانتفاضة أو التخفيف من حدتها.

ومن المفيد هنا التأكيد أن هذا "الاتجاه العام" قد عكس في أحد أهم جوانبه عمق المأزق الذي بدأت الانتفاضة تحفره عميقاً في أوساط الكيان الصهيونى، الأمر الذي دفع -حتى-غلاة اليمين الصهيوني إلى الحديث صراحة عن مخاطر الانتفاضة وبالتالى دعوة حكومتهم إلى إجرا ءات من طبيعة سياسة لمعالجة الموقف الخطير.

فقد أعرب يعقوب نسور وزير الاستيعاب الاسرائيلى عن قلقه البالغ من التطورات التي طرأت على أوساط المواطنين العرب فى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وقال "يجب على الحكومة الاسرائيلية تحريك المسيرة السلمية لمنع المواطنين الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب من التحول لقوة معادية لاسرائيل" (٧)

أما الجنرال شلومو لاحات رئيس بلدية تل أبيب وهو من تكتل الليكود فقد أثار ضجة في أوساط اليمين عندما أعلن "أنه مع الانسحاب الاسرائيلى الكامل من جميع الأراضى المحتلة ما عدا القدس"(٨)

أما إيبان وزير الخارجية الأسبق وصل إلى نتيجة مؤداها أن الكيان لن يتمكن أبداً من القضاء على انتفاضة الشعب الفلسطيني بالقوة وأن "سياسة القبضة الحديدية لن تؤدي إلى حل" وقال: "إن اسرائيل تسيطر على أمة لا علاقة تاريخية أو دينية أو لغوية لنا بها، والحل الوحيد هو أن ننفصل"، أقوال أبا إيبان هذه جاءت في مقابلة أجرتها معه صحيفة لاستامبا الايطالية.

وفي معرض رده على اسحاق شامير قال شمعون بيريز وزير الخارجية: "يوجد الآن في قطاع غزة ٦٠٠ ألف عربى يعيش نصفهم في مخيمات اللاجئين، وقد تضاعف عدد هؤلاء منذ عام

١٩٥٦، وفي خلال اثني عشرة عاماً سيصبح عددهم مليون نسمة، وعندما يقول أحد كرئيس الوزراء على سبيل المثال أن غزة جزء لا يتجزأ من اسرائيل، فماذا يقصد بهذا القول؟، هل يعني أن المليون نسمة التي ستكون في هذا القطاع خلال اثني عشر عاماً من الآن لا يمكن فصلها عن اسرائيل؟، هل تلك هي الهدية التي كان يرغب شامير في تقديمها لاسرائيل؟ (١٠)

أما الأمين العام السابق لمجلس الوزراء الاسرائيلي، وفي فترة مناحيم بيغن، وهو ارييه ناور، فقد قال: "لو كنت فلسطينياً لثرت"، وتابع ناور، وهو من غلاة المتطرفين في حزب حيروت اليميني "نشأت في عائلة قاتلت الانكليز بالسلاح، كنت سأنضم على الأرجح إلى منظمة فلسطينية سرية" (١١)

وفي سياق السعي الاسرائيلي لاجهاض الانتفاضة الفلسطينية تواصلت الدعوات لإيجاد "حلول سياسية" تخرج العدو من مأزقه الحاد، فقد كتب الوزير الاسرائيلي "عيزر وايزمن" مقالاً في صحيفة "يديعوت احرونوت" بعد شهر على بدء الانتفاضة ضمّنه اقتراحاته "للخروج من الجمود السياسي الخطير الذي وصلت إليه اسرائيل" جاء فيه: "نحن موجودون اليوم في الشهر الثاني لتدهور الوضع في المناطق المحتلة، وفي هذه المرة فإن الخلفية هي أكثر جوهرية وتقتضي حلاً سياسياً .. وقدم "عيزر وايزمن" في مقاله اقتراحات سياسية محددة منها "توجيه الدعوة إلى محادثات بين وفد اسرائيلي وبين وفد أردني-فلسطيني مشترك، على أن يجرى تحديد الممثلين الفلسطينيين، من قبل الأردن ومصر والفلسطينيين واسرائيل، كما يتضمن اقتراح وايزمن: "وقف كافة أعمال العنف في المناطق المحتلة خلال فترة المحادثات وأن تحدد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة تستند إلى حكم ذاتي فلسطيني، وتجرى إدارة الحكم الذاتي من قبل سلطة مشتركة بين الأردن والسكان الفلسطينيين، وتكون المناطق الأمنية بما في ذلك المستوطنات اليهودية بإدارة سلطة اسرائيلية وتناط بلجنة مشتركة من السلطتين صلاحية التنسيق في ما بينها في المواضيع الاقتصادية والأمنية، وبعد الفترة الانتقالية يبدي سكان المناطق المحتلة رأيهم في استفتاء شعبي، حول الحل الدائم الذي يريدونه". (١٢)

غير أن وايزمن كان يدرك، وهو ينشر اقتراحاته، ذات الوظيفة السياسية الواضحة بالنسبة لنا، وهي إجهاض الانتفاضة، أنها مجرد تعبير عن أزمة حادة داخل الكيان الصهيونى، الأمر الذي دفعه إلى القول في ختام مقاله: "إنني أعترف بأنني سأواجه النقد لأنني لم أعرض اقتراحاتي على الطاقم الوزاري المصغر، أو على مجلس الوزراء، إلا أنه مع كل الاحترام الذي أكنّه للحكومة، يجب أن أقرر بأنها واقعة في شرك سياسي منذ لحظة تشكيلها" (١٣)

ولا ريب أن أحد أهم الحقائق الموضوعية التي جسدتها الانتفاضة الفلسطينية، عبر استمرارها رغم اشتداد وتيرة القمع الاسرائيلي هي ازدياد أزمة العدو عمقاً وشمولاً، على أكثر من صعيد، مما أفضى بالنتيجة إلى تنامي الاتجاه العام لحركة التطرف نحو اليمين، الأمر الذي عكسته دعوات العديد من ممثلي الأحزاب والقوى الصهيونية لاستخدام المزيد من البطش والإرهاب ضد أبناء الشعب الفلسطيني، في محاولة محمومة لكبح جماح الانتفاضة الشعبية توطئة لإجهاضها والقضاء عليها، فقد وافقت حكومة العدو على توصيات قدمها المكتب العسكري الأكاديمي الاسرائيلي المكلف بمتابعة الانتفاضة للسيطرة عليها، ومحاولة إجهاضها، بجانب التصعيد العسكري في جنوب لبنان ضد القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية، حيث تضمنت قرارات الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات القمعية التصعيدية الخطيرة، منها: "العقاب الجماعى للأحياء والقرى والمخيمات والمدن مع الحصار والتجويع، زيادة حجم الاعتقالات الجماعية، محاولة خلق الفتنة الداخلية بين المواطنين الفلسطينيين، منع وسائل الإعلام من التغطية الصحفية".(١٤)

وفى السياق ذاته دعا "اسحاق شامير" حكومته الإئتلافية المنقسمة على نفسها آنذاك إلى اتخاذ موقف موحد لقمع الانتفاضة الشعبية، وقال: "إن علينا أن نتخذ موقفاً حاسماً وموحداً لوضع نهاية لهذه المواجهة من المشاغبات والاضطرابات التي تضر بمصالح اسرائيل".

وفي الجانب السياسي، رفض رئيس الأركان الاسرائيلي "دان شمرون" فكرة سحب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، بحجة أن ذلك سيؤدي إلى سيطرة المنظمات الفلسطينيه، وقال: "أن القوات الاسرائيلية تمكنت من إحباط سبعمائة محاولة للدخول من جنوب

لبنان إ لى منطقة الجليل في العام الماضي، وأنها قتلت ١٢٥ فدائياً، وأن مهمة القيادة العسكرية هي إعداد وحدات الجيش لمواجهة الاحتمالات كافة، ومقاومة نشاطات المقاومة الفلسطينية فى الداخل والخارج". (١٥)

أما رئيس الأركان السابق، والنائب عن حزب "هانحيا" رفائيل إيتان فقد طالب بالسماح للجيش التصرف بحرية، وبدون قيود ، لقمع المظاهرات الفلسطينية، وقال: "إن هؤلاء العرب محظوظون لأن الرصاص لم يُطلق على رؤوسهم، وأن على اسرائيل منع الصحفيين الأجانب ومصوري التلفزيون من دخول المناطق، وإلا فإننا سنفقد السيطرة". (١٦)

وفي هذا المجال أيضاً، لم يستبعد اسحق شامير إمكانية إغلاق الأراضي المحتلة أمام الصحفيين إذا "تأكد أن ذلك سيقلل من الحوادث". (١٧)

إن تصريحات ممثلي الأحزاب والقوى الصهيونية، لم تكن في الواقع مجرد تلويح باستخدام وسائل البطش والارهاب، وإنما هي بالتأكيد سياسة عملية متبعة على نطاق واسع ضد الفلسطينيين في الوطن المحتل، وصلت حد تكسير العظام، فقد ذكرت جريدة "هآرتس" الاسرائيلية أن مواجهة وقعت بين جنود سلاح المظليين، وبين مجموعة من الشبان العرب من راشقي الحجارة قرب قباطية، أدت إلى إصابة خمسة مواطنين فلسطينيين بكسور في جميع أجزاء أجسادهم، وقالت "هآرتس": "أن الجنود عملوا وفقاً لتوجيهات وزير الحرب اسحق رابين القاضية بوجوب الاندفاع نحو المنظاهرين، وضربهم بكل قوة". (١٨)

بيد أن أكثر المسائل مدعاة للخطورة تلك السياسة التي دعت لانتهاجها ونفذتها عملياً حكومة العدو وهي **عمليات إبعاد المناضلين الفلسطينيين، في محاولة واضحة لعزل الانتفاضة الشعبية عن قياداتها المباشرة،** سياسة الإبعاد تلك مورست فعلياً بحق العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني، ومع أن هذه السياسة ليست جديدة، إلا أنها تنطوي على مخاطر شديدة، بسبب ارتباطها بموضوع الانتفاضة الفلسطينية، وبإمكانية تحويلها إلى **سياسة طرد جماعي للفلسطينيين من وطنهم،** فقد هدد وزير التجارة والصناعة الصهيوني "اريل شارون" بطرد أهالي الضفة وقطاع غزة، وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في حال قيام حرب

جديدة بين اسرائيل والدول العربية، وأشار شارون في مؤتمر صحفي عقده في تل أبيب، إلى أن كيانه طرد الآلاف من الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨، ونسب إلى "بن غوريون" قوله: "الحرب هي الحرب، فاليهود لم يهاجموا يافا، بل أهالي يافا هم الذين قاموا بمهاجمة اليهود، وعليهم أن يتحملوا نتائج الحرب"، وقال شارون: "إن هذا المبدأ سيطبق فيما لو نشبت حرب جديدة وإن الذين أعلنوا الحرب على اسرائيل في شهر ديسمبر عام ١٩٨٧، عليهم أن يتذكروا أنهم يتحملون مسؤولية نتائجها".(١٩)

لقد استحوذت فكرة "الإبعاد الجماعي" للفلسطينيين عن وطنهم على تفكير معظم الاتجاهات السياسية الصهيونية، وهي-رغم كونها مثار جدل- فإنها مسألة مطروحة بجدية في سياسة (الليكود) كأحد الحلول الناجعة لتهويد **الأرض الفلسطينية ولمنع وصول الوضع إلى حالة من التوازن الديمغرافي** تسمح لاحقاً بتفوق عددي للفلسطبنسين على اليهود فى فلسطين بأكملها.

إن تكتل الليكود طرح سياسة "الإبعاد الجماعي" كأحد الحلول أيضاً، التي تسمح بالاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية، دون معاناة حقيقية يمكن أن تترتب عليه جراء بقاء المواطنين الفلسطينيين فى وطنهم على غرار ما تضطلع به الانتفاضة الفلسطينية في هذه المرحلة، وما تحدثه من فعل فى مواجهة حركة الاستيطان الصهيوني برمتها.

"رفائيل إيتان" رئيس هيئة أركان الجيش سابقاً، وعضو كتلة "تزوميت" الصهيونية، طرح فكرة "الإبعاد الجماعي" بوضوح، فهو يرى أن طرد العرب الفلسطينيبن من وطنهم يعتبر أمراً حيوياً "لتبقى الأرض خالصة لبني جنسه"، ويقول: "أن على الاسرائيليبن التمسك بالأرض المحتلة، لأنها تعتبر المناطق الأمنية التي يجب عدم التخلي عنها، وأن إعادة سيناء قد مثلت خطأ جسيماً ارتكبناه، فما أخذ بالسلاح لا يجوز إرجاعه، ولولا إعادة سيناء لكانت اسرائيل دولة نفطية... ولو حصلت حرب جديدة فإنه يتوجب علينا طرد مليون من العرب".(٢٠)

غبر أن سياسة الإبعاد والاعتقال والإرهاب، على اختلاف صنوفها، لم تؤدِّ إلى وقف الانتفاضة بل على العكس، شكلت أحد عوامل استمرارها وتصاعدها، الأمر الذي اعترف به اسحق رابين

نفسه، عندما كشف أن الانتفاضة قد كلفت جيشه في الأشهر الثلاثة الأولى من اندلاعها ٢٩٤ مليـون دولار، ولا أمل في إيقافها، وقال رابين: "يخطئ البعض إذ يظن أن الحل هو في سجن ٥٠٠ محرض، وأن ٤١٩٢ شخصاً قد اعتقلوا، ومع ذلك فإن الانتفاضة مستمرة، إنها ليست حرب سرايا وكتائب وفصائل وليست حرب قادة وجنرالات"(٢١)

اللواء الاحتياط عضو الكنيست "بنيامين بن اليعازر" اعترف هو أيضاً بهذه الحقيقة، وقال: "تجاه وضعنا في المناطق، فقد وصلنا إلى طريق مسدود مع السكان المحليين، خاصة إثر اعتقادنا أنه بواسطة القوة يمكننا أن نجبرهم على إجراء مفاوضات، وأن يقبلوا بمبدأ التعايش اليهودي-العربي، فكل الإجراءات التي أخذناها حتى الآن باءت بالفشل، وأنا متخوف من العودة إلى استخدام الذخيرة الحية، ربشكل كبير في حال استمرار تدهور الوضع، إنني أوجّه إصبع الإتهام إلى القيادة السياسية التي أوصلتنا وأوصلت القوات الاسرائيلية، إلى وضع لا يمكن الانتصار فيه".(٢٢)

إن فشل العدو في إجهاض الانتفاضة الفلسطينية، قد رتّب عليه التعامل مع استراتيجية جديدة للنضال الوطنى الفلسطيني تمتلك مقومات القوة والاستمرار كونها تستند إلى فعل جماهيري واسع النطاق تشكل الشبيبة الفلسطينية عنصره الأساسي، التي يخلو قاموسها السياسي من مفردات التسوية والمفاوضات والإذعان، وبالتالي فإن الأساليب التقليدية الصهيونية لكبح جماح الفلسطينيين لم تعد ذات جدوى، ولن تفلح في المستقبل في وضع حد لحالة النهوض الثوري داخل الوطن المحتل.

هذه الحقيقة ليست ضرباً من المبالغة أو محاولة لإبراز تأثير الانتفاضة الشعبية، بما يتنافى مع الموضوعية، وإنما هي في الواقع تجسيد حي لفعل نضال يومي، بات يعترف به العدو، ويحسب حسابه، ويضع الخطط الكفيلة من أجل مواجهته والحد من تأثيره، فقد أكد خبير الشؤون العسكرية في صحيفة "هآرتس" زئيف شيف، أن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تجبرهم على تجنيد قوات عسكرية هامة للسيطرة على الضفة وقطاع غزة، وأضاف شيف في حديث مع مجلة "جون أفريك" الفرنسية: "أن هذا الوضع الذي وجدت اسرائيل نفسها

فيه سيزداد خطورة في حال نشوب حرب عربية-اسرائيلية، كما أن الوضع الجديد يطرح عنصراً استراتيجياً جديداً، ففي حال نشوب حرب سنكون مضطرين إلى تجنيد قسم من قواتنا للسيطرة على الأراضي المحتلة وحماية المستعمرات والطرقات والمخازن العسكريه". (٢٣)

لقد طرحت الانتفاضة الفلسطينية على بساط البحث مسألة الوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين برمته، وأرست إمكانية واقعية لدحره في المستقبل، ذلك أن مأزق الكيان الصهيوني تحوّل إلى جزء هام من استراتيجية المنتفضين الفلسطينيين، حيث ذهبت أحلام قادة الكيان أدراج الرياح، حين اعتقدوا أن الجيل الفلسطيني الناشئ سيخضع لإرادة الاحتلال.

وفي هذا المجال، فقد أكدت صحيفة هآرتس الاسرائيلية أن تصاعد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية يثبت أن ما يجري هو استراتيجية فلسطينية جديدة، استراتيجية لا تملك اسرائيل لغاية الآن أي رد عليها، لا لدى جيشها وأجهزتها الأمنية ولا لدى جهازها السياسي، وقالت الصحيفة: "إنه سيمضي بعض الوقت حتى يجد الجيش الاسرائيلي ردوداً مناسبة، حيث يجري الحديث فقط عن ردود عملية، أما الجهاز السياسي فإنه لا يمتلك حتى الآن رداً مناسباً، ومن المشكوك فيه أن يكون لديه مثل هذا الرد". (٢٤)

"اسحق رابين" اعترف أيضاً من جانبه بأن ما يجري في الوطن المحتل هو حلقة هامة من حلقات الصراع العربي-الاسرائيلي، وبالتالي فإنه يؤكد كغيره من ممثلي الأحزاب والقوى الصهيونية أن الانتفاضة الفلسطينية هي فعل استراتيجي يمتلك مقومات الاستمرار ويرتبط باستراتيجية الصراع العربي-الصهيوني، ففي مقابلة له مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية الغربية قال: "لا شك في أن ما يجري الآن في تلك المناطق هو استمرار للنزاع العربي-الاسرائيلي ولكن بوسائل جديدة، وما يقوم به الفلسطينيون الآن هو شكل جديد من أشكال استخدام العنف والقوة ضدنا". (٢٥)

وفي مقابلة له مع صحيفة "يديعوت احرونوت" اعترف رابين صراحة أن الانتفاضة الفلسطينية قد تطورت بلا إحباط أو يأس، وأن الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ يقومون

بمساعدة إخوانهم في الضفة وقطاع غزة المحتلين، وقال: "إنها عملية متواصلة في الأربعين عاماً ضد تأسيس الكيان، وإن مشكلتنا تكمن في أن نعترف بأن ما يجري يختلف عن الحروب بين الدول العربية واسرائيل، يختلف عن الإرهاب الفلسطيني، فهذه مواجهة مع الشعب الفلسطيني". (٢٦)

أما رئيس الحكومة "اسحق شامير" فقد وصف الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الوطن المحتل بأنها "مرحلة من مراحل الحرب العربية لتدمير اسرائيل، وإن ما يجري هو صيغة جديدة لتدميرنا، لقد فشلت منظمة التحرير في أسلوبها السابق، والفوضى الحالية هي صيغة جديدة في الكفاح ضدنا"(٢٧)، جاءت أقوال شامير هذه في مقابلة أجرتها معه صحيفة "الميساجيرو" الايطالية.

صحيفة "عل همشمار" الاسرائيلية نشرت مقالة للكاتب "ارييه بلجي" أجرى فيها مقارنة بين حرب لبنان وحرب الضفة والقطاع، انتهى إلى استخلاص مؤداه أن حرب الضفة والقطاع تحمل من الأخطار ما يشكل تهديداً مباشراً للكيان الصهيوني وسمعته ووجوده، أي أن الانتفاضة الفلسطينية تحدث فعلاً من طبيعة استراتيجية في مواجهة الاحتلال.

يقول بلجي في مقالته: "إن حرب المناطق التي تدور منذ أكثر من شهر هي أسوأ من حرب لبنان، وذلك من حيث مغزاها التاريخي ومقدار أخطارها المستقبلية، وهذا على الرغم من أنه في الشهر الأول لتلك الحرب فقدنا عشرات القتلى، في الوقت الذي لم تسقط فيه أية ضحية يهودية في حرب المناطق المحتلة، وإذا كان الأمر كذلك فإن قائمة الفروق بين حرب لبنان وحرب المناطق المحتلة تبدأ بذلك: أنه تم التخطيط لحرب لبنان ومع ذلك فقد أخفقت، لكن حرب المناطق المحتلة ليس فقط لم يتم التخطيط لها، بل أنها أيضاً لم تكن متوقعة، وقد جاءت كمفاجأة". (٢٨)

إن اعتراف قادة الكيان بتبلور استراتيجية فلسطينية جديدة قد دفعهم إلى التعامل مع الانتفاضة بطريقة تسمح لهم وفق تقديراتهم بإنهائها من خلال اتباع كل الوسائل المتاحة، بما في ذلك استخدام سياسة الترغيب، والإيحاء بإمكانية قبول تسوية سياسية تضمن "بعداً جغرافياً " فلسطينياً كما أشار إلى ذلك شمعون بيريز إبّان زيارته لباريس.

وفى الواقع فأن بيريز وغيره من قيادات حزب العمل، جهدوا منذ فترة غير وجيزة على بدء الانتفاضة، لتسويق أفكارهم تلك لأسباب انتخابية محضة، وبهدف التأكيد للناخب الاسرائيلي أن سياسة الليكود هي التي أدّت إلى تفجر الأوضاع في المناطق المحتلة، فقد قال بيريز في مقابلة مع شبكة التلفزيون الاميركية إي.بي.سى: "إن اسرائيل تستطيع أن تربح الحرب عسكرياً، لكننا لا نستطيع أن نربحها سياسياً، والحل إنما هو حل سياسي لاعسكري". (٢٩)

غير أن مرشح حزب العمل الذي مارس لعبة "الترغيب" قد كشف بوضوح عن أهدافه منها حين حدد بدقة **أن أي حل سياسي للمشكلة الفلسطينية غير ممكن قبل وقف الانتفاضة**، يقول شمعون بيريز: "إن ما نتوقع أن يقوم به الفلسطينيون هو وقف العنف والإرهاب، إذ ليس بوسع واحد منا أن يذهب ويتفاوض في الوقت الذي يواصل فيه الفلسطينيون إطلاق النار وإلقاء الحجارة، فلا يمكن لأحد استخدام خليط من العنف والمفاوضات" (٣٠)

"عايزر وايزمن" من جانبه أيضاً قال في حديث مع إذاعة اسرائيل: "أنه يتعذر الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين طالما أنهم يتخذون موقفاً سلبياً من اسرائيل". (٣١)

إن الفارق الوحيد بين موقفي كل من العمل والليكود إزاء الانتفاضة الفلسطينية إنما يتحدد في التكتيك الذي يجب اتباعه، ففي حين يرى تكتل الليكود أن السبيل الوحيد لوقف الانتفاضة هو استخدام العنف وحسب، يعتقد حزب العمل أن العنف وحده لا يكفي، ولا بد من "مبادرات سياسية" تتزامن معه وتخدمه لإجهاض الانتفاضة، فالمبادرات السياسة من وجهة نظره تلعب دوراً بالغ الأهمية في تفتيت قوة الانتفاضة داخلياً.

وفي هذا المجال قال شمعون بيريز: "إذا ما ترأستُ الحكومة المقبلة، فسأوافق على إجراء مفاوضات مع كل زعيم فلسطيني يتخلى عن العنف والإرهاب، ويقبل بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فلن نبحث وننبش في ماضيه وفي سيرته وفي أوضاعه، سوف ننظر إلى مواقفه فقط". (٣٢)

أما الوزير الاسرائيلى "يغال هورفيتش" على سبيل المثال فيعتقد أن الانتفاضة ستستمر في المناطق، وستشكل خطراً على كيانه الأمر الذي يتطلب حسب قوله: "اقتلاع هذا الإرهاب بيد

قـوية حـتى لوتطلب ذلك تدمـيـر شـوارع كـاملة في القـرى العـربيـة، أو إبادة القـرى وطرد سكانها". (٣٣)

وعلى صعيد آخر، أرغمت الانتفاضة الفلسطينية المستوطنين الصهيونيين على تعديل أولوياتهم، فمنذ أربع سنوات خلت على سبيل المثال ساد تضخم وصلت نسبته المئوية إلى ثلاثة أرقام، مما دفع المستوطنين إلى إعطاء أصواتهم الانتخابية للحزب الذي بأمكانه -حسب اعتقادهم- معالجة هذه "المسألة الاقتصادية"، غير أنه بات واضحاً الآن أن الناخب الاسرائيلي سيقترع للحزب القادر على إنهاء الانتفاضة الفلسطينية، فهي الحدث الأبرز الذي يترك تأثيره اليومى المباشر على أوساط النجمع الاستيطاني الصهيوني ويقض مضاجعه، تقول "دانييلا سميلانسكي" وهي مستوطنة صهيونية تسكن القدس وأم لسبعة أولاد: "بالنسبة لى فلا يهمني سوى الأمن، لأنه لا يمكن السير بأمان فى المدينة القديمة"، ويقول طالب جامعي يدعى "ميرجان جبلاي": "في الانتخابات السابقة أعطيت صوتي لحزب العمل لأن الليكود خربت الاقتصاد، وهذه المرة أعتقد أنني سأدلي بصوتي لصالح "هتحيا"، أقصى اليمين المتطرف بسبب الانتفاضة". (٣٥)

إذن، فقد تركت الانتفاضة الفلسطينية وفق اعترافات المستوطنين أنفسهم تأثيراتها المباشرة على سير حياتهم، وقفزت مسألة "الأمن" من جديد لتحتل سلم أولوياتهم، حيث تحولت المعركة بين الفلسطينيين وسلطات العدو إلى كفاح في جيع أوجه الحياة، من أجل إثبات من الذي يسيطر فعلاً على الوضع في الأرض المحتلة، وبهذا الصدد كتبت صحيفة "الجيروزالم بوست" تقول: "يحاول الوطنيون الفلسطينيون قطع الاتصالات بين السكان الفلسطينيين واسرائيل، ذلك بهدف إيجاد مؤسسات وخدمات بديلة". (٣٦)

لقد طالت تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية جيش العدو أيضاً، حيث تحول معظم الجنود الذي يتولون قمع الانتفاضة إلى مجرد قطاع طرق لا همّ لهم سوى مطاردة الصبية وضربهم بالهراوات وغيرها، الأمر الذي كان له تأثير نفسي بالغ السوء على هؤلاء الجنود، فقد نشرت "معاريف" بتاريخ ١٩٨٨/٢/٥ اعترافات جندي اسرائيلي شارك في ضرب أطفال فلسطينيين بالعصا ضرباً

مبرحاً جاء فيه: "انهلت بالعصا الغليظة على صبي فلسطيني، في الليل وأنا في سريري انهالت عليّ صور ذلك الصبي، إنني أرى نفسي وأنا أهوي بالعصا على رأسه، لا أستطيع النوم، ولا أستطيع أن أفهم كيف يطلب منا قادتنا القيام بأعمال كهذه، في وحدتي جنود هاجروا إلى اسرائيل ثم أعلنوا عن ندمهم لاحقاً".(٣٧)

مستوطنة صهيونية تدعى "دمنا اوفير" قالت لاسحق رابين بصوت عالٍ: "إنكم تذبحون الروح الإنسانية في كل واحد من شبابنا" كما قال مستوطن آخر في أحد الكيبوتسات: "مع مرور كل يوم -قال لي ابني في الجيش- يتحول عدد أكبر من الجنود إلى اليمين وإلى التطرف، إن الجندي الذي ينهال بالعصا على صبي ويكسر عظمه، لن يبقى محافظاً على نفس مستواه النفسي والخلقي السابق.. إنه يصبح شخصاً آخر".(٣٩)

لقد أدى هذا الوضع أيضاً إلى رفض عدد كبير من الجنود الاسرائيليين أداء خدمتهم العسكرية في الأرض المحتلة، فهم لا يعرفون من أين تأتيهم الحجارة والزجاجات الحارقة فضلاً على أنهم يواجهون مواطنين فلسطينيين عزّل من السلاح. في اجتماع لحاخامين امركيين في القدس قال اسحق رابين: "إن سبعين بالمائة من الجنود يرفضون الخدمة في الأرض المحتلة".(٤٠)

في الجانب الاقتصادي، ورغم أن الكيان على مدى أربعين عاماً لم يتمكن من إنتاج مستلزمات استمراره وأداء وظيفته العدوانية ذاتياً، فهو يعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الهائلة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة بإداراتها المتعاقبة، رغم ذلك، فإن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية قد **أسهمت في زيادة أعبائه على هذا الصعيد ووضعته أمام صعوبات وتعقيدات جديدة مرشحة للازدياد والاستمرار**، ومن هنا فإن الانتفاضة تضطلع بدور أساسي في تفويت أية فرصة -مهما كانت ضئيلة- أمام العدو لإنتاج مستلزمات أداء دوره العدواني ذاتياً، "فقد جاء في تقرير مكتب الإحصائيات الاسرائيلي أن حجم الإنتاج الصناعي في الكيان الصهيوني تقلص في الربع الثالث من السنة الحالية بمقدار ٣٪، ويشير اقتصاديون اسرائيليون إلى أن سبب الأزمة الرئيسي هو الانتفاضة الفلسطينية، التي أدت إلى سحب آلاف الاسرائيليين من العمل للتدريب في معسكرات قوات الاحتياط، وأكد

التقرير أن هذا الوضع سيؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة اقتصادية عميقة"(٤١)
ويؤكد ذلك ما جاء في تقرير معهد "دان اندبراوستريت" الدولي للبحوث الاقتصادية الذي نشر في الولايات المتحدة الاميركية، حيث يقول أن ٣١٠٣ مؤسسة صناعية اسرائيلية توشك على الإفلاس التام، ويرى التقرير أن الانتفاضة الفلسطينية قد **شلّت تدفق اليد العاملة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين إلى المصانع الاسرائيلية**، ونفذ نتيجة ذلك مصدر الأرباح الباهظة بالنسبة للاحتكارات مما يعني أن أزمة الكيان الاقتصادية ستستمر وتزداد عمقاً".(٤٢)

أما فيما يتصل بالأعباء المالية التي تتطلبها الحملة العسكرية الاسرائيلية لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية فقد طلب اسحق رابين من حكومته تسديد مبلغ ١٨٠ مليون دولار لسد عجز مالي بسبب تكلفة مواجهة الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقال رابين: "إنه لا يمكن لاسرائيل تحمّل كلفة السيطرة على الانتفاضة المستمرة، ناهيك عن إكمال برامج مشتريات السلاح القائمة"، وأضاف: "إنني أشك في قدرة الجيش على الوفاء ببرنامج مشتريات السلاح لمواجهة الخطر الجديد". (٤٣)

بيد أن تأثيرات الانتفاضة على التجمع الاستيطاني الصهيوني لم تنحصر في حدود التأثير على الاقتصاد فحسب، فقد أكدت التقارير الواردة من الأرض المحتلة **أن مستوى الهجرة اليهودية إلى الكيان قد انخفضت بنسبة تزيد على ٥٠٪ في النصف الثاني من عام ١٩٨٨**، وقد ذكرت صحيفة "حداشوت" أن "انخفاضاً ملحوظاً حصل في عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين إثر بدء الانتفاضة في الوطن المحتل".(٤٤)

وفي جانب آخر **عمقت الانتفاضة الفلسطينية أزمة الثقة بين الصحافة الاسرائيلية والأجهزة الأمنية**، فقد قال قائد إذاعة الجيش باللغة العبرية خلال ندوة جرت في الجامعة العبرية بالقدس: "إن الانتفاضة زادت من حدة الأزمة -أزمة الثقة- بين الصحافة وبين جهاز الأمن، ولأول مرة تظهر في الصحف العبرية أخبار "تعتمد على مصادر عربية".(٤٥)
وقال "نحمان شاي": "إن ازدياد حدة أزمة الثقة هذه يعتبر استمراراً للظاهرة التي بدأت في حرب

تشرين عام ١٩٧٣، حيث كانت وسائل إعلامنا قبل ذلك تتبنى دون أي نقاش موقف ناطقنا العسكري". (٤٦)

وبعد، **فإن الانتفاضة الفلسطينية المجيدة المستمرة بوتائر متصاعدة، أجبرت المستوطنين على إعادة حساباتهم بحيث أصبح هذا الفعل الثوري اليومي داهماً على مستقبلهم، نتيجة تعمّق الكراهية الفلسطينية للاحتلال**، وحول هذا الموضوع كتب "تسفي غيلان" في صحيفة "حداشوت" يقول: "هناك إحصائيات الناطق العسكري الاسرائيلي، وكذلك إحصائيات الجانب الفلسطيني عن عدد الجرحى والقتلى، ولكن لا أحد يستطيع تخيل المأساة، إذ كيف سيبقى آلاف الفلسطينيين يعانون من عاهات مستديمة؟ وكيف سيحملون من القرى إلى المدن لتتم معالجتهم؟، ومن هنا نؤكد أنه يمكن قياس أعداد القتلى والجرحى، ولكن لا أحد يستطيع قياس الكراهية التي دخلت في كل بيت فلسطيني ضد اليهود". (٤٧)

بلى، لقد تحولت الكراهية الفلسطينية للمستوطنين الصهيونيين إلى فعل مواجهة يومي يمتلك أسباب التواصل والاستمرار مثلما يمتلك المقومات، إنها الحقيقة التي ينبغي أن تستمر.

الهوامش

(١) النهار اللبنانية ١٩٨٧/١٢/٣١
(٢) الرأي الأردنية ١٩٨٧/١٢/٢٦
(٣) الرأي الأردنية ١٩٨٧/١٢/٢٤
(٤) الوطن الكويتية ١٩٨٨/١/١٨
(٥) الرأي الأردنية ١٩٨٨/١/٢٥
(٦) الرأى الأردنية ١٩٨٨/١/١٢
(٧) السياسة الكويتية ١٩٨٨/١/٦
(٨) القبس الكويتية ١٩٨٨/١/١٨
(٩) القبس الكويتية ١٩٨٨/١/٦
(١٠) الوطن الكويتية ١٩٨٨/١/٦
(١١) النهار اللبنانية ١٩٨٨/١/٢٣
(١٢) السفير اللبنانية ١٩٨٨/١/٢٢
(١٣) السفير اللبنانية ١٩٨٨/١/٢٢
(١٤) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٢/١
(١٥) الوطن الكويتية ١٩٨٨/١/١٧
(١٦) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٣/١
(١٧) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٣/١
(١٨) الرأي الأردنية ١٩٨٨/١/٢٤
(١٩) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٣/٢٦
(٢٠) الرأي الأردنية ١٩٨٨/٤/٢
(٢١) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٤/٢٨
(٢٢) الوطن الكويتية ١٩٨٨//٣/٢٢
(٢٣) السياسة الكويتية ١٩٨٨/٢/٢٣
(٢٤) السياسة الكويتية ١٩٨٨/١/١٩
(٢٥) القبس الكويتية ١٩٨٨/٤/٢
(٢٦) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٧/١١
(٢٧) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٢/١٤
(٢٨) الثورة السورية ١٩٨٨/٢/٢٨
(٢٩) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٥/٢
(٣٠) القبس الكويتية ١٩٨٨/٩/٢٠
(٣١) القبس الكويتية ١٩٨٨/٩/٢٠
(٣٢) القبس الكويتية ١٩٨٨/٩/٢٨
(٣٣) الوطن الكوينية ١٩٨٨/٩/٢٦
(٣٥) الوطن الكويتية ١٩٨٨/١٠/٢٢
(٣٦) الوطن الكويتية ١٩٨٨/١٠/٢٢
(٣٧) الرأي الأردنية ١٩٨٨/٤/١٢
(٣٨) الرأي الأردنية ١٩٨٨/٤/١٢
(٣٩) الرأي الأردنية ١٩٨٨/٤/١٢
(٤٠) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٧/١١
(٤١) وكالة "وفا" دمشق ١٩٨٨/١١/٣
(٤٢) وكالة "وفا" دمشق ١٩٨٨/١١/٣
(٤٣) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٧/١٥
(٤٤) الرأي الأردنية ١٩٨٨/١٠/٢٠
(٤٥) الرأي الأردنية ١٩٨٨/٨/٢١
(٤٦) الرأي الأردنية ١٩٨٨/٨/٢١
(٤٧) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٧/١١



الفصل السابع

إنعكاسات الإنتفاضة على الصعيد العربي والدولي

تركت الانتفاضة بصمات واضحة على الواقع العربي رسمياً وشعبياً، ذلك أنها جاءت في لحظة تاريخية، لتمثل بارقة أمل في واقع عربي يسوده الإحباط والتردي، على غير صعيد، وهذا يُفسّر التحرك العربي الرسمي السريع لاحتواء مفاعيلها المحتملة، ويُفسّر أيضاً التجاوب الشعبي البطيء الذي يعكس حالة الإحباط التي أشرنا إليها.

ومن هنا جاء انعقاد **القمة العربية الطارئة في الجزائر**، في ظروف مختلفة عن تلك التي سادت في مؤتمر عمّان قبل سبعة أشهر، ولعلّ الملك حسين قد حدّد بدقة ماهية هذه الظروف، حين أشار في كلمته أمام قمة الجزائر إلى هذا الموضوع بقوله: "نلتقي اليوم في قمة طارئة في الجزائر، كما التقينا قبل سبعة أشهر في قمة طارئة في عمان، ويفترض من الناحيتين العقلية والواقعية، أن حدثاً خطيراً قد وقع، بما يوجب هذا اللقاء العربي على مستوى القمة، بعد فترة قصيرة من قمة سبقتها، لقد وقع هذا الحدث ومازال مستمراً بالفعل، إنه انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني"(١)

إذن فقد أوجبت الانتفاضة، عقد قمة عربية جديدة، بعد أن كانت القضية الفلسطينية برمتها

"بنداً ثانوياً" في قمة سبقتها، ينابع الملك حسين: "وإذا كانت قمة عمان قد ركزت على الواقع العربي، بقصد تجميع الصفوف وإحلال الوفاق بين أعضاء الأسرة العربية الواحدة، باعتبار ذلك منطلباً جوهرياً لمواجهة التحديات الخارجية، بجدية واقتدار، فإن قمة الجزائر تنعقد بغرض التعامل المباشر مع هذه التحديات، وفي مقدمتها التحدي الصهيوني للأمة العربية"(٢)

وبإمكاننا القول، استناداً إلى ذلك، أن الانتفاضة التي أحدثت تأثيراً مباشراً على الصعيد العربي الرسمي بلغ ذروته في انعقاد قمة الجزائر، قد جاءت في أحد جوانبها لتمثل رداً عملياً على مقررات قمة عمان، وعلى تدني مستوى الحيّز الذي شغلته القضية الفلسطينية فيها.

لقد وجهت الانتفاضة الفلسطينية رسالة معمدة بالدم إلى العرب جميعاً لتؤكد لهم فيها بوضوح أن قضية فلسطين ستبقى القضية المركزية للأمة العربية، وأن كل المحاولات الجارية لتوصيف الصراع العربي-الصهيوني على أنه مجرد "نزاع!!" لن تجدي نفعاً، وبالتالي فإنه لا خيار أمام العرب سوى استمرار التعامل مع الشأن الفلسطيني بجدية تتناسب وحجم الأخطار التي يفرضها الاحتلال الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.

إن هذه الحقيقة التي حاول النظام العربي، تجاهلها في "قمة عمان" قد أعادتها الانتفاضة الفلسطينية واضحة ومرعبة في آن: واضحة لأن ما جرى ويجري في فلسطين لم يكن حدثاً لحظياً يقف عند حدود تأثير معين، ومرعبة لأن هذا التأثير لن يبقى محصوراً في حدود الوطن المحتل، وإنما سينتقل إلى أرجاء المعمورة العربية.

وإذا تتبعنا أثر الانتفاضة على الوضع العربي نلمس تعبيراته المباشرة في الخطوات السياسية التي أعلنها النظام الأردني والتي بلغت مداها في إعلان **"فك العلاقة القانونية والإدارية" مع الضفة الفلسطينية المحتلة**، فما هي حيثيات هذا القرار؟ وفي أي سياق تم؟

في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٨٨، أعلن الملك حسين فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن وذلك تمشياً مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتوجه العربي العام المنسجم مع هذه الرغبة لتأكيد الهوية الفلسطينية، وقال الملك حسين في خطاب عبر الإذاعة والتلفزيون: "إن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية، إنما تتصل بالأرض الفلسطينية المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية"(٣).

وفي الواقع، لم يأت قرار الملك حسين معزولاً عن التأثير المباشر للانتفاضة الفلسطينيه، إن القضية التي حاول النظام الأردني إبرازها في ثنايا قراره هي توجيه رسالة إلى الإدارة الاميركية يحثها الخطى فيها على وضع ثقلها من أجل دفع عجلة التسوية قبل فوات الأوان.

كما أن قرار النظام الأردني "فك العلاقة القانونية والإدارية" مع الضفة الفلسطينية المحتلة قد عكس في أحد أهم جوانبه خشية النظام من تنامي اتجاه داخل الكيان الصهيوني يدعو إلى إنشاء وطن بديل للفلسطينيين في الضفة الشرقية لنهر الأردن، هذه الخشية عبر عنها الملك حسين في خطابه الذي أعلن فيه إلغاء "اتفاق عمان" مع منظمة التحرير الفلسطينية، مثلما عبر عنها في خطابه الذي أعلن فيه "فك العلاقات القانونية والإدارية" مع الضفة، يقول الملك حسين: "..فالأردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية ستقوم على الأرض الفلسطينية بمشيئة الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية"(٤)

وعلى **الصعيد العربي الشعبي**، ومع أن الجماهير العربية، وقواها، حاولت منذ البداية، تقديم الدعم والإسناد للانتفاضة، من خلال تشكيل "اللجان الشعبية لدعم الانتفاضة" إلا أن مستوى التأثر كان محدوداً للغاية، على النطاق السياسي، **وهذا يعكس، إلى حد بعيد الأزمة المستفحلة التي تعيشها حركة التحرر العربية، مثلما يعكس أيضاً، حالة الإحباط التي عاشتها الجماهير، منذ فترة ليست قصيرة، بسبب قمعها، وتغييب دورها.**

وتتحمل القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية، مسؤولية خاصة، في هذا المجال، ذلك أنها فعلت ما في وسعها، لأقلمة القضية الفلسطينية، وفك ارتباطها ببعدها القومي، من خلال

مجموعة من الشعارات التي أطلقتها وروّجتها كالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، تمشياً مع نهجها الرامي إلى ولوج حلول سياسية تصفوية، بمنأى عن الرقابة الشعبية العربية.

بيد أن تأثير الانتفاضة، كان أشد وضوحاً على **المقاومة الوطنية والإسلامية في لبنان**، التي وجدت في الانتفاضة نموذجاً يُحتذى، فراحت تصعّد من عملياتها البطولية ضد الاحتلال الصهيوني، في الجنوب اللبناني، وقد جسّد هذا التطور دعماً حقيقياً للانتفاضة، يفوق بكثير الدعم بأشكاله المختلفة الأخرى.

أما على الصعيد الدولي، فقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية منذ بداية اشتعالها الحدث الأبرز فى العالم بأسره، حيث أضحت المادة الرئيسية لوسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي طرح قضية الشعب الفلسطيني كقضية تحرر وطني تحتل مركز الصدارة بين مجمل قضايا حركات التحرر العالمية إن كان في البلدان الصديقة أو في تلك البلدان التي تناصبنا حكوماتها العداء وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية.

وفي هذا المجال، وبالرغم من حرص الإدارة الاميركية على مواصلة تأييدها ودعمها المطلق للكيان الصهيوني، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية بزخمها المتعاظم قد وصلت إلى كل بيت اميركي، عبر وسائل الإعلام نفسها.

إن تأثير الانتفاضة الفلسطينية في الإعلام الاميركى قد وصل مستوى خطيراً دفع قادة الكيان الصهيوني إلى القول صراحة "إن وسائل الإعلام الاميركية والاوروبية قد أسهمت في تصاعد الاضطرابات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة".

صحيفتان اميركيتان ألقتا ضوءاً قوياً على الانتفاضة بعد دخولها شهرها السابع وقالتا أن الفلسطينيين مصممون على ما يبدو على المضي في انتفاضتهم ضد الاحتلال الاسرائيلي إلى مالانهاية، فقد قالت صحيفة كريستيان ساينس مونتيور: "إن المواجهة مع القوات الاسرائيلية تركت للفلسطينيين إيماناً بأنهم حققوا مكاسب مقابل التضحيات التي بذلوها، لقد كسب الفلسطينيون عطف العالم ورفعوا الثمن المادي والنفسي الذي تدفعه اسرائيل نتيجة احتلالها،

وعادوا من جديد ليحتلوا البند الأول من جدول أعمال الولايات المتحدة الاميركية والدول العربية في الشرق الأوسط"(٥)

أما صحيفة (وول ستريت جورنال) فقالت: "إنه في الوقت الذي تجتاز فيه الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة فترة النصف سنة، فإن التركيز ينتقل من الخسارة الإنسانية إلى الخسارة المادية، وإن على اسرائيل أن تخفض خدماتها أو تفرض ضرائب جديدة أو ترسل الفواتير إلى -انكل سام- لتغطية هذه التكاليف"(٦).

الكاتبة اليهودية الاميركية (جوديت فيورست) انتقدت في مقال نشرته في صحيفة "نيويورك تايمز" اليهود الاميركيين "الذين يركزون اهتمامهم على حق اسرائيل في الحياة ويعتبرون موضوع حقوق الفلسطينيين مجرد اختراع ألفه أعداء اسرائيل من باب المشاغبة"، وتساءلت الكاتبة الاميركية: "كم من العظام هم على استعداد لتحطيمها من أجل إجبار شعب يائس على التنازل عن حقه في هوية خاصة له وفي دولة خاصة به"(٧).

(اتحاد النقابات الاميركية) المعروف بتأييده المطلق للكيان الصهيوني أدان شراسة قمع اسرائيل للمظاهرات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقال "مجلسه التنفيذي" بعد لقاء استمر ساعة مع وزير الخارجية الاميركي (جورج شولتز): "إن الاتحاد لا يمكنه الموافقة على الإفراط في استعمال القوة في الأراضي المحتلة"(٨).

الإعلام الاوروبي الغربي أحدث تأثيره على نحو مباشر في الرأي العام عندما خرجت مظاهرات الاحتجاج في أكثر من عاصمة اوروبية منددة بالقمع الصهيوني، ومعلنة تأييدها ودعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه ونيل حقوقه القومية، الأمر الذي كشف زيف ادعاءات الإعلام الصهيوني الذي حاول تصوير الكيان على مدى نصف قرن بأنه واحة للديمقراطية وأن الفلسطينيين ليسوا أكثر من مجرد "إرهابيين".

صحيفة (لوموند) الفرنسية شككت بجدوى التدابير القمعية الوحشية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية وقالت: "المستقبل يبدو مرعباً، وكل فريق يدافع عن وجهة نظره، وإنّ أكثر من يملك

حظاً في المستقبل من الاسرائيليين هم الذين يملكون جوازات سفر أجنبية".(٩)

الاتحاد الوطني لنقابات الصحفيين الفرنسيين احتج على القمع الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية على الصحافيين وأشار الاتحاد إلى أن "خنق الإعلام وملاحقة الصحافيين لن يحلا أي مشكلة".(١٠)

في روما شاركت مئات النساء الايطاليات المتشحات بالسواد في مسيرة تضامنية مع الانتفاضة الفلسطينية واستنكاراً لسياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، كما قالت محطة إذاعة (بروليتاريا) اليسارية في روما أيضاً: "أنها بدأت البث المنتظم لبرامج من الموسيقى العربية والتقارير الإخبارية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية، وأن الهدف من هذه البرامج هو إيضاح القضية الفلسطينية".(١١)

(لجنة الحقوقيين الاسبان) أصدرت تقريراً خاصاً بعد أن قامت مجموعة منها بزيارة فلسطين المحتلة بين الثالث والتاسع من شهر كانون الثاني ١٩٨٨، كشفت فيه عن أبشع الممارسات العدوانية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها السلطات الصهيونية وقالت في ختام تقريرها: "تدعو اللجنة للأسباب المطروحة في هذا التقرير وتوعز للرأي العام الاسباني والدولي بضرورة الاهتمام والالتزام الفوري بالقانون المعترف عليه دولياً، والذي يطبق بشكل عام من أجل حقوق الإنسان وخاصة تنفيذ ما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٢، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٦".(١٢)

النائب البريطاني المحافظ (انتوني مارلو) كشف النقاب عن أن جنرالات من جيش جنوب افريقيا العنصري يقدمون النصح للجيش الصهيوني بشأن وسائل قمع الانتفاضة وقال: " أعتقد أن أساليبهم لا مبرر لها وهناك دليل قوي على أن الجيش يفتقر إلى الانضباط ويتسم بالوحشية".(١٣)

وفي أول مناقشة برلمانية من نوعها طالبت (الأحزاب الالمانية الغربية) بانسحاب اسرائيل من الضفة والقطاع المحتلين، رغم أن العديد من النواب قد عارضوا إدراج هذه القضية في جدول

أعمال البرلمان لأنهم يعتبرون الحديث عن اسرائيل تنصلاً!! من المسؤولية التاريخية الالمانية تجاه اليهود. (١٤)

أما (بلجيكا) فقد دعت العرب!! لدعم صمود الانتفاضة الفلسطينية، حيث دعا وزير خارجيتها (ليوتند يمانز) الدول العربية إلى تقديم الدعم لانتفاضة الشعب الفلسطيني وعدم الاكتفاء بأصدار بيانات "التنديد والإعلان عن التضامن مع الشعب الفلسطيني". (١٥)

(المجلس الاوروبي) دان الممارسات القمعية الاسرائيلية وأيد مجدداً "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"(١٦)، وخصص المجلس وهو مؤسسة برلمانية تضم نواباً معينين من قبل ٢١ دوله من اوروبا الغربية، العضو وغير العضو في السوق الاوروبية المشتركة، جلسة ختامية لمناقشة الوضع فى الأراضي المحتلة وتطورات الانتفاضة الفلسطينية.

في مجال آخر دانت الهند بشدة الإجراءات القمعية والممارسات التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندية الذي كان يتحدث أمام المجلس الأعلى للبرلمان الهندي: "إن الهند أصيبت بخيبة أمل لما تمارسه اسرائيل من قمع وتعذيب وتشريد بحق الشعب الفلسطيني وخاصة في الضفة وقطاع غزة المحتلين"(١٧).

وفي اليابان برزت أخبار الانتفاضة الفلسطينية في عناوين الصحف اليابانية ومن بين هذه العناوين "الجنود الاسرائيليون يجرون كالمسعورين والجنود الاسرائيليون في حالة هياج فى الضفة الغربية"(١٨)، وتناول المراسلون اليابانيون في تقاريرهم الصحفية الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين.

أما الدول الاشتراكية (سابقاً)، فقد دانت جميعها الممارسات الصهيونية وأعلنت دعمها للانتفاضة الفلسطينية، صحيفة (البرافدا) السوفييتية أشادت بانتفاضة الشعب الفلسطيني وأكدت "أن الإرهاب الصهيوني لايمكن أن يقهر الإرادة الفلسطينية"(١٩)، كما انتقدت صحيفة (تريبونا) الناطقة باسم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بشدة الكيان الصهيوني بسبب الأعمال الوحشية

التى يقوم بها ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وقالت: "إن الأعمال الوحشية غير الإنسانية التي تشنها السلطات الصهيونية ضد المواطنين الفلسطينيين تظهر الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني"(٢٠)

في يوغوسلافيا، وصف الناطق الرسمي اليوغوسلافي ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بأنها "ممارسات بربرية فاشية وتثبت عجز اسرائيل عن مواجهة الحقائق الدامغة بأحقية المطالب الشرعية الفلسطينية"(٢١).

وأخيراً في (نيويورك) دانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأكثرية ١٣٠ صوتاً الكيان الصهيوني لاستمراره في خرق حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وصدر قرار الإدانة في ختام مناقشة خاصة كرست لبحث الموضوع.

وقد صوتت ضد القرار اميركا واسرائيل، وامتنعت ١٦ دولة عن التصويت.(٢٢)

مما سبق نستنتج حجم الفعل والتأثير الذي أحدثته "الانتفاضة الفلسطينية" على الصعيد الدولي رغم أن ما أشرت إليه ليس سوى "غيض من فيض" وفي الواقع فإن انتفاضة أبناء فلسطين قد أكدت الحقائق التالية لدى مختلف الأوساط الدولية:

أولاً: أن الشعب الفلسطيني مصمم على انتزاع حقوقه الوطنية وأن سبيله إلى ذلك هو استمرار الكفاح ضد العدو الصهيوني الاستيطاني.

ثانياً: أن قضية الشعب الفلسطيني ليست "مسألة إنسانية"، وإنما هي في جوهرها قضية تحرر وطني، وقضية شعب تعرض وطنه إلى الاحتلال والاغتصاب.

ثالثاً: أن كل المحاولات الامبريالية والصهيونية لطمس هوية الشعب الفلسطيني قد باءت بالفشل الذريع.

رابعاً: لقد عززت الانتفاضة الفلسطينية هيبة واحترام الشعب الفلسطيني لدى مختلف الأوساط العالمية، بل وأعادت إلى الأذهان جملة مفاهيم خاطئة تتصل بالنظرة التاريخية لطبيعة الغزوة الاستيطانية الصهيونية لفلسطين.

أما على صعيد الدول والشعوب الإسلامية، فقد أيّدت بمعظمها الانتفاضة الفلسطينية، انسجاماً مع موقفها التاريخي، المؤيد للقضية الفلسطينية، وقد برزت جمهورية ايران الإسلامية من بينها، كمؤيد داعم للانتفاضة، على الصعيد الرسمي والشعبي، حيث أعلن الملايين من الايرانيين دعمهم لها، وجالت ايران، تظاهرات شعبية واسعة، ردد المشاركون فيها الهتافات المعادية لاميركا واسرائيل، وصرّح رئيس الجمهورية خلال مشاركته في التظاهرات، لمراسل وكالة الأنباء الايرانية، قائلاً: "إن ندائي للشعب الفلسطيني المسلم، هو مواصلة المقاومة والصمود في وجه الصهاينة، وهذا هو نداء الشعب الايراني أيضاً"

الإدارة الاميركية والانتفاضة:

أي متتبع لمجريات السياسة الاميركية في الفترة التي سبقت اشتعال الانتفاضة الفلسطينية يدرك أن إدارة (ريغان) لم تولِ اهتماماً خاصاً لقضية الصراع العربي-الصهيوني بل على العكس فقد شهدت تلك الفترة الغزو الصهيوني للبنان صيف عام ١٩٨٢، ذلك الغزو الذي حظي بدعم كامل من الإدارة الاميركية سياسياً وعسكرياً إلى درجة التدخل العسكري المباشر في لبنان (قوات المارينز).

لقد اقتصرت جولات المبعوثين الاميركيين للمنطقة حينذاك على بحث مسائل إقليمية أخرى كحرب الخليج والوضع اللبناني، ولم تحتل القضية الفلسطينية وهي جوهر الصراع العربي-الصهيوني مركزاً مهماً في سلم أولوياتها.

وفي اللحظة التي اشتعلت فيها الانتفاضة الفلسطينية داخل الوطن المحتل باشرت الإدارة الاميركية تحركاً سياسياً انطوى على أهمية بالغة، إنْ كان لجهة سرعته أو مستوى تمثيله، فجاءت جولات (جورج شولتس) وزير الخارجية الاميركي الأسبق، وهنا يبرز سؤال جوهري: لماذا هذه الجولات؟ وما الذي دفع إدارة ريغان إلى ذلك التحرك السريع؟!

المعلومات التي تسربت عن فحوى المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الاميركي، تؤكد أن

النقطة الوحيدة التي بحثها مع مضيفيه هي كيفية وقف "أعمال العنف" في المناطق الفلسطينية المحتلة مقرونة بوعد اميركي!! بإيلاء قضية الشرق الأوسط اهتماماً خاصاً وتحريك جهود "السلام"!!

إذن، منذ اللحظة الأولى لاشتعال الانتفاضة بدأت الخارجية الاميركية تحركها الدبلوماسي بغية وضع حدّ لما أسمته "بأعمال العنف" في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يؤكد أن الهدف الوحيد لإدارة ريغان من تحركها لم يكن إلا بهدف تخفيف حدة الأزمة التي بدأ يعاني منها الكيان الصهيوني جراء اشتعال الانتفاضة.

لقد حرص (جورج شولتس) في لقاءاته ومباحثاته مع مضيفيه العرب على دعوتهم صراحة لممارسة نفوذهم لوقف الانتفاضة كشرط مسبق لإيلاء قضية الشرق الأوسط (اهتماماً اميركياً خاصاً!!)، وهو بذلك قد أفصح عن الهدف الحقيقي لتحركه الدبلوماسي وهو "وقف الانتفاضة".

غير أن الدبلوماسية الاميركية التي وصلت إلى طريق مسدود في سعيها لإنهاء الانتفاضة لجأت إلى تكتيك جديد يهدف إلى انتزاع تنازلات جوهرية من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تحت غطاء بث أوهام لديها حول إمكانية الوصول إلى "تسوية سياسية!!" تضمن للفلسطينيين بعداً جغرافياً، إذا التزموا باشتراطاتها المعروفة: نبذ كافة أشكال العنف والموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) بما في ذلك الاعتراف باسرائيل.

وقد كان واضحاً أن هدف إدارة ريغان من اشتراطاتها هو تعميق أزمة العمل الفلسطيني لمصلحة تخفيف حدّة الأزمة التي يعاني منها الاسرائيليون في محاولة لكسب الوقت، وإفساح المجال أمامهم لتصفية الانتفاضة.

وإذا كان بعض الفلسطينيين والعرب قد ظنوا أن موافقة ريغان على بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية جاءت لتمثل تغييراً في السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية، فإن التطورات اللاحقة قد بددت هذا الظن، عندما تكشفت الأهداف الحقيقية من وراء الخطوة الاميركية.

كذلك فإن الأوهام التي ساورت البعض حول إمكانية حدوث تغييرات في السياسة الاميركية بعد تولّي (جورج بوش) مقاليد السلطة في الإدارة الاميركية، تبددت بسرعة قياسية ودراماتيكية، ففي أول اختبار عملي لسياسة بوش الجديدة ورغم موافقة الأربعة عشر عضواً في مجلس الأمن بما فيهم حلفاء اميركا، استخدم المندوب الاميركي حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الذي يدين الممارسات القمعة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

غير أن المسألة أعمق من ذلك بكثير، فقد كان واضحاً أن طاقم الخارجية الاميركية الذي أحاط بالرئيس بوش ينتمي إلى مدرسة سياسية جديدة في الولايات المتحدة لانقيم وزناً -حتى- للثوابت التقليدية في الدبلوماسية الاميركية.

إن هذه المدرسة السياسية، إضافةإلى أنها كانت تضم في صفوفها العناصر الأشد انحيازاً لاسرائيل فإنها تنطلق من ثابتين رئيسيين:

أولاً: أن مصالح اميركا لن تتضرر في الوطن العربي حتى لو لم تتقدم بمقترحات عملية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالي فإنه لا يوجد ما يوجب الاستعجال على هذا الصعيد.

ثانياً: أنه بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، فإن العرب لا يملكون خيار الحرب من جديد، وإن فعلوا فإن ذلك سيكون بمثابة انتحار لهم.

ولا يقلل من شأن هذه الثوابت، رعاية بوش لاحقاً لمؤتمر مدريد "للسلام"، لأنّه جسّد بذلك محاولة اميركية لقطف ثمار حرب الخليج الثانية، بما يخدم المصالح الاميركية والاسرائيلية في آن معاً.

وبوسعنا القول أن إدارة (كلينتون) تسير على خطى سابقاتها، في نظرتها إلى الانتفاضة الفلسطينية، خصوصاً، والقضية الفلسطينية، عموماً، وأن اهتمامها بأيجاد حل لقضية الصراع العربي-الاسرائيلي، الذي توّج مؤخراً، بتوقيع **اتفاق غزة-أريحا في واشنطن**، في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، يعكس رغبتها الجادّة في إنهاء الصراع، على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وهذا ما سنتناوله، بالتفصيل، في انعكاسات "الاتفاق"

على الانتفاضة الفلسطينية (آفاق الانتفاضة).

الهوامش:

(١) السياسة الكويتية، النص الكامل لكلمة الملك حسين، ١٩٨٨/٦/٩

(٢) المصدر نفسه

(٣) السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٨/١

(٤) المصدر نفسه

(٥) السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٦/١١

(٦) نفس المصدر

(٧) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٧/١٤

(٨) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٢/١٨

(٩) النداء اللبنانية، ١٩٨٨/١٢/٣٠

(١٠) النداء اللبنانية، ١٩٨٨/١٠/٢٩

(١١) القبس الكويتية، ١٩٨٨/١٠/٢٦

(١٢) القبس الكويتية، ١٩٨٨/٣/١١

(١٣) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٩/٢٦

(١٤) القبس الكويتية، ١٩٨٨/٣/١٢

(١٥) السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٤/٢٢

(١٦) القبس الكويتية، ١٩٨٨/٥/٧

(١٧) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٤/١

(١٨) السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٤/١٢

(١٩) الوطن الكويتية، ١٩٨٨/٢/١١

(٢٠) تشرين السورية، ١٩٨٨/٩/٢٧

(٢١) القبس الكويتية، ١٩٨٨/٢/٤

(٢٢) السفير اللبنانية، ١٩٨٨/١١/٥

الفصل الثامن
آفاق الإنتفاضة

لم تنطلق الانتفاضة بقرار، وبالتالي، يصعب أن تتوقف بقرار، هذا الكلام ليس مجافياً للحقيقة، لكنه في أفضل الأحوال يمثّل نصفها الأول، فالانتفاضة، شأنها شأن أي فعل، تظل عرضة للتأثّر بالظروف والتطورات المحيطة بها، سلباً أو إيجاباً، وبهذا المعنى، وبالرغم من أنها تصاعدت وازداد تأثيرها خلال الأعوام الستة المنصرمة، إلا أن أي محاولة لرصد آفاقها المحتملة ستظل قاصرة، إذا لم تأخذ في الحسبان تلك الظروف التي أثرت فيها والتي ستؤثر فيها.

ثمة عوامل كثيرة(*)، أثرت في الانتفاضة، مباشرةً أو مداورةً، لكننا سنحاول هنا، استعراض أهمها، خاصة تلك التي مازال تأثيرها يتفاعل بشكل أو بآخر:

(*) من بين هذه العوامل، انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، وقد أثر ذلك سلباً على الانتفاضة، خصوصاً بعد تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة.

أولاً: تصاعد الإجراءات القمعية الصهيونية

عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني، منذ اشتعال الانتفاضة، وحتى اللحظة الراهنة، إلى ممارسة كافة الأساليب من أجل نسفنها، أو وقفها عند حدود معينة، على أقل تقدير، وكنا قد أشرنا، في الفصل السادس، من هذا الكتاب، إلى عدد من الأساليب الوحشية، والتي زاوجت بين القمع المادّي المباشر (القتل، الاعتقال، الإبعاد، هدم البيوت..الخ)، وبين المحاولات ذات الطابع السياسي (المشاريع التسووية).

ولم تقتصر إجراءات القمع الصهيونية، على الدور الذي قامت وتقوم به القوات النظامية لسلطات الاحتلال (الجيش والأجهزة الأمنية)، وإنما لعب المستوطنون الصهيونيون دوراً إجرامياً مميزاً في قمع الانتفاضة، بمعرفة ودفع هذه السلطات، ولم تكن **مجزرة الحرم الابراهيمي بالخليل**، التي راح ضحيتها أكثر من ثلاثة وخمسين مواطناً فلسطينياً، كانوا يؤدون صلاة الفجر، سوى حلقة من هذا المسلسل الإجرامي الذي بدأ قبل الانتفاضة، واستمر بعد اشتعالها، ذلك أن قيام عدد من المستوطنين اليهود، من مستوطنة كريات أربع، بمهاجمة المصلين الفلسطينيين، غيلة وغدراً في الخامس والعشرين، من شباط (فبراير) ١٩٩٤، لم يأت بمعزل عن منهج القتل والإبادة الذي طالما مارسته السلطات الاسرائيلية، منذ قيام الكيان الصهيوني وحتى اليوم، بحق أبناء فلسطين في الوطن المحتل وخارجه.

وكانت سلطات الاحتلال قد لجأت في ١٧ ديسمبر من عام ١٩٩٢، إلى خطوة هي الأخطر منذ اشتعال الانتفاضة الفلسطينية، عندما **أبعدت ٤١٥ مواطناً فلسطينياً** إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني، وهم من نشطاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في محاولة واضحة لعزل الانتفاضة عن قياداتها الميدانية المباشرة، علماً بأن سلطات الاحتلال كانت قد أبعدت ٦٤ مواطناً فلسطينياً، منذ الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، في إطار الأهداف ذاتها.

وبالتأكيد، فإن إبعاد هذا العدد من الفلسطينيين قد شكّل استجابة لدعوات صهيونية متكررة بضرورة ترحيل الفلسطينيين (الترانسفير)، كأحد الحلول الناجعة للضغط على الانتفاضة

وصولاً إلى إنهائها، وهذا يدل على أن اسرائيل قرّرت خوض معركة حاسمة معها في الوطن المحتل، ويدل أيضاً على أن قرار الإبعاد لم يكن مرتجلاً، أو مجرّد ردّ فعل على مقتل جندي اسرائيلي على يد حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

بيد أن الوقائع كلها كانت تؤشر باستمرار، إلى أن سياسة "القمع" الصهيونية لن توقف الانتفاضة، وإنما تزيدها تماسكاً وتطوراً، فالأكيد أن المنتفضين الفلسطينيين كانوا يتوقعون مثل هذه الأساليب الوحشية، بل أنهم تعرضوا لها فعلاً قبل الانتفاضة، وبالتالي فقد مثلت عاملاً من عوامل اندلاعها.

لكن هذه الإجراءات القمعية تكتسي خطورتها، عندما تتفاعل مع عوامل أخرى، موضوعية وذاتية سلبية، فتؤثر بهذا الشكل أو ذاك على مستقبل الانتفاضة الفلسطينية.

ثانياً: اجتياح الكويت وحرب الخليج

بعد أقل من ثلاث سنوات على اشتعال الانتفاضة الفلسطينية، اجتاحت القوات العراقية الكويت، ووضعت بذلك العالم العربي على فوهة بركان، وازداد العرب انقساماً على انقسامهم، بين مؤيد للعراق وبين معارض له، ودفعت انتفاضة الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً جراء هذا الوضع الخطير.

ثم جاءت النتائج المعروفة: هزيمة العراق عسكرياً، وحصول كارثة سياسية في المنطقة العربية، وانتصار الولايات المتحدة في أضخم إنجاز تحققه منذ هزيمتها في ڤيتنام.

وبالمقابل، تركت الحرب آثارها على مجمل العلاقات العربية على الصعد كافة، ولم تقتصر نتائج الكارثة على أوضاع البلدين العربيين، العراق والكويت.

وانحازت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه الحرب الكارثية، إلى جانب العراق، دون مسوّغات منطقية، فالقضية الفلسطينية كان ينبغي أن تظل باستمرار بمنأى عن الخلافات العربية-العربية، ذلك أنها بحاجة دائمة إلى كل جهد عربي.

وأخذ الشعب الفلسطيني بجريرة القيادة المتنفذة للمنظمة، دون مسوّغات أيضاً، فراحت حكومة الكويت تمعن في إذلاله وتنتقم منه، فهجّرت مئات الألوف من أبنائه العاملين في الكويت، والذين كانوا يشكّلون أحد أهم مصادر الدخل للمواطنين الفلسطينيين، في الوطن المحتل.

وترك هذا الوضع الخطير بصماته الواضحة على الانتفاضة الفلسطينية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورتّب عليها بالتالي أعباء إضافية بالغة الصعوبة والتعقيد.

كذلك، فإن تدمير القوة العربية العسكرية في العراق، أشاع واستنهض آمال العدو الصهيوني في تصفية الانتفاضة، فراح يضاعف من شدّة أساليبه القمعية في مواجهتها.

والذي لاريب فيه، أن حرب الخليج الثانية (اجتياح الكويت وتدمير العراق) قد ألحق ضرراً بالغاً بالأمة العربية بأسرها، ومن ضمنها بالطبع الشعب الفلسطيني وانتفاضته في الوطن المحتل.

ثالثاً: مؤتمر مدريد "للسلام" ومباحثات واشنطن

وكان من أبرز نتائج حرب الخليج هو سعي الإدارة الاميركية لاستثمار الوضع الناشئ لمصلحة تكريس هيمنتها على المنطقة بعد أن قادت التحالف الدولي ضد العراق، فراحت تعمل من أجل التوصّل إلى حل سياسي لقضية الصراع العربي-الصهيوني، يؤمّن تكريس الوجود الصهيوني في فلسطين، ويسبغ عليه الشرعية العربية، وليس ثمّة خلاف على أن "مؤتمر مدريد" لم يأت نتيجة تبلور الأوضاع الذاتية للأطراف المنخرطة فيه، وإنما جاء وهذا هو الأساس نزولاً عند رغبة الإدارة الاميركية، في صوغ العلاقات في المنطقة وفق خططها وبرامجها، بعد أن أصبحت **القطب الدولي المقرر في العالم**، وبعد أن اختلّت نسبة القوى تماماً لصالحها.

واستجابت الأطراف العربية المعنيّة لدعوة الإدارة الاميركية في حضور المؤتمر، كذلك استجابت اسرائيل، وقد كان واضحاً من البداية أن الكيان الصهيوني يرمي من مشاركته في "المؤتمر" إلى فرض فهمه الخاص للتسوية السياسية في المنطقة، وفي المقدمة منها تسوية القضية الفلسطينية، انطلاقاً من الظروف المستجدّة التي تعمل جميعها لصالحه.

ولم يدّخر شامير وسعاً، في الإعلان عن أهدافه من المشاركة في المؤتمر: "إننا نودّ أن نرى بلادكم، وهي تضع حداً للدعاية المسمومة ضد اسرائيل، إننا نرغب في أن نرى دلالة على النعطش إلى السلام، الذي يميز المجتمع الاسرائيلي، إننا ندعوكم إلى نبذ الجهاد ضد اسرائيل، ندعوكم إلى إدانة ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على اسرائيل، إننا ندعوكم إلى إدانة التصريحات التي تدعو إلى القضاء على اسرائيل، مثل التصريح الذي صدر عن مؤتمر الرفض في طهران في الأسبوع الماضي، إننا ندعوكم إلى تمكين اليهود الراغبين في الخروج من بلادكم من تحقيق رغباتهم، كما نوجّه الدعوة إلى العرب الفلسطينيين، ونقول لهم اتركوا العنف، واستغِلّوا الجامعات في المناطق المُدارة والتي أمكن إقامتها فقط في العهد الاسرائيلى، للتحصيل العلمي والتطور، لا للتحريض والعنف، توقفوا عن تعريض أبنائكم للخطر، بإرسالهم لإلقاء القنابل والحجارة على الجنود والمدنيين"(١)

إذن، هذه هي أهداف الاسرائيليين من المشاركة فى مؤتمر مدريد، وبالمقابل فلا شيء عندهم يقدّمونه للعرب والفلسطينيين، يقول شامىر، أمام المؤتمر أيضاً: "إننا نعَدّ أربعة ملايين، وتعد الدول العربية ١٧٠ مليوناً، ونحن نسيطر على ٢٨ ألف كيلومتر مربع فقط، بينما يسيطر العرب على مناطق تبلغ ١٤ مليون كيلومتر مربع، إن القضية ليست قضية الأرض، بل قضية وجودنا، وسيكون من المؤسف أن تتركز المباحثات وقبل كل شيء على الأرض، فهذا أسرع وقت إلى الجمود"(٢)

لقد أمِل شامير من المؤتمر أن يلعب دوراً في وقف الانتفاضة الفلسطينية "اتركوا العنف واستغلوا الجامعات في المناطق المدارة"!!، وبالطبع فإن رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق كان يدرك أن التئام "المؤتمر" ما كان ليتم لولا النتائج المأساوية التي لحقت بالعرب جراء حرب الخليج.

ومع ذلك، فإن الطرف العربي الوحيد، ربّما، الذى كان في وسعه أن يرفض المشاركة في هكذا "مؤتمر" دون خشية من نتائج محتملة مباشرة، قد يتعرض لها، هو الطرف الفلسطيني، بل أكثر

من ذلك، فإن عدم حضوره كان من الممكن أن يفشل عقد المؤتمر من أساسه.

بيد أن أولئك النفر من الفلسطينيين(*) الذين باتوا مستعجلين لقطف ثمار الانتفاضة، وهي في أوج عطائها!! قبلوا المشاركة ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، بعد أن رفض الكيان الصهيوني مشاركتهم بوفد مستقل، فضلاً عن رفضه لمشاركة م.ت.ف مباشرة في إطار هذا الوفد المشترك، وهذا يعكس مدى استخذائهم ومبلغ استعدادهم، ليس للتنازل عن ثوابت القضية الفلسطينية، وإنما للقبول بتصفية الانتفاضة المجيدة، وهذا ما كشفته التطورات اللاحقة، عندما أبرمت القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير اتفاق "غزة أريحا"!! مع الكيان الصهيوني، بعد أقل من عامين على انعقاد مؤتمر مدريد، في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

رابعاً: إتفاق "غزة- أريحا"

مما لاشك فيه أن القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وافقت على المشاركة في مؤتمر مدريد، ثم في مباحثات واشنطن الثنائية، بوفد فلسطيني من الداخل، انصياعاً للاشتراطات الاسرائيلية، لكنها بالمقابل راحت تدبّر حركة سياسية واسعة بهدف إقناع اسرائيل والولايات المتحدة، بأن التوصل إلى أي اتفاق سيكون مرهوناً بمشاركة المنظمة مباشرة في المفاوضات، والمرجح أن الاسرائيليين وافقوا في النهاية على إجراء مباحثات سرية مع قيادة المنظمة، لاقتناعهم بأن "ممثلي الداخل" لا يملكون صلاحيات إبرام أي اتفاق، ولا يتحملون النتائج المترتبة على ذلك من النواحي الواقعية والعملية.

كذلك وافق الاسرائيليون على مبدأ "الحوار السري" مع المنظمة، عندما تسلّموا مشروعاً محدداً

(*) تشكل الوفد الفلسطيني الذي شارك في مؤتمر مدريد من فلسطيني الداخل برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي.

لايتجاوز في مضامينه الخطوط الحمراء التي وصعتها اسرائيل تجاه عدد من المسائل المختلف علبها، كالقدس واللاجئين والمستوطنات، هذا ما أكده شمعون بيريز لاحقاً، عندما قال: " إن الفلسطينيين هم الذين تقدموا باقتراح غزة-أريحا أولاً، ولو كنا نحن الذين عرضنا عليهم هذه الفكرة لما كان لاقتراحنا أي فرصة في النجاح"(٣).

وأغلب الظن أن قيادة المنظمة عمدت إلى المفاوضات السرية اقتناعاً منها، وربما تخوفاً، من أنّ أي تقدم على المسارات التفاوضية الأخرى، سيدفع إلى التريث في معالجة المسار الفلسطيني، رغم أنه لا يوجد من الناحية الواقعية ما يبرر هذه القناعة، أو هذا التخوف، سيّما مع وجود تنسيق دوري بين الأطراف العربية المشاركة، ومع التأكيدات التي أعلنها الجانب السوري، غير مرّة، وأكّد فيها أنه لن يوقع اتفاق إعلان مبادئ مع اسرائيل، قبل تحقيق تقدم على المسارات الأخرى، وفي مقدمتها المسار الفلسطيني-الاسرائيلي.(٤)

ومن يتمعّن نصوص اتفاق "غزة-أريحا" وملاحقه، يستنتج أن الاسرائيليين أحرزوا من خلاله نتائج باهرة في فرض برنامجهم الخاص، القديم-الجديد، المتعلق بالقضية الفلسطينية، والذي يرتكز على الأسس التالية:

أولاً: انتزاع "التسليم التاريخي" والاعتراف الرسمي بوجود اسرائيل من قبَل جهة تمثيلية فلسطينية شرعية (منظمة التحرير الفلسطينية)، فالأكيد أن اعتراف المنظمة باسرائيل طبقاً للاتفاق يمثل سابقة فريدة في تاريخ الصراع العربي-الصهيوني.

ثانياً: استبعاد فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلّة، على أي جزء من فلسطين، وبالتالي حرمان الفلسطينيين من حقهم في التعبير عن هويتهم الوطنية ودفعهم إلى البحث عن خيارات أخرى خارج هذا السياق.

ثالثاً: إحداث فك ارتباط بين القضية الفلسطينية وبُعدها القومي، على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، ففي المستوى الأول أثار الاتفاق شكوكاً واسعة حول جدوى "التنسيق العربي" وأوجد أزمة ثقة بين أطرافه المعنية بالمفاوضات، الأمر الذي أفاد اسرائيل ووسّع هامش مناوراتها

حيال المسارات الأخرى.

وفي المستوى الاستراتيجي، وفر الاتفاق فرصة ذهبية للنظام العربي الرسمي للتحلل من التزاماته تجاه القضية الفلسطينية، بذريعة أنه يقبل ما يقبل الفلسطينيون لأنفسهم.

رابعاً: ألزم "الاتفاق" الفلسطينيين الموقّعين عليه (قيادة المنظمة) العمل على وقف الانتفاضة الفلسطينية، طبقاً لما ورد فيه من ملاحق أمنية.

وفي مجمل الأحوال، ومع أن اتفاق "غزة أريحا" لم يكن متوقعاً بالسرعة القياسية التي حدث فيها، إلا أنه جاء تتويجاً لمسار تاريخي يمتد لسنوات طويلة خلت، تشكّل خلالها انطباع بأن ثمة "تسوية سياسية" ستحط رحالها عاجلاً أو آجلاً. فالقيادة الفلسطينية المتنفذة باشرت حملة دعاوية منظمة بغية توفير المناخ الملائم لهكذا تسوية، منذ فترة طويلة!!

وقبل توقيع اتفاق الإذعان إيّاه، ساد جو من البلبلة والإرباك في أوساط الانتفاضة، وبعد توقيعه أعلنت "فتح" وقف عملياتها ضد الجنود والمستوطنين الاسرائيليين، ثم عادت وأعلنت بالاتفاق مع "حزب الشعب" انسحابها عملياً من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة!!

أي مستقبل ينتظر الانتفاضة؟

إنه سؤال جوهري يتصدر لائحة طويلة من الأسئلة الحائرة غداة دخول الانتفاضة عامها السابع، وبعد انقضاء ستة أشهر على توقيع اتفاق "غزة أريحا"، ذلك الاتفاق الذي أبرمه ياسر عرفات، بدم بارد، رغم أنه يدرك سلفاً أن ثمّة استحقاقات يتوجب عليه دفعها، في مقدمتها "رأس الانتفاضة"(٥)

هذه الحقيقة لا تندرج بداهةً في إطار التوقعات أو الاحتمالات، وإنما جرى ويجري تجسيدها بتعهدات موثّقة، ألزم عرفات نفسه بها انصياعاً للشروط الاسرائيلية التي سبقت توقيع الاتفاق بل ومهّدت له، ففي رسالته إلى اسحق رابين يقول: "إن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر إعلان توقيع المبادئ حدثاً تاريخياً، يفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي، يخلو من العنف وكل

الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار، ووفقاً لذلك، فإن المنظمة تنبذ استخدام الأرهاب وغيره من أعمال العنف، وستتحمل المسؤولية عن كل عناصرها وأفرادها، كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخالفين"(٦)

وبُعيد توقيع الاتفاق، ومن الناحية الإجرائية، أصدر ياسر عرفات تعليمات مشدّدة إلى نشطاء الانتفاضة المنتمين إلى حركة "فتح"، دعاهم فيها إلى وقف كل نشاطاتهم في مواجهة قوات الاحتلال، الأمر الذي دفع كبار المسؤولين الاسرائيليين إلى الإشادة بالتزام منظمة التحرير بنصوص اتفاق الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

وقد جاء التزام أعضاء "فتح" النشطين في الانتفاضة على خلفية الأوهام التي بثتها قيادتهم في الخارج حول قرب التوصل إلى اتفاقيات عملية تؤمن انسحاب القوات الاسرائيلية، أو إعادة انتشارها على أقل تقدير، من قطاع غزة ومنطقة أريحا، إضافة إلى الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

لكن هذه الأوهام تبخرت بسرعة بعد انقضاء أقل من شهر على توقيع "الاتفاق"، وبعد أن عمدت القيادة الصهيونية إلى اتباع تكتيك تصعيد المواجهة ضد نشطاء الانتفاضة، المنتمين إلى فصائل المعارضة، وبالأخص أنصار حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

ومن هنا، فإن اتفاق "غزة-أريحا" مثّل، منذ لحظة إبرامه، خطراً جدياً على الانتفاضة، وهو سيشكل لاحقاً عند البدء بتنفيذه الخطر الرئيسي عليها، لأن المهمة الأولى للسلطة الذاتية المرتقبة، التابعة، ستكون وقف الانتفاضة، فقد طالب المسؤولون الاسرائيليون قيادة المنظمة بذل كل طاقاتها من أجل وقف الانتفاضة، وقمع المعارضين للاتفاق، ثم شكّكوا في ما بعد بقدرة المنظمة على إنجاز هذه "المهمة!!"، حيث أعرب اسحق رابين "عن شكوكه بقدرة منظمة التحرير على إدارة شؤون الفلسطينيين في إطار الحكم الذاتي"(٧)، في إشارة واضحة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه على هذا الصعيد كي تصبح مؤهلة لإدارة الشأن الفلسطيني، فبالقدر الذي تنجح فيه في أداء "مهمتها الأمنية"، يتم اعتمادها اسرائيلياً!!

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن ثمّة اتجاه فلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه يعارض "الاتفاق"، ويتسع نفوذه يوماً بعد يوم، بسبب اقتناعه بالكوارث التي ألحقها هذا الاتفاق بالشعب الفلسطيني، فإن احتمال اندلاع "احتراب داخلي" لن يكون أمراً مستبعداً، وسيكون لهذا إن حدث **التأثير السلبي الحاسم على الانتفاضة!!**

وفي الحقيقة، فإن الخلافات لا تنحصر فقط بين المؤيدين والمناهضين للاتفاق، فثمة خلافات أخرى داخل أولئك الذين أبرموا أو ساندوا الاتفاق أو أيّدوه على أقل تقدير، ولعل هذا يطرح أكثر من علامة استفهام حول طبيعة هذه "الخلافات" وغاياتها الحقيقية؟!

وعلى العكس من محاولات تبرير هذ الخلافات، بربطها بالعملية الديمقراطية، فإن سببها الجوهري هو "الصراع" المبكر على السلطة، ذلك أن الشخصيات الفلسطينية التي باشرت العملية التفاوضية في مدريد، ثم في واشنطن، اعتقدت، ربما بسبب الرفض الاسرائيلي آنذاك للتفاوض المباشر مع المنظمة، أن في وسعها انتزاع صلاحيات أكبرفي تقرير المستقبل السياسي للضفة والقطاع، على قاعدة "أن أهل مكة أدرى بشعابها"، وراحت تتصرف على هذا الأساس، الأمر الذي أثار حفيظة قيادة منظمة التحرير، فدفعها إلى دخول "المناقصة السياسية"!! للعروض الاسرائيلية، وهو ما استلزم بداهةً تقديم تنازلات جوهرية جديدة، لم تكن لتخطر على بال الوفد الفلسطيني المفاوض، وهذا ما جرى حقيقةً في مباحثات (اوسلو) السرية، التي مهّدت لاتفاق "غزة-أريحا أولاً".

ورغم تعثّر مفاوضات طابا، في ما بعد، بين وفد القيادة المتنفذة للمنظمة والكيان الصهيوني، بسبب إصرار المفاوض الاسرائيلي على إلحاق المزيد من الإذلال والهوان بالمفاوض "الفلسطيني"، ودفعه إلى النصيب عرقاً، كما أعلن اسحق رابين، فإن مسألة الصراع على السلطة ظلت تمثل هاجساً أوحداً لفريق التسوية الفلسطيني، الذي ما انفك كل تيار منه يستجمع أوراقه ومحاسبيه وعلاقاته من أجل الفوز بجلد الدب، حتى قبل اصطياده!!

فالتيار الذي يمثّله ياسر عرفات، يظن أنه الوريث الشرعي لنضالات ومعاناة الشعب الفلسطيني، وهو يرى نفسه بالتالي صاحب الحق الأول بلا منازع في قطف "ثمار" هذه المعاناة!!
بينما يرى تيار ثانٍ، يحسب له عرفات كل حساب، لأنه يعبر عن واقع اقتصادي اجتماعي في الضفة والقطاع، أنه أكثر قدرة على المستويات كافة، في صياغة مستقبل "السلطة" المرتقبة، لأنه يمتلك إمكانيات ضخمة، تسمح له بولوج باب المنافسة دون تردد، هذا فضلاً عن علاقانه الدوليه والإقليمبة القديمة والجديدة، وفي هذا الإطار أعلنت مجموعة صناعية فلسطينية كانت تعمل في قطاع البناء الاسرائيلي عزمها على الشروع في إقامة ١٣ مدينة سكنية في الأراضي المحتله، تستوعب أكثر من مليون نسمة، بكلفة قدرها ٣٠ مليار دولار، خلال تطبيق الحكم الذاتي.

وقال رئبس المشروع المهندس عيسى عودة: "لابد لنا من إقامة مشروع وطني ضخم يركز كافة القوى الفلسطينية، والجهود، ويكون العمود الفقري لاقتصادنا"(٨).

ثمة تيار ثالث، يميل موضوعياً للعودة إلى الحاضنة الأردنية، اقتناعاً منه بخواء السلطة الذاتية الفلسطبنية، المرتقبة، تلك السلطة التي لن تنجح في إرساء أسس "دولة!!"، حيث فشلت في أن تكون ثورة.

وفي كل الأحوال، فإن مخاطر الصراع الناشئ على السلطة بين هذه التيارات، لا يعكس فقط حالة التردي التي نشهد فصولها تباعاً، وإنما سيترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، لتقديم التنازلات تلو التنازلات للكيان الصهيوني، فالأكيد أن هؤلاء جميعاً سيتسابقون على خطب ودّ الاسرائيليين الذين يملكون وحدهم حق صياغة السلطة الذاتية الفلسطينية، طبقاً لما ورد في اتفاق "غزة-أريحا".

وبعد، فإن هذه العوامل كلها شكلت وتشكل خطراً كبيراً على الانتفاضة الفلسطينية، وبالتالي فإن درء هذا الخطر يعتمد إلى حد بعيد على قوة المعارضة الفلسطينية(*)، المناهضة لاتفاق الإذعان، في حشد جهودها من أجل صيانة الانتفاضة، وتوفير مستلزمات استمرارها، مع اليقين بأن الشعب الفلسطيني لن يستكين أبداً، وسيظل يختزن في داخله مشاعر عداء مستمرة وعظيمة لمحتلي وطنه، مهما طال الزمن، ومهما صعُبت الظروف.

(*) تنضوي الفصائل الفلسطينية المعارضة، في إطار "تحالف القوى الفلسطينية"، الذي أعلن عن تشكيله مطلع العام الحالي ١٩٩٤، ويضم كلّ من: الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وهي فصائل كانت حتى ما قبل ترقيع اتفاق غزة-اريحا في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

كذلك يضم: الجبهة الشعبية-القيادة العامة، فتح-الانتفاضة، الصاعقة والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، وهي فصائل كانت منضوية في إطار جبهة الإنقاذ المعارضة لمنظمة التحرير.

ويضم أساساً: كلاً من حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وحركة الجهاد الاسلامي.

لكن هذا التحالف لم يفلح حتى اللحظة في صياغة رؤية تنظيمية شاملة على الصعيد الفلسطيني بسبب خلافات قائمة بين تياراته!!

الهوامش:

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، ص ٢١٠، كلمة اسحق شامير أمام مؤتمر مدريد، ١٩٩١/١٠/٣١

(٢) المصدر نفسه

(٣) الرأي الأردنية، ١٩٩٣/١٠/١٤، نقلاً عن دافار

(٤) الهدف، راجع مقالتنا بعنوان "اتفاق غزة-أريحا ممر إجباري إلى الكونفدرالية"، ١٩٩٣/١١/١٤

(٥) إلى الأمام، راجع مقالتنا: اتفاق غزة-أريحا والانتفاضة الفلسطينية، ١٩٩٣/١٢/٣١

(٦) جزء من "نص" رسالة عرفات إلى اسحق رابين، ١٩٩٣/٩/٩ (وكالات الأنباء)

(٧) السفير اللبنانية، ١٩٩٣/١١/٢٠

(٨) السفير، ١٩٩٤/١/١٢

المصادر

الكتب:

١. يوسف سامي اليوسف، تاريخ فلسطين عبر العصور، الأهالي، دمشق، ١٩٨٩

٢. باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة الهام خوري، دمشق

٣. كزاڤييه بارون، الفلسطينيون شعباً، بيروت

٤. قسطنطين بازيلي، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩

٥. الوثائق الفلسطينية العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

٦. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، بيروت، ١٩٨٩

٧. باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، دار العودة، بيروت

٨. منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، دار الجليل، عمان، ١٩٨٦

٩. د.طلال ناجي، الاستيطان الصهيوني، الجمعية الجغرافية الفلسطينية، دمشق

١٠. فيصل حوراني، جذور الرفض الفلسطيني، شرق برس، ١٩٩٠

١١. عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، دار الجليل، دمشق

١٢. عبد الهادي النشاش، الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية، دار النديم، دمشق، ١٩٨٥
١٣. محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الثاني، دائرة الثقافة م.ت.ف
١٤. راشد حميد، مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، م.ت.ف
١٥. عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية، دار المعالي، ١٩٩٢
١٦. وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت
١٧. بشير البرغوثي، قمع شعب، شهادات ميدانية، دار الجليل، عمان، ١٩٩٠
١٨. د.زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا، ١٩٨٩
١٩. عبد القادر ياسين، حماس، حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، القاهرة، ١٩٩٠
٢٠. عبد القادر ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، كتاب الأهالي، ٤١، القاهرة، ١٩٩٢
٢١.خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين، دار الشروق، عمان، ١٩٨٨
٢٢. فلسطينيو ١٩٤٨، مجموعة من الباحثين، دار كنعان، ١٩٩١
٢٣. د.غازي حسين، اسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، دمشق، ١٩٩٢
٢٤. سيلفي منصور، جيل الانتفاضة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت
٢٥. د.شفيق الغبرا، الانتفاضة الفلسطينية
٢٦. ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي
٢٧. ابراهيم قاعود، الأخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة، القاهرة، ١٩٨٥
٢٨. علي أحمد عبد الله، واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع، دائرة الثقافة م.ت.ف
٢٩. أحمد نوفل، الطريق إلى فلسطين
٣٠. د.اميل توما، جذور القضية الفلسطينية، دار الجليل، دمشق
٣١. علي حسين خلف، عز الدين القسام، الجزء الأول، دار الحوار، اللاذقية، ١٩٨٦

٣٢. مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول العربية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠
٣٣. أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، دمشق، العربي للطباعة والنشر، بدون تاريخ
٣٤. د.كامل محمود خلّه، فلسطين والانتداب البريطاني، طرابلس-ليبيا، ١٩٨٢
٣٥. د.أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، مركز الأبحاث، ١٩٨٧
٣٦. د.عبد الوهاب كيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣
٣٧. د.خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٤
٣٨. أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينبة، ١٩٣٥-١٩٣٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠
٣٩. عيسى الشعيبى، الكبانية الفلسطينبة، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت

وثائق ودراسات:

١. مذكرة الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية
٢. المجموعة الإحصائية الفلسطينية
٣. بيانات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة
٤. وثائق مركز الدراسات الفلسطينية (دمشق)
٥. تقرير خاص من الوطن المحتل
٦. مبثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
٧. التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المؤتمر الوطني الرابع، ١٩٨١
٨. التقرير النظرى والسياسي والتنظيمي، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ١٩٨١

٩. مقررات الدورة ١٦، المجلس الوطني الفلسطيني (كراس)، ١٩٨٣

١٠. برنامج الوحدة والإصلاح، الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين (منشور)، ١٩٨٣

الصحف العربية اليومية:

السفير اللبنانية، النداء اللبنانية، تشرين السورية، الرأي الأردنية، صوت الشعب الأردنية، القبس الكويتية، الوطن الكويتية، السياسة الكويتية، الشرق الأوسط (لندن)، العرب القطرية.

المجلات والدوريات العربية:

الهدف، إلى الأمام، الحرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، فلسطين المسلمة، لواء الإسلام، الدعوة، مجلة المجلة، شؤون فلسطينية، شؤون عربية، الإسلام وفلسطين، شؤون الأوسط، الكاتب الفلسطيني، الآداب.

المحتويات

صدر حديثاً عن دار الينابيع

- الذاكرة والأوراق — تأليف: محمد دكروب
- مسائل تافهة — تأليف: تاج الدين الموسى
- سوق الاثنين الثلاثاء الخميس — تأليف: أمية عبد الدين
- سلسلة الأدب الساحر:
    - ♥ حكايات ابن العم — تأليف: حسيب كيالي
    - ♥ القصة التركية الساخرة — تأليف: حسيب كيالي
    - ♥ من الأدب الروسي الساخر — ترجمة: د. نزار عيون السود
    - ♥ نعيمة زعفران — تأليف: حسيب كيالي
    - ♥ كيف ينقلب الكرسي — تأليف: عزيز نسن، ترجمة: فاروق مصطفى
    - ♥ الأنسة صبحا — تأليف: حسن.م.يوسف
    - ♥ إمرأة تكسر الظهر — تأليف: خطيب بدلة
- أجمل قصص الحب في العالم — ترجمة: بسام درويش
- أنبياء التوراة — تأليف: آحو يوسف
- الصرع — تأليف:عمر عبد الدين
- سفيرة فوق العادة — تأليف:إبتسام الصمادي
- ابن الفارض — تأليف: يوسف سامي اليوسف
- الحصار — تأليف:ابراهيم خريط

ـ العقم والضعف الجنسي عند الرجال — تأليف: د. ناصح ابراهيم عيسى

ـ الانتفاضة الفلسطينية الكبرى — تأليف: عبد الهادي النشاش

ـ الطواسين وبستان المعرفة — تأليف: حسين بن منصور الحلاج

ـ البنيوية وتجلياتها في الفكر العربي المعاصر — تأليف: ابراهيم محمود

ـ جماليات الرواية — تأليف: علي نجيب إبراهيم

ـ الخطاب الإسماعيلي في
التجديد الفكري الإسلامي المعاصر — تأليف: علي نوح

ـ كتاب الطفل — تأليف: مجموعة من الإختصاصيين في أميريكا
ترجمة: بسام درويش ـ إيمان بيرقدار

ـ الصحة والجمال — تأليف: مجموعة من الاختصاصيين في انكلترا
ترجمة: بسام درويش

ـ سلسلة إقرأ واكتشف للأطفال — تأليف: مجموعة من الاختصاصيين
ترجمة: بسام درويش ـ إيمان بيرقدار

«صدر منها» :

الهواء الذي نتنفسه ـ المغناطيس ـ الوقت ـ حفظ الحرارة ـ
الحشرات في الصيف ـ الماء الذي نشربه ـ الحرب ضد المرض
إرسال رسالة ـ الضوء أو المصباح ـ الأرض وصخورها ـ الطقس

ـ تدبير إضطرابات المزاج — ترجمة: بسام درويش
تأليف: مجموعة من الإختصاصيين
ترجمة: بسام درويش

ـ هل أنت على ما يرام — تأليف مجموعة من الاختصاصيين

يصدر قريباً عن دار الينابيع

ـ مائة دقيقة لجمالك ورشاقتك	تأليف: صوفيا فيندورسكا
	ترجمة: بيان كريم أحمد
ـ الانعاش القلبي الرئوي المخي	تأليف: بيترسفر ـ نيكولاس بيرتشر
	ترجمة :بسام درويش
ـ دور البيت في التعلم	تأليف: مجموعة من الاختصاصيين في اميركا
	ترجمة: بسام درويش ـ ايمان بيرقدار
ـ القرامطة	تأليف: اسماعيل المير علي
ـ حكايات زوجات عجائز	تأليف: أبريس اندريسكي
	تعريب: د. أحمد فاضل
ـ رامة الشيطان /رواية/	تأليف: جورج صاند
	ترجمة: د. علي نجيب إبراهيم
ـ دفاتر الكثف المائلة /رواية/	تأليف: تيسير خلف
ـ ألوان قزحية /رواية/	تأليف: باسم عبدو
ـ ليلة السبت وصباح الأحد	تأليف: ألن سيليتو
	ترجمة: محمد جمول
ـ وشرّ البلية...	تأليف: عبد الكريم أبا زيد

هذا الكتاب

مأزقُ الإنتفاضة ومأزقنا، أننا، عاجزون عن فهمها ، عن تصوّر أسباب قيامها وإستمرارها، إنّها لاتملكُ جهازاً إعلامياً ذا كفاءة، يعبّر عنها، ونحنُ نحكمُ عليها من خلال ظروفنا.

جاءت الإنتفاضةُ، خارج سياق زماننا، وبعيداً عن توقّعنا ، فجاهدَ الخارجُ الفلسطينيُ والعربيُ، لأنْ يجعلها جُزءاً منه، إمتداداً له، وكأن العجزَ والإنهيارَ ، وتسليمَ المقدّرات، إلى النوايا الطيبة لأميركا واسرائيل، قادر أنْ يخلق ثورة ضد العجز والإنهيار والإستسلام.

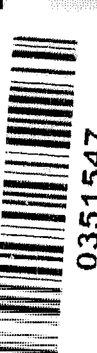
وبكلمة مختصرة ، تبدو الإنتفاضةوكأنها حدث غير مفهوم، في نجم بعيد، نتابع أخبارها فنزدادُ إغتراباً عنها، نشاهدُ في التلفزيون شبّاناً مُلثّمين يرفعون أيديهم بشارة النصر، يركضون إلى الأمام وإلى الخلف، يُلقون حجارة، ثم يزوغون، ونساء بملابس فلسطينية تقليدية، وأُخريات بملابس حديثة ، يهزجن، ويمسكن بالجنود أو يصرخن في وجوههم، يحاولن تخليص المعتقلين من بين أيديهم، أما الجنود الاسرائيليون فإنّ الكاميرا قريبةٌ منهم، فنستطيع أن نرى ملامحهم بوضوح، نراهم وهم يركضون، ثم يتوقفون فجأةً، ينحنون ويصوبّون بنادقهم التي تحملُ القنابل الغازية، ثم يُطلقونها.

نسمعُ ونقرأ التعليقات السياسيّة ، فنندهشُ من انتساب تلك المشاهد، إلى تلك الأفكار السياسيّة، وجاء الشعراءُوكتّابُ الوجدانيات ليضفوا على المشهد طابعاً ميتافيزيقياً، زادوا في بلبلتنا، دون أن يُزوّدونا علماً بالإنتفاضة، وضعوها في إطار المطلق واللامعقول، جاعلين منها صنماً مقدّساً ، ومن الحجر مقولةً مطلقة.

وسائلُ الإعلام والكتابة تُعطينا معلومات دون أنْ ترسم لنا صورةً مفهومة، ثم جاء السّياسيوّن، عند هؤلاء السياسيّين تتجمدُ الإنفعالات، ويتقولبُ الحماس، لتصبح مقولات رصينة مفهومة ، ولكن الأيام برهنت أنهم لايعرفون أكثر ممّا يعرف متابع التلفزيون.

من هنا تأتي أهميّة هذا الكتاب ، الذي بين أيدينا ، وتأتي أهميته من كونه قد جعل الإنتفاضة مسألة مفهومة، أي أنهُ وضعها في سياقها على الصعد المحلّية والعربيّة والعالميّة.

غالب هلسا



دار الينابيع للنشر والتوزيع